



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

اللقاء الرباعي

خطوة نحو 2254

تستمر التحضيرات للقاء الرباعي الذي سيجتمع في موسكو قريباً بين وزراء خارجية كل من سورية وتركيا وروسيا وإيران، وذلك في إطار عمل أستانا نحو تحقيق تسوية سورية- تركية، بوصفها خطوة أساسية باتجاه حل شامل للآزمة السورية على أساس القرار 2254.

بالتوازي، تواصل المجموعة المصغرة الغربية، أو ما تبقى منها، بقيادة واشنطن، محاولاتها التخريبية ضد مسار أستانا، وبالأستناد بشكل أساسي لبعض الأنظمة في المنطقة، وبالدرجة الأولى لمصالح المتشددين في كل من النظام والمعارضة، والذين لا يخفون تبرمهم وعدم رضاهم عن مسار التسوية السورية التركية، بل ويرسلون «إشارات استغاثة» تصل حد الإحشاء علناً وضمناً بالاستعداد لعقد أية صفقة تكن، وضمن أي مشروع يكن، ما دام ذلك بديلاً عن الحل السياسي الشامل.

إنّ الملف الأساسي على الطاولة اليوم، وخلال الأسابيع القادمة، سيبقى ملف التسوية السورية- التركية، وكلّ المفرقات النارية، وكل الصخب الإعلامي الذي تجري محاولة إثارته عن «تسويات» أخرى موازية، لن يتمكن من التنشيط على حقيقة أنّ هذا الاتجاه هو الاتجاه الأساسي، وأهم من ذلك، أنه هو الاتجاه الذي سيقود نحو الحل، وأنه هو الاتجاه الذي يتم تطبيقه على أرض الواقع.

إنّ الوصول بأسرع وقت ممكن إلى تسوية سورية- تركية تقوم على أساس صيانة الحقوق، وعلى أساس الاحترام المتبادل للسيادة، سيادة البلدين والشعبين، هو أمر في منتهى الأهمية بالنسبة لكلا البلدين. بالنسبة لنا كسوريين، فإن أهمية هذه التسوية تتلخص في عدة نقاط أساسية بينها:

أولاً: هذه التسوية تعني كسر الحصار الغربي على سورية بشكل نهائي، عبر وصلنا مباشرة مع روسيا وإيران، وصولاً إلى الهند والصين، اقتصادياً وسياسياً، بما يلغي أية قدرة للعقوبات الغربية على ابتزاز بلادنا سياسياً واقتصادياً.

ثانياً: التسوية مع تركيا تعني فتح الباب نحو تقديم حلول حقيقية لجملة من المشكلات التاريخية العالقة، وعلى رأسها مشكلة المياه عبر نهري الفرات ودجلة، والتي تؤثر في حياة ملايين السوريين.

ثالثاً: التسوية ستفتح باب حل مشكلة الكهرباء بشكل سريع، عبر تأمين الوصل الكهربائي مع تركيا، وعبرها مع روسيا وإيران، حيث الشبكات الكهربائية بالأساس موصولة ببعضها البعض. الأمر الذي يمكنه أن يوفر أساساً مادياً حقيقياً لكل عمليات إعادة الإعمار في البلاد، وليس أساساً وهمياً على غرار ما يسمى «خط الغاز العربي» الذي «إنّ تغافلنا عن ارتباطاته ومعانيه السياسية» لن يوفر إنّ تحقق.. سوى زيادة في الوصل الكهربائي مقداره 8 دقائق يومياً!

رابعاً: حل مشكلتنا مع تركيا، والوصول إلى درجة معقولة من التعاون، تعني وضع الأساس المادي- السياسي لطرد الأمريكان ودورهم التخريبي من سورية.

خامساً: التسوية مع تركيا، وعبر أستانا بالذات، تعني فتح باب الاستقرار لا في سورية وحدها، بل وفي كامل المنطقة، وبالمضد من المشروع الصهيوني الأمريكي التخريبي. لأنّ استقراراً حقيقياً سيسمح باستكمال مشروع الحزام والطريق والمشروع الأوراسي، واللذان تشكل كل من سورية وتركيا جزءاً أساسياً وحيوياً منهما، مع ما سيجمله ذلك من إعادة بناء واسعة النطاق للبنية التحتية في عموم المنطقة.

سادساً: كل هذه الإجراءات والنتائج لن تسير إلى منتهاها إلا بأن يسير تطبيق الحل السياسي على أساس القرار 2254 بالتوازي معها جميعها، وخطوة بخطوة باتجاه الخروج من الكارثة، وليس «خطوة مقابل خطوة» على الطريقة الغربية التي تستهدف تمديد الأزمة إلى ما لا نهاية عبر الحفاظ على كل شيء على حاله ودون أي تغيير.

إنّ من واجب الوطنيين السوريين، سواء كانوا محسوبين في النظام أو في المعارضة، أن يدعموا خط الحل السياسي عبر القرار 2254، وأن يدعموا ضمناً التسوية السورية- التركية التي باتت مفتاحاً أساسياً لتطبيق هذا القرار، وباتت مفتاحاً أساسياً في التصدي لمحاولات التخريب الأمريكية- الصهيونية...

بعد شهر على الكارثة ماذا أنجز حكومياً.. وماذا عن حقوق المتضررين؟! [08]

شؤون عربية ودولية



«قمة العقبة»: هل تحولت إلى مثال جديد على حجم التراجع الأمريكي؟

17

شؤون محلية



عملة مجموعة بريكس الجديدة.. ونهاية إمبراطورية الدولار الأمريكي

12

ملف «سورية 2023»



مرة أخرى... إعادة طرح السؤال حول الوجود الأمريكي في سورية

06

شؤون عمالية



الطبقة العاملة نهب مستمر لقوة عملها بسبب القوانين

02

فقدان التوازن في علاقة العمل

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الطبقة العاملة نهب مستمر لقوة عملها بسبب القوانين

أي قانون، أو تشريع يصدر يكون خاضعاً لمحصلة القوى الفاعلة على الأرض، وقدرة كل قوى في التعبير عن مصالحها التي يتضمنها القانون المراد إصداره، والعمل وفقه، حيث تخضع الطبقة المهيمنة اقتصادياً، وسياسياً الطبقات الأخرى لقانونها، وإن كان يتناقض، ويتعارض مع مصالح هذه الطبقات الأساسية، وينعكس ضرراً على حقوقها فهذا الضرر الذي يحدثه القانون بمصالح الطبقات، يحرمها أيضاً من إمكانية الدفاع عنها، ويجعل المجتمع ينقسم وفقاً للمصالح المتناقضة التي يعبر عنها القانون، والتي لم يعبر عنها، أي يصبح الصراع بين الطبقات في جوهره صراعاً طبقياً حتى وإن أخذ مظاهر أخرى لا تبدو أنها واضحة لبعض أصحاب المصالح المختلفة.

الطبقة العاملة السورية قد عانت كثيراً من جملة واسعة من القوانين، والتشريعات التي صدرت منذ الاحتلال العثماني، وقانونه سيئ الصيت المسمى قانون الأشغال العثماني مروراً بالقوانين التي أصدرها المستعمر الفرنسي مستنداً إلى قانون الشغل العثماني في استمرار تحكمه، وسيطرته على الطبقة العاملة السورية الوليدة، ومنع قواها من التطور والنمو.

الطبقة العاملة السورية، التي قاومت القوانين الجائرة التي كان معمولاً بها سابقاً تواجه قوانين عمل جديدة تزيد في استغلالها وشقائها حيث إن العمال قد خرجوا «من تحت الدلف إلى تحت المزاب»، بإعادة إنتاج القوانين المعبرة عن مصلحة البرجوازية المستندة إلى خبرة الرأسمالية في صياغة القوانين النازمة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال، والتي في جوهرها ترسيخ لنهب قوة العمل، وتحقيق أقصى ربح يمكن تحقيقه بغض النظر عن النتائج المحتملة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تنشأ من عمليات النهب والاستغلال الذي يتم تكريسه في قوانين العمل.

التجربة السابقة للحركة النقابية لعبت دوراً مهماً في تنظيم العمال في حركة نقابية واحدة موحدة جعلت منها قوة أساسية لا يمكن القفز عنها، وتجاوز مصالحها، وهذا ما لم يتم لحظه في قوانين العمل اللاحقة التي صدرت في عهد الوحدة، وما بعدها، ليكتشف العمال مع مرور الوقت أنهم يخسرون حقوقهم، ومكتسباتهم تباعاً، خاصة مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، وتطبيق السياسات الليبرالية، وتعليمات المؤسسات المالية الرأسمالية، ولم تستطع الحركة النقابية إلى حد بعيد مواجهة هذه السياسات ونتائج الكارثية على الطبقة العاملة، والاقتصاد الوطني برمته.

إن التغييرات السياسية القادمة المترافقة مع موقف شعبي مقتنع بضرورة التغيير، يجعل الإمكانية أكبر أمام الطبقة العاملة، وحركتها النقابية، لأخذ زمام المبادرة من أجل انتزاع استقلاليتها التامة في اتخاذ قراراتها وصياغة برامجها المعبرة عن مصالح من تمثلهم، وفي مقدمة ذلك تغيير قوانين العمل التي أضرت بحقوق العمال، وصياغة قانون انتخابي عمالي يؤمن وصول المناضلين العماليين بعيداً عن التدخلات من أية جهة كانت.



نص قانون العمل رقم 17 لعام 2010 ولأول مرة في قوانين العمل السورية على منح صاحب العمل حق تسريح العامل من العمل بسبب ارتكاب العامل لأي خطأ، وكان القانون يعد ذلك تسريحاً غير مبرر يوجب التعويض للعامل بمقدار أجر شهرين عن كل سنة خدمة على ألا يزيد التعويض على 150% من الحد الأدنى للأجور والرواتب.

■ ادب خالد

وبناء على هذه المادة، أطلقت حرية يد صاحب العمل في تسريح عماله والتي ألغت الرقابة القضائية المسبقة أو اللاحقة على قضايا تسريح العمال كما كان معمولاً بالقوانين السابقة، مقابل تعويض نقدي يستحقه العامل، وقد تم تسريح عشرات الآلاف من العمال بناء على هذه المادة المجحفة بحق العامل والتي أفقدت التوازن المطلوب في علاقة العمل حيث منعت العامل من الحماية القضائية الممنوحة له وتركته رهينة لمزاجية صاحب العمل.

جعلت المادة 65/ هذه جميع الحقوق العمالية المنصوص عليها في قانون العمل مجرد حبر على ورق وفي مهب الريح بسبب سلاح التسريح المسلط على رقبة العامل الذي يتجرأ ويطالب بحقوقه، فيكون التسريح غير المبرر عقاباً له على المطالبة بحقوقه العمالية. الثقافة الشعبية متطورة أكثر من القانون

وبحسب العرف الجاري في البلاد والثقافة المحلية يعتبر التسريح غير المبرر مرفوضاً اجتماعياً وأخلاقياً، حيث تنص الأعراف المحلية على مبدأ قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق، وهو مبدأ شعبي بسيط بنص على احترام أرزاق الناس وحرمة المساس بها لما

تخلفه من عواقب وخيمة من عوز وفقر وبطالة، خاصة عندما يكون العامل مسؤولاً عن إعالة أسرة بأكملها.

تعويض غير قانوني

أما بالنسبة للتعويض والذي وضع له سقف قانوني مسبقاً يجب ألا يتجاوزه فهذا التعويض بالتأكيد لا يحمل معنى التعويض الحقيقي المنصوص عليه في القانون من حيث إنه يجب أن يكون مساوياً للضرر الذي يلحق بالعامل أو مجبراً له، فالمسؤولية المدنية في القانون تعني إلزام المسؤول بأداء التعويض للطرف المتضرر فهي لا تحمل معنى الردع بقدر ما تفيد معنى جبر الضرر الذي تسبب فيه الشخص المسؤول.

طريقة حساب التعويض

كما المحاكم العمالية وعند تحديدها لمقدار تعويض التسريح يتم احتسابه على الحد الأدنى للأجور والرواتب وهو 93/ ألف ليرة سورية فقط وهو مبلغ قليل جداً خاصة أن المطالبة القضائية فيه ورفع قضية على صاحب العمل لدفع قيمة التعويض تحتاج إلى سنوات في القضاء وهو ما يجعل عدم المطالبة بالتعويض أو فر من المطالبة به، وبالتالي لا فائدة حقيقية منه خاصة مع تراجع قيمة العملة المستمر وارتفاع

الأسعار ناهيك عن قيمة مصاريف القضية وأتعاب المحامي والتي تستغرق عادة التعويض!!!

المراهنة على الأخلاق!!!!

وبالتالي نكون هنا أمام ظلم حقيقي لحق بالطبقة العاملة، وما الحديث عن التعويض إلا ذر للرماد في العيون فحتى مع حصول العامل على التعويض فسيكون هو قد وقع في البطالة مجدداً ومن دون سبب منه وهو أكبر عنصر يفقد الاستقرار الذي يعد عنصراً أساسياً في علاقة العمل فشعور العامل بأنه قد يتم تسريحه في أية لحظة يجعله في قلق وترقب دائم ويفقد حماسه للعمل أو قد يعرض نفسه للعمل أكثر، وفوق طاقته لينجو من التسريح، وهذا بحد ذاته استغلال بشع للعامل وكأننا عدنا بالعمال إلى مرحلة العبودية، ولكن لم ينسَ واضعو قانون العمل التنبيه في بدايته على أن العلاقة بين العامل وصاحب العمل يجب أن تكون قائمة على الاحترام المتبادل والإنسانية وبهذا يكون القانون قد ترك علاقة العمل ليتم تحديدها وفق اعتبارات أخلاقية حيث تتم المراهنة على أخلاقيات صاحب العمل في التعامل مع عماله وهو مبدأ ليس له مثيل في قوانين العمل الدولية أو الإقليمية، لأن غاية صاحب العمل معروفة وهي الربح فقط لا غير.



تتم المراهنة على أخلاقيات صاحب العمل في التعامل مع عماله وهو مبدأ ليس له مثيل في قوانين العمل الدولية أو الإقليمية

صلب العمل النقابي

تمر النقابات العمالية بحالة من الوهن الذي ترزح تحته، مما يضعف دورها ويحد من قوة تأثيرها، من أجل تحقيق مصالح العمال وحصولهم على حقوقهم المشروعة في الدستور والشرائع الدولية العمالية، وبالأخص منه الأجر العادل ومن أهم ما تعانيه ضعف العضوية المتمثلة بقلّة الانتساب إليها وخاصة عمال القطاع الخاص، وضعف مستوى أداء الكادر النقابي على كل المستويات في الهرم النقابي

■ نبيك عكام

، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل والأسباب التي كنا قد أشرنا إليها منذ أكثر من دورة النقابية سابقة، والتي تحتاج وقفة حقيقية، من أجل العمل على علاجها، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضعف الوعي العام بأهمية التنظيم النقابي وفقدان التوجيه والتحفيز لدفع العمال إلى الانتساب للنقابات في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، لكي يضمنوا حقوقهم، ولاحظنا ذلك من خلال عدم قدرة القيادات على صناعة القرار النقابي وتقرير مصيرهم بمشاركة وفاعلية أكبر، بسبب هيمنة السلطات التنفيذية على النقابات في معظم المواقع النقابية، وفقدانها ذلك الكادر النقابي الجريء الذي يمتلك أدوات وسلاح العمل النقابي، وهذا ساهم بشكل أو بآخر في تفرغ فكرة التنظيم النقابي من مضمونها وأضعف العمل النقابي بالمجمل، الذي أضاع جهود وعمل الحركة النقابية السابق في تعزيز وعي المشاركة النقابية بين صفوف العمال وتمثيلهم بالنقابات وقياداتها لهم، وخلق حالة من الكفاح والنضال لخدمة العمال والحركة العمالية والذهوض بها، ونتمنى ألا يفهم هذا بأنه اتهام أو تشكيك بالكوادر النقابية المنتخبة، بل الهدف منه زيادة التفاعل في العمل النقابي ومشاركته في تحمل مسؤولياته اتجاه الطبقة العاملة والمجتمع. وهذا ما تمت ملاحظته من خلال المؤتمرات النقابية السنوية التي جرت في هذه الدورة النقابية. والسؤال دوماً برسم



**خوض المعارك
النضالية
المختلفة
التي تدخل في
صلب عمل
واهتمامات
العمل النقابي
ومنها لا الحصر
النضال من
أجل الحصول
على الحق في
العيش الكريم**



تعميم الفهم الكفاحي وامتلاك تلك الأدوات والأساليب المشروعة في داخل الحركة النقابية الذي يمكن من ارتباط النقابات بكافة الجماهير الشعبية الكادحة والمهمشة. وفي خوض المعارك نضالية المختلفة، التي تدخل في صلب عمل واهتمامات العمل النقابي ومنها على سبيل المثال لا الحصر النضال من أجل الحصول على الحق في العيش الكريم. فالنضال النقابي ينبغي أن يعزز ويقوي التعاضد بين الجماهير العمالية الكادحة، وهو الذي سيفشل الحصار. أماناً الواقع والتاريخ...

العاملة، سوف يضيع لا محالة، لأنه سوف يصب في نهاية المطاف بمصلحة قوى النهب والفساد. نعتقد أن هناك مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق كل النقابيين والقوى المؤمنة بحقوق الطبقة العاملة وأهمية دورها في بناء الوطن وإخراجه من الأزمة الوطنية، التي تعصف فيه، وهي مهام على المستوى النظري والعملي. فلا يمكن الاستمرار في نضال ضيق الأفق، المحدد ببعض الحوافز والتعويضات أو اللباس أو وجبة غذائية على الرغم من أهميتها، بل

بالنقابات وديمقراطيتها، ولتكون الكلمة لأعضاء المؤتمرات في اختيار أدواتهم بإرادتهم لتحسين واقعهم بعيداً عن أسلوب وطرق المذكرات والتوجيهات. فهل تنتظر النقابات العمالية من العمال خوض معاركها الطبقة من خارج غطاء التنظيم النقابي الحالي؟ إن هذا لأمر خطير على النقابات بغض النظر عن مآلات ذلك، فأياً عمل نقابي بدون خلفية طبقية تنبع من مصالح الجماهير الشعبية وعموم الكادحين وخاصة الطبقة العاملة ولا ينشد التغيير الجذري لواقع الطبقة

النقابات، كيف لنقابات بدون أدوات وأسلحة نضالية، أن تلعب هذا الدور النضالي، حيث لم يعد خافياً على العمال تخلي النقابات عن مهامها ودورها وعن مسؤوليتها الكفاحية. العمل النقابي حق كفله الدستور والقانون والشرائع الدولية لجميع العمال، والمؤتمرات السنوية محطة نضالية، لا يمكن القفز عنها في نضال الحركة النقابية، وهي تحتاج دوماً لتقييم بهدف تحسين الأداء وتطوير العمل، وليس الهدف أن نشكك بهذه المؤتمرات ونهاجم قياداتها، ولكن إذا أردتم التغيير بالعمل النقابي اهتموا

الطبقة العاملة



سريلانكا إضراب العمال احتجاجاً على خطة صندوق النقد الدولي

تواجه الحكومة رد فعل شعبي عنيف بسبب الزيادات الضريبية الحادة وخفض الإنفاق المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، حيث أوقفت حوالي 40 نقابة عمالية، بما في ذلك العاملون في المستشفيات الحكومية وموظفو البنوك العمل يوم الأربعاء الأول من آذار الجاري. حيث دخل العمال السريلاونكيون في إضراب عام احتجاجاً على خطة إنقاذ للدولة المفلسة، مما أدى إلى إغلاق بعض المستشفيات والبنوك والموانئ. كما شارك عمال الكهرباء وصرافو البنوك في الإضراب. قال رؤساء النقابات إن رفع ضرائب الدخل كان شرطاً لصندوق النقد الدولي. وتطالب النقابات إلغاء قانون ضريبة الدخل وأشاروا إلى إن معظم البنوك في جميع أنحاء البلاد أغلقت أبوابها اليوم حيث انضمت النقابات المصرفية إلى الإضراب، ونظمت الممرضات إضراباً لمدة أربع ساعات وانضم الأطباء إلى المظاهرات.



بريطانيا إضرابات عمالية يوم «إعلان الموازنة»

صوّت أكثر من 33 ألف عامل وموظف حكومي بريطاني من أجل الإضراب من أجل الأجور، وسوف ينضمون إلى 100 ألف موظف حكومي آخرين يعتزمون الإضراب منتصف آذار الجاري. وقالت نقابة الخدمات العامة والتجارية في البلاد في بيان لها الثلاثاء 28 شباط، إن عمال وموظفي هيئة الإيرادات والجمارك الملكية البريطانية ودار سجلات عموم الشركات ولجنة جودة الرعاية صوتوا لصالح الإضراب. ويتزامن هذا الإضراب مع موعد إعلان وزير الخزانة البريطاني للموازنة السنوية، ويزيد من الضغط من أجل تقديم تنازلات في سلسلة من النزاعات طويلة الأمد مع عمال القطاع العام من الممرضات إلى مسؤولي الضرائب. وتطالب الاتحادات العمالية بأجور تواكب التضخم، ويعتزم المعلمون والأطباء وعمال مترو أنفاق لندن أيضاً للإضراب في يوم إعلان الموازنة.



ألمانيا - احتجاجات في مطارين وخروجهما من الخدمة

نظمت نقابة العمال الألمانية «فيردي» يوم الاثنين 27 شباط. إضراباً لمدة 24 ساعة في مطار دوسلدورف وكولونيا في ألمانيا وتأتي هذه الإضرابات في ألمانيا ضمن سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات التي تشهدها العديد من الدول الأوروبية الكبرى، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، حيث أدى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى التأثير على دخل المواطن الأوروبي ومستويات المعيشة. وقال المتحدث باسم نقابة العمال الألمانية في مطار كولونيا بون، إنه إذا استمرت الإدارات في المطارات في عرقلة العمل ولم يقدموا لنا مقترحات مرضية، فإن رد فعل العمال هنا واضح. وكانت قد أعلنت نقابة العمال الألمانية، عن الإضراب يوم الجمعة، بعد أن فشلت المفاوضات الجماعية لعمال الخدمة العامة وعمال أمن الطيران من التوصل إلى اتفاق.



الجزائر إضراب العمال احتجاجاً على تعديل قوانين العمل

نفذت 30 نقابة في قطاعات التعليم والصحة والشؤون الدينية والضرائب والاتحادات المهنية، في العاصمة الجزائرية، يوم الثلاثاء 28 شباط، إضراباً، احتجاجاً على تعديلات الحكومة على قانون «الحق النقابي وإنشاء النقابات المهنية»، وقانون ممارسة الحق في الإضراب والنزاعات المهنية. واعتبر المضربون هذه التعديلات أنها تسحب ما بقي من مكاسب وحقوق العمال. وتقود حركة الاحتجاج «النقابات المستقلة»، التي تقول إن نقابة السلطة، تعمل على تأييد كل قرارات الحكومة بما فيها تلك التي وصفت بأنها ليست لمصلحة البلاد، مثل تخصيص الشركات الحكومية، وخطوات تتعلق بالاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات. وتعيش الطبقة العاملة حالة الغليان بسبب تدهور القدرة الشرائية الناجم عن ارتفاع جنوني لأسعار كل المنتجات والسلع.

القوة العاملة المهدورة....



يبدو واضحاً أن الهند بوزنها الكبير تعتبر نقطة للتجاذب بين الغرب والشرق، والواضح أيضاً: أن موقع الهند في أي صراع من هذا النوع يمكن أن يكون حاسماً، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تأثيرها في الأحداث السياسية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، فهل لا تزال الهند اليوم في موقع متأرجح أم أنها حسمت السمات فعلاً؟

■ مراسم قاسيون

البسطات معيبة البلاد

يعتقد معظم المارة بشوارع وطرق العاصمة والضواحي الرئيسية أن آلاف العاملين على البسطات التي تحتل مساحات كبيرة من الأرصفة هم أصحابها وبأنهم «يقصو دهب» جراء عملهم، وهذا الاعتقاد ليس صحيحاً بنسبة كبيرة، فهؤلاء البسطاطية بغالبيتهم مجرد عمال مأجورين. ورغم انزعاج المارة من هذا الاحتلال الذي يعيق حركتهم اليومية وتتسبب بالازدحام والفوضى والتلوث البيئي والبصري الكبير إلا أنهم يجدون فيها إيجابيات كبيرة على رأسها السعر المناسب لجيوبهم الفارغة. إن أول ما ينتبه إليه أي من المارة أمام هذه البسطات، انتشارها الكبير واحتلالها للأرصفة والطرق، والتلوث البصري والبيئي الذي تسببه، إضافة إلى تنوع منتجاتها «الغذائية، القرطاسية، الأدوات الكهربائية الصغيرة، الألبسة، عدة المطبخ... الخ»، وأيضاً إلى العمال القائمين على هذه البسطات فما يميز هؤلاء العمال فقرهم الواضح، عدم اهتمامهم بشكلهم الخارجي، فغالبيتهم من أبناء الريف الذين اضطروا إلى الجوء إلى المدينة لعدة أسباب جوهرها السبب المعيشي.

فالانتشار الكبير لهذه الظاهرة لم يكن بمحض الصدفة، بل تزامن مع تدهور الأحوال المعيشية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد، وأيضاً بالتزامن مع وصول الفساد إلى مستويات غير مسبوقة أبداً. علماً أن هذه البسطات لا تتبع للأطر الاقتصادية المنظمة، فهي ليست بحاجة إلى وجود محل تجاري

أي تهमيش أو تدمير للعمال يعني تدميراً للبلاد وتهديد وجودها ولا يمكن أن تنجو إلا من خلال التغيير الجذري والشامل والعميق عبر تطبيق القرار الأممي 2254

هذه البلاد، فهذه النخب ليست معنية بأي اعتبار اجتماعي، وما يعينها فقط هو زيادة أرباحها وتجفيفها لثروات البلد حتى لو كان ذلك على حساب تدمير الطبقة العاملة بالمعنى الشامل والكلي، وبالتالي تدميرها للاقتصاد الوطني، وبالتالي تدميرها لثرواتها الخلبية التي لا تمت لإجراءاتها التنفيذية بصلة لا من قريب ولا من بعيد. هؤلاء الناهيون لهم لا يعلمون أو أنهم يعرفون حق المعرفة، أنه لطالما كانت الطبقات المحكومة المساهم الأكبر في أي ازدهار اقتصادي أو حضاري على مر التاريخ كله. وأي تهميش أو تدمير للعمال يعني تدميراً للبلاد وتهديد وجودها، ولا يمكن أن تنجو البلاد من إجرام هؤلاء المتنفذين إلا من خلال التغيير الجذري والشامل والعميق عبر تطبيق القرار الأممي 2254 بشكله الكامل.

أقل بؤساً يساعدهم في البقاء على قيد الحياة، فيومية العامل على البسطة تقدر بحوالي 20,000 ليرة بشكل وسطي، أي إن دخله الشهري يقدر بحوالي 600,000 ليرة فقط لا غير في حين أن الحد الأدنى للمعيشة يتجاوز 2,000,000 ليرة وبالتالي فإن العمل على البسطة خُصّ قليلاً من نسبة العجز والعوز الذي يعاني منه هؤلاء العمال، فبعد أن كان العامل يغطي 12,5% من حاجاته الدنيا من عمله السابق، أصبح الآن قادراً على تغطية 30% من الحد الأدنى للمعيشة الذي يبقيه على قيد الحياة.

الخلاصة

إن هذه القوة العاملة المهدورة هي نتيجة للسياسات الليبرالية المتوحشة التي اتبعتها النخب المالية الحاكمة في

بالشأن العمالي على مواقع التواصل الاجتماعي. معايير تم اعتمادها في الرصد الإحصائي

تم احتساب «الانتهاك الجماعي» بوصفه انتهاكاً فردياً لكل عامل على حدة.

في حالة تعرض العامل لأكثر من انتهاك يتم رصد الانتهاك مرة واحدة فقط، مع الإشارة إلى تعدد الانتهاكات التي تعرض لها العامل بشكل تفصيلي خلال العرض الوصفي للانتهاكات بمواقع العمل المختلفة.

تحتسب حالات القبض أو الحبس الاحتياطي فقط إذا كان ذلك على خلفية المطالبة بالحقوق العمالية.

لم تحتسب أية حالة وفاة أو إصابة عمل إلا إذا كانت ناتجة عن الإخلال بقواعد السلامة والصحة المهنية.

رصد الانتهاكات

بلغ إجمالي حجم الانتهاكات التي تعرض لها العمال والعاملات خلال عام 2022 في مصر وفقاً لهذا التقرير نحو «10634» انتهاكاً تركّزت الأغلبية العظمى منها في القطاع الخاص بما يعادل «9722» انتهاكاً، يليه قطاع الأعمال العام بنحو «900» انتهاك، ثم القطاع

لمعالجة أوضاعهم وتخفيف أعبائهم التي صارت تثقل كاهلهم، فيما لا يزالون يقومون بانتهاك الحقوق العمالية عام 2022.

يركز التقرير على رصد الانتهاكات التي تعرض لها العمال خلال عام 2022 حيث تم تقسيم الانتهاكات وفقاً للنشاط الاقتصادي والقطاعات التي ينتمي إليها العمال وطبيعة الانتهاكات والموقف القانوني المتخذ حيال كل انتهاك وعلى هذا ويهتم التقرير بعرض الانتهاكات التي تم رصدها وفقاً لما يلي:

عرض الانتهاكات وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي.

عرض الانتهاكات وفقاً لطبيعة صاحب العمل.

عرض الانتهاكات وفقاً لنوع الانتهاك.

الجدير بالذكر أن منهجية رصد الانتهاكات اعتمدت عدداً من المصادر تمثلت فيما يلي:

الشكاوى والبلاغات التي تتلقاها دار الخدمات النقابية والعمالية من المتضررين مباشرة.

طلبات المساعدة القانونية التي يتلقاها فريق العمل القانوني بالدار متابعة الصحف والمواقع الإلكترونية والصفحات المهتمة

العمال الصوت الغائب

تقرير مطول أصدرته دار الخدمات النقابية والعمالية في مصر حول أوضاع العمال المصريين وما يتعرضون له من انتهاكات لحقوقهم كامل حقوقهم لعام 2022.

■ محرر شؤون العمالية

مقدمة التقرير

شهد هذا العام أزمة اقتصادية طاحنة ضربت أنحاء العالم وأدت على الأخص إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية على نحو غير مسبوق، وضربت دول وشعوب العالم الثالث أكثر من غيرها. وفي مصر انخفضت قيمة الجنيه المصري على نحو غير مسبوق، لترتفع معدلات التضخم، وتنطلق أسعار جميع السلع والخدمات من عقاليها، حيث تتزايد الأعباء على العمال وغيرهم من الطبقات والفئات الشعبية محدودة الدخل ويعجز الكثيرون منهم -أو أغلبيتهم المساحقة- عن توفير الحاجات المعيشية الضرورية لأسرهم. وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار تتراجع القيمة الحقيقية لأجور العمال في ظل سياسات اقتصادية لا تأخذ مصالحهم وحقوقهم بعين الاعتبار، ولا تنتج



نحو «4843» انتهاكاً تلاها في الترتيب صناعات الغزل والنسيج والمفروشات والملابس بإجمالي انتهاكات بلغت «2649» انتهاكاً، وجاءت في المرتبة الثالثة صناعات الأجهزة الكهربائية بما يعادل «2500» انتهاك، ثم العاملون في مجال الصيد بمقدار «100» وبأني في المرتبة قبل الأخيرة العاملون في مجال الخدمات الصحية بمقدار «12» انتهاكاً، وأخيراً العاملون في مجال صناعة الطوب «10» انتهاكات.

الحكومي بما يعادل «12» انتهاكاً، مع ملاحظة أنه لم يتم إحصاء الانتهاكات التي تعرض لها العاملون بماسبيرو، حيث اقتصر الأمر على العرض الوصفي لطبيعة تلك الانتهاكات، وذلك لصعوبة إحصاء الانتهاكات على وجه الدقة. تركّزت الانتهاكات وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي في النشاط الصناعي بشكل أساسي وخاصة الصناعات المعدنية، حيث بلغ عدد انتهاكات حقوق العاملين بها

التسوية السورية- التركية... إلى الواجهة مجدداً

للوهلة الأولى، بدا أن كارثة زلزال 6 شباط الذي ضرب كلاً من تركيا وسورية، قد أرجأت إلى أجل غير مسمى، كل الملفات السياسية الموضوعية على جدول الأعمال. وعلى الخصوص، بدا أنه أجلت موضوع التسوية السورية- التركية، ولكن وقائع الأيام القليلة الماضية تشير إلى أن «التأجيل» لم تتجاوز مدته شهراً واحداً.

■ مهند دليقان

الأمر الذي لا يمكن إخفاؤه، هو أن الدول الغربية وعلى رأسها واشنطن قد حاولت-وما تزال- واستناداً إلى الزلزال، أن تقوم بنشاط عال هدفه تخريب احتمالات هذه التسوية.

بين النشاطات التي قام بها الأمريكان ومعهم متشددون من الأطراف السورية، وأنظمة في المنطقة تؤدي خدمات علنية للأمريكان وللصهاينة، ما يلي:

تخفيف العقوبات لمدة 6 أشهر، والذي بدأه الأمريكان والتحق به كل من البريطانيين والأوروبيين ومؤخراً السويسريين.

محاولة إحياء ما يسمى «المبادرة العربية» والتي لم يتبناها أحد سوى الأردن، ولم يتم التحدث فيها إلى أحد بشكل علني سوى وزير الخارجية البريطاني، وضمن إطار «خطوة مقابل خطوة»!

الإحياء الأمريكي بأن الوجود العسكري الأمريكي باقٍ ومستمر وطويل الأمد، من خلال زيارة مارك ميلي يوم السبت الماضي إلى الشمال الشرقي السوري.

محاولة تجميع أطراف من «المعارضة» في الداخل والخارج، المشترك بينها هو معاداتها لمسار أستانا، وتبعيتها المباشرة، إما للغرب أو لأقسام محددة متشددة ضمن النظام السوري، بوصفها الحامل المادي لاتفاق ما..

سيتم عقده مع النظام خارج 2254.

العجلة تعود للدوران

أولى الإشارات التي ظهرت بعد الزلزال عن أن ثلاثي أستانا لن يؤخر العمل على التسوية السورية التركية، هي تصريح أصدره الأسبوع الماضي الممثل الخاص للرئيس الروسي لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، وقال فيه: إن العمل مستمر لتحقيق التسوية، وإن اللقاء الرباعي لوزراء الخارجية يجري العمل على عقده قريباً. في اليوم التالي مباشرة، صرح ناطق رسمي

باسم الخارجية الإيرانية أن التسوية يجب أن تتم قريباً. ويوم السبت 4/ آذار، أجرى وزيراً الخارجية الروسي والتركي اتصالاً هاتفياً لمناقشة موضوع التسوية السورية التركية، وهناك معلومات أن الوفود التقنية من الدول الثلاث قد اجتمعت في موسكو خلال الأيام الماضية للتحضير للقاء.

كل ذلك، يعني أن الأمور تسير على قدم وساق، وأن أية أوهام أو أحلام باستغلال كارثة الزلزال لإحداث تعطيل طويل الأمد لمسار الحل، ستتبرح سريعاً. تعودنا في الأزمة السورية على أن أي

مسار يجري فتحه، أو أية مشكلة عالقة تجري محاولة حلها، دائماً ما تأخذ سنوات وسنوات، ودائماً ما تحيطها العراقيل من كل جانب، وتخضع للتأجيل وراء التأجيل. ولذلك، فإن هذه العودة السريعة والجادة بعد حدث ضخم بحجم الزلزال، وبعد محاولات مستميتة غربية في العمل ضد هذا المسار، تشير إلى أن المسألة أكثر جدية من أي وقت مضى، وأن ثلاثي أستانا ليس متفقا على الخط العام والخطوات التفصيلية فحسب، بل وأيضاً على تزمين تلك الخطوات والمدى الزمني المسموح به لتنفيذها...

تحت ستار الزلزال: المعركة حول مستقبل سورية على أشدها!

■ المحرر السياسي

لا يمكن تفسير سلوك

الدول على العموم

بالغايات الإنسانية

البحث، وفي الحالة

السورية، ولأن

السوريين يموتون جوعاً

وبردا ومرضا وفقرًا عبر

سنوات دون أن تستفز

نخوة بعض الأنظمة،

ودون أن تحرك «الدوافع

الإنسانية» أمريكا

لتخفيف عقوباتها،

فإنه ينبغي أن يترك

المرء ظواهر الأمور

جانبا، وأن يحاول البحث

في جوهرها.



تنضم إلى الإمارات «قائدة التطبيع مع الكيان»، في الغزل العلني، وفي الحديث عن ضرورة الحل، وكل ذلك تحت ستار «الأزمة الإنسانية»، التي لم ترها أية دولة خلال الـ 12 سنة الماضية!

الإعلام شبه الرسمي، والرسمي إلى حد ما، يعيدان تصدير وجوه معينة من «المعارضة» بعد غياب طويل، ويعود الحديث عن ضرورة التغيير...! هؤلاء أنفسهم، ورغم أنهم طالما أعلنوا أنهم معادون لـ 2254 ولفكرة المرحلة الانتقالية، ينشطون الآن في محاولة لاستقطاب بعض النخب، معلنين أنهم يعملون باتجاه تنفيذ 2254 وباتجاه تشكيل «هيئة حكم انتقالية»، و«برعاية إماراتية».

الحدث الأهم الحقيقي الذي يجري بالتوازي مع هذه «الخطط» و«المشاريع» و«الأحلام» الغربية، هو التحضير للقاء الرباعي في موسكو، وما سيليه من استكمال للتسوية

و«الخطوة مقابل خطوة»، الغربي. والذي يتنشط اليوم للعمل ضد أستانا، وللعمل ضد إمكانيات الحل الحقيقي، وضد إمكانيات التطبيق الحقيقي للحل السياسي، عبر محاولة يائسة للبحث عن صفقة ما من تحت الطاولة ضد إيران وضد روسيا وضد تركيا... وضد سورية نفسها كشعب

السورية- التركية برعاية أستانا، ومن فتح لباب التغيير الحقيقي عبر التنفيذ الكامل للقرار 2254، وبغض النظر عن إرادة الغرب، ورغم أنه إن تطالب الأمر ذلك. المجموع الحسابي، والجبري، لجملة المحاولات هذه، لا يخرج فيما نعتقد عن برنامج «تغيير سلوك النظام»

وكدولة في نهاية المطاف. الجيد في المسألة، أن كل الأمور واضحة ومكشوفة، ولكل الأطراف الأساسية الفاعلة، وأن القوى الحقيقية والمصالح الحقيقية تصب محصلتها في مصلحة الشعب السوري، رغم ما يمكن للمتشددين والمعتلين أن يسببوه من تأخير وتعطيل...

مرة أخرى... إعادة طرح السؤال



قدم عضو مجلس النواب الأمريكي، «مات غيتز»، في 21 شباط الماضي مشروع قرار في مجلس النواب بموجب قانون صلاحيات الحرب الأمريكي لعام 1973. ينص مشروع القرار المقتضب على أن «الكونغرس يوجه الرئيس لسحب القوات المسلحة الأمريكية من سورية في موعد أقصاه 15 يوماً من تاريخ اعتماد هذا القرار». وقدم غيتز لاحقاً في 1 آذار الجاري نسخة معدلة من مشروع القرار، والتي تم فيها تعديل المدة من 15 يوماً إلى 180 يوماً. ما زال مقترح القرار في مراحله الأولى، حيث تم تقديمه في مجلس النواب، وأحيل إلى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، ولم يتم بعد التصويت عليه.

ريم عيسى

ومن الجدير بالذكر أنه بموجب قانون صلاحيات الحرب الأمريكي، يجب على مجلس النواب التصويت على مقترح القرار الذي قدمه غيتز في غضون 18 يوماً بعد تقديمه. ومن المتوقع أن يتم التصويت في مجلس النواب على مقترح القرار هذا خلال الأسبوع القادم. ولكن في خضم كل ما يحصل اليوم، لماذا عاد موضوع الوجود الأمريكي في سورية إلى النقاش؟

لمحة سريعة عن «مات غيتز»

ربما من المفيد التنويه إلى أن «مات غيتز» هو نائب عن الحزب الجمهوري عن ولاية فلوريدا منذ كانون الثاني 2017. وبينما يعرف غيتز نفسه بأنه «شعوي ليبرتاري» إلا أن المعلقين السياسيين في أمريكا يصفونه بأنه من اليمين المتطرف. كما يُعتبر غيتز من التيار «الترامي» ضمن الحزب الجمهوري، وكان من بين 60 نائباً أمريكياً صوتوا في تشرين الأول 2019 ضد مقترح قرار في مجلس النواب الأمريكي بعنوان «معارضة قرار إنهاء بعض المساعي الأمريكية لمنع العمليات العسكرية التركية ضد القوات الكردية السورية في شمال شرق سورية» والذي كان ضمناً قراراً بإدانة قرار ترامب الانسحاب من سورية، من الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن مجلس النواب وافق على القرار، ولكن لم يتم تمريره من قبل مجلس الشيوخ.

ما الذي يقوله الإعلام الأمريكي حول الموضوع؟

بدايةً، غيتز نشر على موقعه الرسمي **بياناً**

صحفياً في 22 شباط حول المقترح الذي قدمه، وقال فيه: إنه قدم المقترح «في أعقاب بيان صحفي صدر في 17 شباط من القيادة المركزية الأمريكية، أعلنت فيه إصابة أربعة جنود أمريكيين خلال غارة بطائرة هليكوبتر مشتركة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سورية، مما أسفر في النهاية عن مقتل أحد كبار قادة داعش». وأضاف، أن «دستور الولايات المتحدة يمنح الكونغرس وحده سلطة إعلان الحرب». حول ذلك، قال غيتز: «لم يصرح الكونغرس مطلقاً باستخدام القوة العسكرية في سورية. الولايات المتحدة حالياً ليست في حرب مع سورية أو ضدها، فلماذا نقوم بعمليات عسكرية خطيرة هناك؟ يجب على الرئيس باينز إزالة جميع القوات المسلحة الأمريكية من سورية. أمريكا أولاً تعني في الواقع وضع شعب بلدنا أولاً - وليس مصالح المجمع الصناعي العسكري».

وحول باينز، قال غيتز في البيان: إن «المخاوف المتزايدة تستمر في الإشارة إلى أن الرئيس باينز نفسه ليس لديه فهم معرفي للصراع السوري»، مشيراً إلى أن باينز قال في مقابلة في آب 2022: إنه «ليس لدينا جيش في سورية للتأكد من أننا ستكون محميين»، بالرغم من أنه آنذاك «كان لدى الولايات المتحدة ما يقدر بنحو 900 جندي في سورية».

قناة «فوكس نيوز» والتي تعد من أهم الجهات الإعلامية المعبرة عن وجهة نظر المحافظين في أمريكا، وتنحاز بوضوح للجمهوريين وضد الديمقراطيين، كما أنها تنحاز لـ

«إسرائيل» وتعاودي القضية الفلسطينية والعرب والمسلمين بشكل علني، وكانت وما زالت من الجهات الإعلامية المؤيدة لترامب وتياره، استضافت غيتز ونشرت **مقالاً** حول الموضوع في 22 شباط. وورد في المقال كلام غيتز الذي ورد في البيان الصحفي المذكور آنفاً بالإضافة إلى التركيز على أن مقترح القرار يهدف إلى «إجبار أعضاء الكونغرس على التصويت بشكل رسمي فيما يتعلق بما إذا كانوا يعتقدون أنه يجب علينا مواصلة حرب أوباما في سورية. بدأ الرئيس أوباما مشاركتنا في الحرب... وما زلنا نجد أنفسنا الآن في خضم حرب أهلية سورية مع روسيا وتركيا وإيران، وكلهم موجودون في منطقة ضيقة للغاية». وأضاف: «علينا أن نسال أنفسنا: «هل نريد حقاً الاستمرار في سياسة عهد أوباما في الانخراط في حرب أهلية سورية؟» لا أعتقد أنه ينبغي علينا ذلك». وقال: إن «هذا القرار سيختبر من هو الملتزم حقاً بما أعتقد أنه سياسة «أمريكا أولاً» الخارجية، ومن لا يزال يؤمن بمغامرات الشرق الأوسط».

من الجدير بالذكر، أن هذا الموضوع لم يحظ بتغطية إعلامية كبيرة، وبالأخص من الجهات الإعلامية والإخبارية الرئيسية في أمريكا، عدا «فوكس نيوز»، حيث لم يتم ذكر الموضوع

أبداً في الجهات الإعلامية التي تُعتبر أميل إلى الحزب الديمقراطي، مثل: «سي إن إن» و«إم إس إن بي سي». حتى الصحف الأساسية في أمريكا لم تذكر الموضوع، واقتصر الكلام حول الموضوع على جهات صغيرة تكاد لا تكون معروفة وتوجهها محافظ.

من المهم ذكر أن ما حظي بتغطية إعلامية واسعة النطاق في الإعلام الأمريكي والغربي، كانت زيارة مفاجئة وغير معلنة قام بها رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مايك ميلي يوم السبت 4 آذار خلال تواجده في المنطقة، وبالتحديد في زيارة إلى الكيان. وحسب «**رويترز**»، ظهر ميلي دون إعلان مسبق في قاعدة أمريكية في شمال شرقي سورية، والتقى مع جنود أمريكيين هناك، ورداً على سؤال صحفيين له عما إذا كان يعتقد أن نشر ما يقرب من 900 جندي أمريكي في سورية يستحق المخاطرة، ربط ميلي المهمة بأمن أمريكا وحلفائها، وقال: «إذا كنت تعتقد أن هذا مهم، فعندئذ الجواب هو نعم».

رداً على هذه الزيارة، نشر غيتز على حسابه الرسمي على «تويتر» **تغريدة** قال فيها: «سافر الجنرال مارك ميلي إلى سورية لتبرير استمرار تورط أمريكا في حرب أهلية في الشرق الأوسط. لا يمكن بناء ديمقراطيات جيفرسونيان من الرمال والدم والميليشيات

الخروج الأمريكي

من سورية ومن

المنطقة لم يعد

قراراً أمريكياً - بغض

النظر عما إذا تم

اتخاذ قرار كهذا من

قبل الكونغرس أو

الرئيس الأمريكي

وتفنيده - بل هو

ضرورة وواقع



حول الوجود الأمريكي في سورية



العمل جار على تنفيذه بحكم التغييرات الجارية في التوازن الدولي، والتجليات المختلفة لذلك على المستوى الدولي والإقليمي وفي كافة الملفات، بما فيها المرتبطة بسورية، وأبرز مثال على ذلك: هو التسوية السورية- التركية الجاري العمل عليها، وضمن الجهود المبذولة نحو التطبيق الكامل للقرار 2254، الأمر الذي كانت وما زالت واشنطن تحاول إعاقة بكافة الوسائل والأدوات المتاحة لها.

فيه عدد من التيارات، أبرزها تيار ترامب الذي يحاول العمل على إعادته إلى البيت الأبيض. أما فيما يتعلق بالتواجد الأمريكي في سورية، فبالأكيد هناك ضغوط متزايدة تجعل منه أداة سهلة الاستخدام في هذا النوع من الصراعات الداخلية، ولكن الخروج الأمريكي من سورية ومن المنطقة لم يعد قراراً أمريكياً- بغض النظر عما إذا تم اتخاذ قرار كهذا من قبل الكونغرس أو الرئيس الأمريكي وتنفيذه- بل هو ضرورة وواقع،

الأبيض، أو لديه الأغلبية في الكونغرس. وما هو مهم لقراءة أية معطيات حول ما يقال عن سورية من قبل أية جهة في أمريكا، هو ما ورد في مادة سابقة في قاسيون في شباط 2021، بعد أن استلمت إدارة بايدن الحكم: «عدم وجود سياسة واضحة»، يعني شيئاً واحداً فقط، هو استمرار السياسة السابقة التي كان معمولاً بها أثناء مرحلة ترامب. أي: الاستمرار بسياسة «الجمود هو الاستقرار» وسياسة «المستقع»... أولئك الذين يرسمون السياسات التفصيلية الخاصة بسورية ضمن مؤسسة السلطة الأمريكية، لم يتغيروا فعلياً بتغير الإدارة، بل وقسم كبير من منغذي تلك السياسات لم يتغير هو الآخر، هؤلاء وأولئك هم صناع السياسات أنفسهم، الذين كانوا منذ وقت أوباما مسؤولين عن الملف السوري، ويملكون اتجاهه الهدف الإستراتيجي نفسه: محاولة استخدام سورية نفسها كصاعق تفجير للمنطقة بأكملها كحد أعلى، وصولاً إلى داخل دول الخصوم الدوليين الصاعدين، أو كمستقع تغرق فيه تلك القوى كحد أدنى...

بين تفسيرات ما يجري وصفه بأنه غموض في السياسة الأمريكية اتجاه سورية، أنها سياسة «غامضة» بشكل مقصود لتكون قابلة للتكيف مع احتمالات تغيير كبيرة في حال جرى الوصول إلى توافقات دولية... وهو احتمال لا يمكن نفيه، ولكن بالتأكيد لا يجوز التعويل على تغيير أمريكي وانتظاره». لذلك فإن مشروع القانون الذي قدمه غيتز- سواء تم إقراره أم لم يتم ذلك- يصب غالباً في محاولة استخدام التواجد الأمريكي العسكري في سورية ضمن العمل الجاري، والذي بدأ يتكثف في مرحلة التحضير للانتخابات الأمريكية القادمة في تشرين الثاني 2024، وليس فقط في سياق السباق الجمهوري- الديمقراطي، بل أيضاً ضمن الحزب الجمهوري نفسه، الذي بات

العربية وحدها. سورية مستنقع من برميل بارود. ليس لدى أمريكا مصلحة واضحة في الاستمرار في تمويل معركة، حيث تتغير التحالفات بشكل أسرع من رمال الصحراء... إذا كان الجنرال ميلي يريد هذه الحرب بشدة، فعليه أن يشرح ما الذي نقاتل من أجله؟ ولماذا تستحق الأموال والدم الأمريكي؟».

ماذا يعني كل هذا؟

وجود اتجاهين مختلفين- على الأقل ظاهرياً وإعلامياً- في الولايات المتحدة حول الوجود الأمريكي العسكري في سورية ليس بالجديد، وهو الأمر الذي سلط الضوء عليه قاسيون سابقاً، ومنها **مادة** نشرت في تشرين الثاني 2022. كانت إحدى النقاط التي ذكرتها المادة، هي أنه بالرغم من أن الاتجاهين بدأ كأنهما متناقضان إلا أنه «ينبغي الانتباه إلى أنَّ ما يتفقان عليه... هو أن مسألة الوصول إلى حل سياسي وتغيير في سورية ليست فقط خارج قائمة الأولويات، بل هي وبشكل شبه معن ضمن قائمة المحظورات التي تضر بالأمن القومي الأمريكي... إذ يجمع الشخصان/ التياران على ضرورة بقاء يد «إسرائيل» طليقة في تخريبها للمنطقة بأسرها، وسورية خاصة، ويجمعان على ضرورة إبقاء شكل من تقسيم الأمر الواقع في سورية، وهذه أهداف لا يمكن تحقيقها إذا انتقلت سورية نحو حل سياسي شامل على أساس القرار 2254».

في الجوهر، هذا الاتجاه والاتفاق الضمني حول سورية والحل السياسي لم يتغير في السياسات الأمريكية ولن يتغير ولا يوجد اختلاف عليه أو انقسام حوله. وهذا يتفق مع ما خلصت إليه قاسيون سابقاً فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية اتجاه سورية، بغض النظر أي من الحزبين يقيم في البيت

إلى ماذا يستند من يثقون بالأمريكان؟!



زار مارك ميلي رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة يوم السبت الماضي الشمال الشرقي السوري في زيارة قصيرة مر خلالها على جنوده هناك، ومن غير الواضح بعد إن كان قد أجرى لقاءات أخرى خلال وجوده، كما أنه ليس من الواضح بعد ما هي أهداف هذه الزيارة التي لم يتم الإعلان عنها سابقاً.

■ عماد صائب الخالد

وهذه الزيارة يمكنها أن تشابه زيارات سابقة، وإن بمستويات عسكرية أقل، ويمكنها ألا تشابهها من حيث النتائج. بكلام آخر، فإن الاستنتاج أنَّ هدف الزيارة هو التأكيد على أنَّ الوجود العسكري الأمريكي مستمر هو محض تبصير وضرب مندل، لأنَّ الأمريكان حين غادروا أفغانستان دون إعلام أحد على الإطلاق، قاموا قبل مغادرتهم بزيارات بهذا المستوى أيضاً إلى أفغانستان.

أي أنَّ احتمالي بقاء أو انسحاب الأمريكان من سورية هما دائماً احتمالان متساويان، لأنَّ الأمريكان لن يشاوروا أحداً حين يتخذون القرار، ولن تكون لديهم مشكلة في أن تدهس طائراتهم هم أجساد من سبق أن تعاون معهم.

ما ينبغي أن يخضع لتفكير جدي،

هو المواقف المتصلبة التي يطلقها بعض المتشددين في الشمال الشرقي السوري، وضمن الإدارة الذاتية، وبعض أطراف مسد خلال الفترة القليلة الماضية، وخاصة اتجاه التسوية السورية التركية، وأيضاً اتجاه مسار أستانا ككل، وضمناً وعلناً ضد الطرف الروسي، بمقابل المديح المستمر الذي يصل حد التزلف للطرف الأمريكي ولدوره.

ألا ينبغي أن يتم سؤال هؤلاء بشكل واضح: ما هو مصدر ثقتكم بالأمريكان؟ هل سبق للأمريكان أن وفوا بوعودهم مع أي من حلفائهم في أي بقعة من العالم؟ ابتداءً من القوى السياسية الكردية عبر أكثر من 70 عاماً من الخيانات الأمريكية، ومروراً بما فعلوه في أفغانستان، والان في أوكرانيا ومع «حلفائهم» الأوروبيين، وغير ذلك من الأمثلة التي لا تنتهي...

هل يمكن أن يفسر لنا وللناس وللغوى

بعض الدول العربية المتخندقة مع الأمريكي والصهيوني. النضالات الكبرى، والتضحيات الكبرى، والدماء الوفيرة التي سفكت في الحرب ضد داعش، ينبغي ألا تضيع سدىً بسبب قصر نظر المتشددين، وينبغي ألا يبقى الباب مفتوحاً للاستثمار الأمريكي، ولاستثمار المتشددين من كل الأطراف في الحالة في الشمال الشرقي السوري، وهذا يتطلب حواراً هادئاً وجدياً بين القوى الوطنية الديمقراطية السورية، ويتطلب قدراً من التواضع والاحترام، يغبان أحياناً بسبب الأوهام التي تنفخ بعض الرؤوس...

السياسية، أولئك الذين يتمسكون بحبال الوهم الأمريكي، لماذا يصرون على مواقف متشددة تضعهم وتضع المنطقة بأسرها تحت الخطر، ويصمون أذانهم بشكل كامل عن اعتراضات الناس والقوى القريبة منهم بل والمتحالفة معهم؟ إلى الحد الذي يتصلون فيه من موافق قطعوها على أنفسهم لهذه القوى؟

الأكيد، هو أنَّ القوى العاقلة الوطنية موجودة ولها وزنها، وهي تسعى بكل قوتها للدفع باتجاه حل حقيقي على أساس القرار 2254 وبالأستفادة من ثلاثي أستانا، ودون تعويل أعمى على الأمريكان، ودون انجرار وراء وعود

بعد شهر على الكارثة ماذا أنجز حكومياً.. وماذا عن حقوق المتضررين؟!



مضى شهر على كارثة الزلزال، تم خلاله عقد عشرات الاجتماعات الحكومية، بالإضافة إلى العديد من الجولات الميدانية والاجتماعات على مستوى المحافظات المنكوبة، وكذلك تم تشكيل الكثير من اللجان المركزية والفرعية، وكل ذلك تحت عنوان الكارثة وباسم المتضررين والمنكوبين!

■ عاصي اسماعيل

فما هي النتائج الملموسة بالنسبة لهؤلاء المنكوبين والمتضررين حتى الآن، وما هي إستراتيجية التعامل مع ضروراتهم وحقوقهم ومستقبلهم؟!

مئات الآلاف من المتضررين!

عقدت اللجنة العليا للإغاثة اجتماعاً بتاريخ 2023/3/2، برئاسة وزير الإدارة المحلية والبيئة، ناقشت خلاله «ما تم تنفيذه من إجراءات في إطار الاستجابة المنظمة لمواجهة تداعيات وأثر الزلزال».

وقد حضر الاجتماع وزراء التربية والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والموارد المائية والزراعة والإصلاح الزراعي ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمدير العام للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب ورئيس منظمة الهلال الأحمر العربي السوري والرئيس التنفيذي للأمانة السورية للتنمية وممثلو وزارات الخارجية والداخلية والدفاع.

ومن ضمن ما تم استعراضه من بيانات عن الأضرار والمتضررين، بحسب ما ورد على صفحة الحكومة، ما يلي:

بلغ عدد الأسر المتضررة المسجلة 91,794 أسرة، بعدد أفراد 414,304.

بلغ عدد الناجين الذين تم إنقاذهم من تحت الانقاض 1,553 شخصاً، والمفقودين 6 أشخاص.

بلغ عدد المباني غير الآمنة للعودة وغير القابلة للتدعيم 4,444 مبنى.

بلغ عدد المباني التي تحتاج إلى تدعيم لتصحيح أمانة للعودة 29,751 مبنى.

بلغ عدد المباني الآمنة وتحتاج إلى صيانة 30,113 مبنى.

تم هدم 292 مبنى آيلاً للسقوط حفاظاً على الأرواح.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن البيانات الرقمية أعلاه عن الأضرار والمتضررين غير مستكملة حتى الآن!

فبحسب التقرير «يتم استكمال المسح للمباني بالتنسيق بين لجان السلامة الإنشائية ولجان الدعم الفني»، ما يعني أن أعداد المباني غير الآمنة قابل للزيادة، أي مزيد من أعداد المتضررين المتوقعين، أسراً وأفراداً!

الإنجازات المتواضعة!

وعلى مستوى الإنجازات، بحسب التقرير، فقد ورد التالي:

يتم تجهيز مراكز إيواء جديدة وفق الضوابط المعمول بها.

يتم تجهيز المواقع المقترحة لإنجاز وحدات سكنية مسبقة الصنع للأسر المتضررة على الأمد المتوسط.

يتم تقدير الأضرار في شبكات الخدمات والمرافق العامة للوصول إلى تنفيذ خطط الأولويات من قبل كل الوزارات المعنية.

يتم توزيع المواد الإغاثية استناداً إلى قواعد البيانات المنجزة للأسر المتضررة وبشكل متكامل بالتنسيق بين الجهات المكونة لغرف العمليات المنبثقة عن اللجان الفرعية للإغاثة.

تعمل الأمانة السورية للتنمية والهلال الأحمر العربي السوري مع باقي الشركاء على بذل الجهود والوصول للمتضررين بأسرع وقت.

ما ورد أعلاه يبين أن جل ما تم إنجازه، منذ شهر وحتى الآن، اقتصر على تأمين مراكز الإيواء «غير الكافية»، وعلى توزيع المواد الإغاثية للأسر المتضررة، دون الوصول لهم جميعاً، ومع كل ما يحكى عن أوجه الفساد والمحسوبية في آليات التوزيع، وهي إنجازات متواضعة جداً بالمقارنة مع حجم الكارثة، بحسب البيانات الرقمية أعلاه!

المساعدات الحاضرة

والشفافية الغائبة!

لم يغب عن الاجتماع الاستعراض المقتضب عن عمل ومساعدات المنظمات الأممية والدولية، ومساهمات المنظمات الوطنية غير الحكومية، مع تغيب الشفافية في ذلك، حيث ورد التالي: أكدت اللجنة أن عمل المنظمات الأممية والدولية

يبقى كما هو معمول به سابقاً ويبقى تنسيقها مع اللجان الفرعية للإغاثة للاستفادة من الموارد التي لديها لتوزيعها وإيصالها إلى مستحقيها. بحثت اللجنة الطلبات المقدمة من قبل «مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الفنلندية، ومنظمة أفاي، ومنظمة كاريتاس، وبرنامج الغذاء العالمي» لتنفيذ مشاريع دعم المتضررين من الزلزال، وتمت الموافقة على تنفيذ هذه المشاريع بالتنسيق التام مع غرف العمليات المنبثقة عن اللجان الفرعية للإغاثة في المحافظات المتضررة وفق الأولويات والمعايير المعتمدة وآلية المنح لذلك متضمنة الاستلام والتوزيع.

تم الاطلاع على مساهمات المنظمات الوطنية غير الحكومية في الاستجابة لتداعيات الزلزال واستفادتها من كل التسهيلات التي أقرتها الحكومة.

الاستعراض أعلاه مقتضب وعائم وفضفاض، ويفتقر للشفافية، على الرغم من مركزية عمل اللجنة العليا للإغاثة، وحصر المساعدات «بمختلف أنواعها ومسمياتها ومصادرها» بها وعبرها!

فالمشاريع التي تمت الموافقة عليها لـ«دعم المتضررين من الزلزال» من قبل المنظمات الدولية بعددها الكبير، لم يتم ذكرها وماهيتها! والمساهمات الوطنية المحلية، التي استفادت من التسهيلات الحكومية، ظهرت في التقرير عائمة وغير واضحة أيضاً!

الحقوق أكثر تغيباً!

أما الأكثر غياباً عن اجتماع اللجنة، في «إطار الاستجابة المنظمة لمواجهة تداعيات وأثر الزلزال»، فقد كانت إستراتيجية هذه الاستجابة على مستوى التعامل مع الأضرار والمتضررين وحقوقهم!

فماذا عن المباني المنهارة، والمباني التي تم هدمها، والمباني غير القابلة للتدعيم، والمباني التي تحتاج للتدعيم والصيانة؟

وماذا عن مئات الآلاف من الأفراد المتضررين؟ وماذا عن المحاسبة والتعويضات؟

فالاحتياجات بالنسبة للمتضررين من آثار وتداعيات الزلزال لا تقتصر على تأمينهم في مراكز إيواء، أو على المساعدات الإغاثية، ولا على السكن المؤقت في وحدات سكنية مسبقة

الصنع في أحسن الأحوال، على الرغم من أهمية كل ذلك طبعاً، بل هؤلاء «والمقدر عددهم كآسر بما يتجاوز 91 ألف أسرة حتى الآن» بحاجة إلى خطة حكومية مرتبطة بحقوقهم تركز على تأمين التالي بالحد الأدنى:

سكن بديل ودائم لمن تهدم بيته، ولمن تبين أن مسكنه غير قابل للتدعيم، وهذه المباني تتجاوز في عددها 5000 مبنى حتى الآن، بحسب التقرير الرسمي أعلاه، والمفتوح للزيادة.

تحمل أعباء وتكاليف عمليات التدعيم والصيانة للمباني التي تبين أنها بحاجة لذلك، وهذه المباني تتجاوز 60 ألف مبنى حتى تاريخه، بانتظار استكمال أعمال اللجان المشكلة لهذه الغاية.

المحاسبة لكل المتسببين بزيادة الأضرار والخسائر، بشكل مباشر وغير مباشر، وعلى مختلف مستويات وطبيعة المسؤولية، سواء كانت من قبل الجهات الحكومية أو الجهات الخاصة «بلديات - مقاولين - متعهدين...».

التعويضات المنصفة للمتضررين عن خسائرهم، المادية والمعنوية.

فحتى تاريخه، وعلى الرغم كثرة الاجتماعات الرسمية والتقارير واللجان المشكلة مركزياً وفرعياً، وتكاثر الحديث عن المساعدات والمشاريع «الدولية والمحلية» لم يصدر عن الحكومة أي شيء بما يتعلق بالحد الأدنى مما هو مطلوب افتراضاً، لا على اعتبار أن بعضه يشكل جزءاً من حقوق للمتضررين، ولا على اعتبار أن بعضه الآخر يشكل جزءاً من واجبات ومسؤوليات الدولة تجاههم، وبعهدة الحكومة! ولا أحد يعلم كم اجتماع رسمي آخر يقتضي الأمر لإقرار ما يجب إقراره بهذا الشأن؟ فالحكومة تبدو متصلة من مسؤولياتها تجاه المتضررين وحقوقهم، بل ولا نية لديها من أجل إنصافهم!

ولعل جل ما يعني الحكومة من أمر هو ما يمكن أن يتم تحصيله كمساعدات عينية ونقدية، من الدول والمنظمات الدولية والمساهمات المحلية، من خلال ما تعرضه من أرقام وبيانات عن حجم الأضرار وأعداد المتضررين، مع الاكتفاء بالإيواء المؤقت، وبعض المساعدات التي لا تغني ولا تسمن من جوع، على أنها تمثل «إجراءات الاستجابة المنظمة لمواجهة تداعيات وأثر الزلزال»!

صناعة الأزمات ووهم الحلول.. البصل ليس آخراً!



هل تعلم عزيزي المواطن أن صناعة الأزمات، أو تحويل المشكلة «صغيرة أو كبيرة» إلى أزمة، هي عملية علمية تقوم على التخطيط المسبق والدراسة المتأنية، بموضوعها وبتوقيتها وبغاياتها وأهدافها، وبالطرف المستهدف منها، وصولاً إلى جني المكاسب المتوخاة منها لمصلحة صانعيها؟

■ عادل إبراهيم

فالأمثلة المحلية عن الأزمات المفتعلة والمصنعة باتت أكثر من أن تعد، اعتباراً من أزمة المشتقات النفطية، مروراً بالأزمات التي يعاني منها الإنتاج «الصناعي والزراعي»، وليس انتهاءً بأزمات المواد الغذائية وأسعارها، والطرف المستهدف منها بالنتيجة هم أصحاب الأجور، والغالبية المفقرة من السوريين!

فكل أزمة من الأزمات التي نعاني منها تظهر بعد تهديد مسبق لها، مع تبريراتها وذرائعها «الحرب والأزمة- العقوبات والحصار- سعر الصرف- الكورونا- أوكرانيا- وأخيراً كارثة الزلزال»، لتنفجر بذروتها بتوقيت محدد تظهر معه البدائل المخففة والمهدئة من حدتها، وبحيث يتم جني المكاسب منها تبعاً، بين إعداد وتهديد وتهدة وتصعيد، ومع كل تصعيد ترتفع مستويات النهب والاستغلال، وهكذا في مسلسل لم يعد من السهولة تذكر بدايته، ومن غير المعروف متى نهايته، أما عن المستفيدين من هذه الأزمات المتكاثرة فهم شريحة كبار أصحاب الأرباح دائماً وأبداً، وبدعم ومساهمة منقطعة النظير من قبل الحكومة، عبر سياساتها المنحازة لشريحة كبار الناهبين والفاسدين في البلد!

البصل الذكي.. الأزمة والحلول!

فأزمة مادة البصل الحالية على سبيل المثال بدأ التمهيد لها والعمل عليها، تخطيطاً وتنفيذاً وإدارة، اعتباراً من السنة الماضية عندما تم السماح بتصديرها رسمياً، بغض النظر عن حاجات السوق المحلية منها، وهو ما أدى إلى فقدانها مؤخراً، بالتوازي مع ارتفاع سعرها ليجاوز 14 ألف ليرة للكيلو، لنصل الآن إلى مرحلة التهدة، كحل وهمي ليس إلا، من خلال الإعلان عن البدء بتوريد كمية 2000 طن مستوردة لصالح السورية للتجارة، على أن توزع عبر صالاتها للمواطنين بموجب البطاقة الذكية، وبواقع 1 كغ لكل أسرة، وبسعر 6000 ليرة للكيلو! على الطرف المقابل لا بد من الإشارة إلى أن المستفيد من عمليات التصدير سابقاً، ومن عمليات الاستيراد حالياً، ومن استفاد من الفروقات السعرية في السوق خلال ذروة الأزمة، هم شريحة أصحاب الأرباح!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن التهدة الحالية مؤقتة لتخفيف التوتر وامتصاصه ليس إلا، وهي مرتبطة بما سيتم طرحه من المادة عبر السورية للتجارة، مع عدم التمكن من تغطية الحاجات منها، ومع وضع عتبة سعرية للمادة رسمياً بواقع

6000 ليرة، ما يعني أن أسعار السوق ستبقى بالعتبة الأعلى! وبالتفسير الرقمي للحل الوهمي فإن 2000 طن من المادة المستوردة، بحال توفرها كاملة في السورية للتجارة، وبيعها بواقع 1 كغ لكل صاحب بطاقة، يعني تغطية التوزيع لمليون حامل بطاقة فقط، أي سيبقى هناك مليونان من حاملي البطاقة لن يتمكنوا من الحصول على المادة بالنتيجة، على اعتبار أن عدد البطاقات 4 ملايين بطاقة ذكية!

على ذلك فإن الحديث عن تجديد المخصصات كل أسبوع، بحسب ما تم الإعلان عنه من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، هو حديث غير واقعي وغير قابل للتنفيذ، وهو ما يمثل دور التهدة والامتصاص المطلوب الآن!

وبالتالي فإن ما يجري الآن عبر تدخل السورية للتجارة يمكن اعتباره التهدة التي تسبق الذروة التصعيدية القادمة على مستوى سعر المادة وتوفرها في السوق لتلبية الاحتياجات الفعلية منها، وقبل انتهائها المفترض كأزمة مصنعة عند موسم حصاد المادة من الإنتاج المحلي خلال الأشهر القادمة، وبدء طرحها في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار العتية السعرية التي وصل إليها سعرها الرسمي الآن، ولمصلحة القائمين على السوق والمتحكمين به من أصحاب الأرباح طبعاً، بغض النظر عن مصلحة المزارع ومصلحة المستهلك!

الأزمات المفتعلة للإنتاج «الزراعي والصناعي»!

الحديث عن أزمة البصل كمنتج زراعي يمكن بسهولة تعميمه على كل المنتجات الزراعية الأخرى التي طالتها الأزمات المفتعلة والمصنعة، مع ما يتم طرحه مقابلها من حلول وهمية ومؤقتة للتهدة والامتصاص، تعزز الأزمات ولا تحلها! فمحصول القمح يعاني من أزمة

مستمرة، وينتقل من ذروة إلى أخرى، ارتباطاً بكميات المواسم المتناقضة عاماً بعد آخر، وبما يحقق مصالح أصحاب الأرباح «المستوردين» الذين يؤمنون الاحتياج المحلي منه لصناعة رغيف الخبز، على حساب المزارعين والمصلحة الوطنية، ويدخل ضمناً بهذا السياق إجراءات تخفيض الدعم على الإنتاج الزراعي طبعاً، كإجراء رسمي يساهم بتعزيز الأزمة ولا يحلها! وكذلك كل المحاصيل الإستراتيجية الأخرى، بل وكل المنتجات الزراعية «النباتية والحيوانية» التي تعاني من الأزمات المفتعلة المستمرة والمستفحلة دون حلول!

الإنتاج الصناعي بحال أسوأ على مستوى ما يعانيه من أزمات عميقة ومستمرة، بدءاً بأزمة تأمين مستلزمات الإنتاج، وخاصة حوامل الطاقة، وليس انتهاءً بتكاليفه المرتفعة وما يفرض عليه من نفقات إضافية، بالتوازي مع ضعف الطلب المحلي، والمنافسة مع المستورد والمهرب من المنتجات الشبيهة، ومشكلات ومعيقات التسويق، بما في ذلك أسواق التصدير!

فغالبية الأزمات التي يعاني منها الإنتاج «الزراعي والصناعي» مفتعلة ومصنعة ومدارة بكل هدوء وعناية، وتنتقل من ذروة تصعيدية إلى ذروة تصعيدية أخرى، بغاية إضعافه وإنهائه، ومجيرة بكليتها لمصلحة كبار أصحاب الأرباح من الناهبين والفاسدين، كقوى متحكمة وغير منتجة، وبما يتوافق مع السياسات الليبرالية المتبعة!

للتذكير بالذرا التصعيدية للأزمات غير المنتهية!

الأمثلة المشابهة كثيرة، فرغيف الخبز صُنعت منه أزمة مفتعلة، بدأت رسمياً بتخفيض الدعم عليه سعراً، ووصلت إلى تخفيض الدعم عليه كماً، وبما لا يسد الاحتياجات منه، ما يعني الاضطرار للبدائل المتمثلة بالرغيف التمويني على

قارعة الطرقات كسوق سوداء وبسعرها المرتفع، أو بالخبز السياحي كخيار أخير لا بد منه، ومن ذروة تصعيدية إلى أخرى يتم تقليص الدعم رسمياً، ويتم التعويض بالاحتياج عبر السوق السوداء.. وهكذا!

وما ينطبق على الرغيف ينطبق على أسطوانة الغاز المنزلي، وعلى مازوت التدفئة، وعلى البنزين، وعلى الكهرباء، وعلى المياه وعلى...!

فكل الأزمات المفتعلة والمصنعة بما يخص الاحتياجات الضرورية للمواطنين تنتقل من ذروة إلى تهدة وحلول وهمية مؤقتة وظالمة غالباً، ثم إلى ذروة تصعيدية جديدة، وهكذا في سلسلة متصاعدة من الأزمات المستمرة وغير المحلولة، مع عدم توفر النية الرسمية لحللتها أصلاً!

فالمكاسب التي يتم جنيها من قبل أصحاب الأرباح والناهبين والفاسدين مقابل كل أزمة من الأزمات المفتعلة متعاطمة، وتتعاظم مع كل ذروة تصعيدية تطال أياً منها، في تخطيط مسبق ومدروس، مع تقاسم لالأدوار منقطع النظير بين مفتعلي الأزمات ومستثمريها وحاصدي نتائجها!

ولا أدل على ذلك من السوق السوداء على الغاز وعلى المازوت وعلى البنزين، وعلى البدائل الكهربائية التي بدأت بالبطاريات والليدات، ووصلت إلى الأمبيرات، ولن تنتهي بمساعي خصخصة كل قطاع الطاقة وحواملها على ما يبدو!

فكل الأزمات المفتعلة مدروسة بعناية ودقة متناهية، وبعضها يستهدف قطاع بعينه، وبعضها الآخر يستهدف شريحة ما، وجميعها مدارة ومسخرة ومجيرة لمصلحة شريحة كبار الناهبين والفاسدين في البلاد، وعلى أيدي الحكومة بشكل مباشر وعلمي، أو بشكل غير مباشر، لكنها جميعاً بما يتوافق مع السياسات الظالمة للبلاد والعباد المعتمدة رسمياً!



كل الأزمات

المفتعلة

والمصنعة تنتقل

من ذروة إلى

تهدة ثم إلى

ذروة تصعيدية

جديدة في

سلسلة متصاعدة

من الأزمات

المستمرة

وغير المحلولة

مع عدم توفر

النية الرسمية

لحللتها أصلاً!

مهام مكررة وهيكلي إداري جديد.. ولأصحاب الأرباح نصيبهم!



خلال جلسة «استثنائية» لمجلس الوزراء بتاريخ 2023/3/4 لمناقشة الإجراءات الخاصة ببرامج تنفيذ خطة العمل الوطنية للانتقال إلى مرحلة التعافي والتعامل مع تداعيات وأثار الزلزال، تم تحديد التوجهات على المدى الاستراتيجي والبرامج المطلوبة من الوزارات والجهات المعنية، لتقليل من آثار الكوارث الطبيعية مستقبلاً، من النواحي الإنشائية والهندسية والإنسانية والاقتصادية.

■ سمير علي

الجلسة أعلاه، بمناقشتها وتوجهاتها، لا جديد فيها يتوافق مع استثنائيتها تحت عنوان «الانتقال إلى مرحلة التعافي والتعامل مع تداعيات وأثار الزلزال»، وربما ما يسجل على أنه جديد، يتمثل بالسعي لإحداث هيكل إداري وتنظيمي حكومي جديد، وفسح المجال أمام شركات التأمين، وأصحاب الأرباح من خلفها، للاستفادة والتربح من الكوارث الطبيعية!

القديم المكرر!

خلال الجلسة، جرى ماء كثير، مُعاد ومكرر خلال الجلسات السابقة، وبكل اختصار، لم يرد أي جديد يمكن إirاده بما يخص المتضررين من كارثة الزلزال وحقوقهم، لا على المدى القريب، ولا على المدى الاستراتيجي البعيد! ومن ضمن التوجيهات القديمة التي تم تكرارها وإعادة تبويبها لتبدو جديدة خلال الجلسة الاستثنائية أعلاه، كانت البنود التالية:

إعادة النظر بالكود السوري الخاص بالزلازل... وربط منح التراخيص الجديدة للبناء بإجراء الدراسات الزلزالية. إن البند أعلاه، يمثل أعباء مالية وإدارية لإعادة دراسة ما هو مدروس مسبقاً، مع الوقت اللازم لإنجاز المطلوب، مع العلم أن المشكلة ليست بالكود السوري الخاص بالزلازل المعتمد، بل بالمسؤولين عن تطبيقه والإلزام بتنفيذه من قبل الجهات المخولة بذلك «الرسمية وغير الرسمية»، ولا ندري ما هي الضمانات بذلك الإلزام بعد إعادة النظر بهذا الكود، طالما بقيت كل الأمور الأخرى المتعلقة بهذا الأمر على حالها، نهياً وفساداً ونفوذاً؟! ضرورة تحديد الأبنية المنهارة المسموح إعادة بنائها وفق نظام ضابطة البناء المعتمد. من الواضح، أن عدم التقيد بنظام ضابطة البناء المعتمد كان من أسباب زيادة أثار كارثة الزلزال وأضرارها، ولعله من المفترض ألا يقتصر التأكيد على الأبنية المنهارة المسموح بإعادة بنائها فقط، إلا إذا كان المطلوب من البند أعلاه زيادة الإعاقات على المتضررين بهذا الشأن!

تقييم الأبنية في المناطق الواقعة على الفوالق الزلزالية لزيادة متانتها هندسياً. إن المطلوب بهذا السياق، ليس تقييم وزيادة متانة الأبنية في المناطق الواقعة على الفوالق الزلزالية فقط، بل الحد والتقليل من زيادتها في هذه المناطق، وخاصة المجمعات السكنية، والمضمون أعلاه ليس جديداً، فقد سبق أن تم الحديث عنه مراراً وتكراراً خلال السنوات الماضية، وتحديدًا بعد اعتماد الكود السوري الخاص بالزلازل!

وضع خطة سنوية للتحضير والاستجابة والتدخل السريع أثناء الكوارث.. وتخصيص ميزانية دائمة احتياطية للحالات الطارئة في الموازنة العامة للدولة سنوياً.

إن البند أعلاه يشكل استغاثة متأخرة جداً للحكومة، بعد 12 عاماً من الكارثة التي يعيشها السوريون، وخاصة على المستوى الإنساني، ويبين أن الحكومة، وحتى تاريخه، لا تعتبر ما نحن فيه كارثة مستمرة ومتفاقمة، وتحتاج لتخصيص ما يلزم من ميزانيات احتياطية سنوية من أجلها!

هيكل إداري جديد!

من ضمن التوجهات، على المدى الاستراتيجي، جرى الحديث عن إحداث هيكل إداري حكومي جديد، فقد تم توجيهه خلال الجلسة الاستثنائية بالتالي:

دراسة إحداث مركز وطني لإدارة الكوارث، مهمته تنفيذ سياسة الدولة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ووضع المعايير والأنظمة واللوائح المتعلقة بعمله، إضافة إلى خطة وطنية موحدة للاستجابة لحالات الطوارئ، وفق سيناريوهات المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وغيرها، وتقرير مدى الحاجة لإحداث بنية منظمة جديدة في ضوء البنى القائمة حالياً، والمهام المناطة بها أصولاً.

لعل ما يسجل للحكومات المتعاقبة منذ عقود، وصولاً إلى الحكومة الحالية، أنها تبرع بإحداث الهياكل الإدارية الجديدة، كما تبرع بإعادة هيكلة القائم منها، وبغض النظر عن الضرورة والفاعلية من ذلك، وبغض النظر عن تقاطعات المهام، أو تناقضها أحياناً، فيما بين الهياكل القائمة والمحدثة، أو المعاد هيكلتها، والتوجيه الحكومي أعلاه لا يخرج عن هذا السياق.

فالمهام التي يمكن أن تُوكل للهيكل الإداري المزمع إحداثه باسم «المركز الوطني لإدارة الكوارث» تعتبر من ضمن مهام الحكومة وجهاتها التابعة افتراضاً، ولعل من الأجدى قبل إحداث مثل هذا الهيكل الإداري الجديد، هو توضيح سياسة الدولة نفسها بما يتعلق بمهامها على مستوى «الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث»!

فلو كانت هذه السياسة موجودة وواضحة مسبقاً لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه، ليس على مستوى أثار وتداعيات كارثة الزلزال فقط، بل على مستوى كل الأزمات التي نعاني منها

ونعيش تفاصيلها، والمستمرة تفاقماً حتى الآن!

لأصحاب الأرباح حصتهم المضمونة!

لم يرغب عن اجتماع الحكومة الاستثنائي إبراز حرصها على مصالح أصحاب الأرباح، وتجيير جزء من آثار الكارثة لمصلحتهم! فمن ضمن التوجهات كان البند التالي: إعداد دراسة لطرح منتج تأميني ضد الكوارث الطبيعية.

إن هذا البند يمثل حرص الحكومة على تأمين مصالح أصحاب الأرباح، المتمثلين بشركات التأمين الخاصة، بذريعة الكوارث الطبيعية وعلى حساب المتضررين منها، على شكل منتج تأميني جديد يضمن لأصحاب الأرباح

حصولهم على المزيد من فرص التكسب والتربح المضمونة والسهلة!

على الطرف المقابل، فإن هذا المنتج التأميني الجديد سيكون بوابة جديدة للحكومة كي تتنصل أكثر من مسؤولياتها، وبحيث تصبح علاقة المتضررين من الكوارث مع شركات التأمين، بمعزل عن دور الدولة والحكومة، في تحليل رسمي من الواجبات المفترضة بهذا الشأن!

ولن نبالغ إن قلنا: إن البند أعلاه هو الوحيد ربما الذي سيتم وضعه بالتنفيذ بأسرع وقت ممكن، من ضمن البنود التي تم طرحها خلال الجلسة الاستثنائية للحكومة!

لا تعافي مع الاستمرار بنفس السياسات!

لم يرغب عن اجتماع الحكومة الاستثنائي

إبراز حرصها على

مصالح اصحاب

الارباح وتجيير جزء

من آثار الكارثة

لمصلحتهم!

إن العنوان الحكومي الكبير للجلسة الاستثنائية أعلاه، والمتمثل بـ «برامج تنفيذ خطة العمل الوطنية للانتقال إلى مرحلة التعافي، والتعامل مع تداعيات وأثار الزلزال»، هو عنوان عريض وفضفاض وخلي، وغايته إعلامية تكسبية فقط لا غير، كي تبدو الحكومة وكأنها تعمل وتبذل جهودها، ومسخرة إمكانات الدولة من أجله، فيما تتركس بالمقابل تنصلها من مسؤولياتها وتحللها من واجباتها يوماً بعد آخر، ولا أدل على ذلك من أنها لم تصدر أية قرارات جدية حتى الآن تتناسب مع هذا العنوان، وبما يؤمن ويضمن بعض الحقوق للمتضررين من كارثة الزلزال!

فلا تعاف حقيقي يمكن استشرافه بظل الاستمرار بنفس السياسات الليبرالية المطبقة، والتي تعتبر أصلاً من مسببات كل الأزمات والموبقات التي نعيشها ونعاني منها، والمستمرة بنتائجها الكارثية على كافة المستويات، بما في ذلك كارثة الزلزال الأخيرة، بجزء من مسبباتها بالحد الأدنى المتمثلة بعوامل الفساد وبالتخلي الرسمي عن الواجبات بخصوص سياسات السكن والإسكان، وبنتائجها وأثارها، بما في ذلك غض الطرف عن محاسبة المسؤولين عن زيادة الأضرار، تقصيراً وفساداً ونهباً، وفرض ما يجب أن يتحملوه من تعويضات للمتضررين على أقل تقدير!

فالسياسات المعتمدة والمطبقة، والمجربة منذ عقود وحتى تاريخه، والمُجربة لمصالح كبار أصحاب الأرباح والفاستدين فقط لا غير، عاجزة عن تحقيق التعافي المطلوب، بما يحقق مصالح الغالبية الفقيرة من السوريين والمصلحة الوطنية، والتخلص منها هو بوابة العبور نحو التعافي الحقيقي، وصولاً إلى التغيير الجذري والعميق والشامل المنشود!

وزارة النشرات الخلبية وإنهاك المستهلك!

ما زالت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تتحفظ بإصدار نشرات أسعارها الخلبية، التي لا يعترف بها السوق، ولا ترضي لا المستهلك ولا البائع!

■ سوسن عجيب

فخلال الأسبوع الماضي صدر عن الوزارة نشرتي أسعار، الأولى لأسعار الفروج ومشتقاته، والثانية لأسعار المحارم الورقية، وكلتا النشرتين منفصلتان تماماً عن الواقع السعري في الأسواق!

وكذلك عممت الوزارة على مديرياتها في المحافظات أسعار المأكولات الشعبية «المسبحة» الفلافل فرط وسندويش- الفول المملوق»، التي سبق أن تجاوزها السوق بأشواط!

فعلى سبيل المثال تم تحديد سعر كيلو الفروج المذبوح والمنظف من قبل الوزارة بـ23500 ليرة، بينما سعره في السوق بحدود 26 ألف ليرة، وتم تحديد سعر كيلو المسبحة بـ11 ألف ليرة، بينما سعرها في السوق 14 ألف ليرة، وكذلك تم تحديد أعلى سعر للمحارم الورقية وزن 500 غ بـ10 آلاف ليرة، بينما سعرها في السوق لا يقل عن 12 ألف ليرة، وقس على ذلك من فروقات سعرية في الأسواق لا تعترف بالنشرات الرسمية لا من قريب ولا من بعيد!

بالنسبة للمحال في الأسواق؟!

«روح اشترى من صفحة الوزارة»!

النشرات السعرية الخلبية يقع ضحيتها المستهلك وبائع المفرق، الذين يبدون على طرفي نقيض بموجبها، وبمواجهة بعضهم البعض، فالبايع يفرض عليه السعر من قبل تاجر الجملة والمستورد، والمستهلك يتحمل المزيد من عوامل الاستغلال السعري على أيدي هؤلاء مجتمعين بالنتيجة، على حساب ضرورات حياته ومعيشته، ومن جيبه! فالمقولة السائدة على السنة بائعي المفرق عند مواجهتهم بالأسعار الرسمية الواردة على صفحة الوزارة: «روح اشترى من صفحة الوزارة»!

وبحسب بعض المواطنين فإن صالات السورية للتجارة نفسها لا تتقيد بالنشرات السعرية الرسمية للوزارة لبعض المواد والسلع المتوفرة لديها من ضمن تشكيلتها السلعية المعروضة للمستهلك، فكيف الحال

وبعد كل ذلك تعترف الوزارة بعجزها عن ضبط السوق، مع تجيير مسؤولية ضبط الأسعار فيه على المواطنين بالنتيجة! فقد ورد على الصفحة الرسمية للوزارة بتاريخ 2023/3/4، وتحت عنوان «لا بديل عن الشكوى لضبط الأسعار» ما يلي: «يوجد في الجمهورية العربية السورية مئات آلاف المحلات، بينما عدد المراقبين التموينيين هو بالمئات.. وهؤلاء يقومون بجولات وينظّمون آلاف الضبوط. يرجى من الإخوة المواطنين الذين يطلب منهم سعر مرتفع إبلاغ الوزارة عن طريق رابط منصة الشكاوى المباشر، ومن لا يستطيع التعامل مع الرابط الاتصال على الرقم..!». فالوزارة تتوج إصدار نشرات الأسعار الخلبية

المقولة السائدة على السنة بائعي المفرق عند مواجهتهم بالأسعار الرسمية الواردة على صفحة الوزارة: «روح اشترى من صفحة الوزارة»!

من قبلها بالتدخل من مسؤولياتها تجاهها، وليظهر المستهلك وكأنه المسؤول عن حال الانفلات السعري في الأسواق كونه لا يتقدم بالشكاوى!

الأجر الهزيل والتعامي الحكومي!

أما التناقض الصارخ في النشرات السعرية الرسمية فهو عدم تناسبها مع دخل المفقيرين عموماً، والعاملين في الدولة خصوصاً! فأن يتم تحديد سعر سندويشة الفلافل بـ2500 ليرة رسمياً، فهذا يعني ضمناً اعتراف غير مباشر بعجز الأجر الرسمي عن تحمل تكاليف الغذاء بحدوده الدنيا! فسندويشة فلافل واحدة للفرد يومياً «غير مشبعة، وغير كافية كغذاء يومي» تعني تكلفة شهرية 75 ألف ليرة، فكيف الحال مع رب أسرة يعيل ما يعيل من أفراد باحتياجاتهم الغذائية، وضرورات حياتهم اليومية الأخرى؟! فقد قال أحد عاملي الدولة ما يلي: «أجري



الشهري يقارب 120 ألف ليرة، وبرقبتي زوجة وطفلان، وبحال الاكتفاء بسندويشة فلافل يوميا لكل منا بالسعر الرسمي، فهذا يعني تكلفة شهرية 300 ألف ليرة، أي إن الكسر الشهري لقاء الفلافل فقط يتجاوز 180 ألف ليرة، فكيف ومن أين سأستطيع تأمين بقية الضرورات لنعيش بكرامتنا؟!

فالحكومة التي تقوم بتحديد الأسعار للسلع والمواد الأساسية، عبر وزاراتها واللجنة الاقتصادية، وترفعها بين الحين والآخر بذرائع ومبررات كثيرة، وتتعامى عن الفروقات السعرية في الأسواق وتغض الطرف عنها لمصلحة كبار أصحاب الأرباح، تتعامى في الوقت نفسه عن واقع الأجور الهزيلة والمجحفة للعاملين في الدولة، بل مع الإصرار على الاستمرار بهذا التعامي، ضاربة بعرض الحائط بمصالح أصحاب الأجور، مع دفع الغالبية الفقيرة في البلاد نحو المزيد من الجوع والعوز وهدر الكرامة!

ضحايا ومصابو مخلفات الألغام إلى متى؟!

■ مراسك قاسيون

ففي آخر الأخبار الواردة من دير الزور بتاريخ 2023/3/5 أن هناك ثلاثة أطفال أصيبوا نتيجة انفجار جسم من مخلفات التنظيمات المسلحة في حي الرصافة، أحدهم تعرض لبتير باليد!

ومن حماة ورد خبر آخر، بنفس التاريخ أعلاه، أنه تم تسجيل استشهاد شاب وفتاة جراء انفجار لغم أرضي من مخلفات تنظيم «داعش» بدراجة نارية كانا يستقلانها أثناء جمعهم نبات الكمأة في منطقة عناد التوم بريف سلمية الشرقي!

كثيرة هي الحوادث الكارثية والمؤسفة الشبيهة، بضحاياها ومصابيها، والمسجلة في الكثير من المحافظات والمدن، والتي تكون غالباً نتيجة انفجار ألغام من مخلفات التنظيمات المسلحة في هذه المناطق، فقد تم تسجيل

العشرات، بل المئات، من الكوارث الشبيهة خلال السنين الماضية، بين ضحايا ومصابين، على طول الخارطة السورية! فعلى الرغم من أن بعض المناطق التي تسجل فيها مثل هذه الحوادث المؤسفة تم استعادة السيطرة عليها من قبل الدولة منذ سنين، وعاد إليها أهلها وسكانها مجدداً، إلا أن ذلك لم يترافق مع عمليات التمشيط، اللازمة والكافية والشاملة، في هذه المناطق للمخلفات القابلة للانفجار فيها، أو الجدية بهذه العمليات بالحد الأدنى!

ولعل الاستمرار بتسجيل الضحايا والإصابات أكبر دليل على التراخي الرسمي بهذا الصدد، وكأن عبارة «من مخلفات التنظيمات الإرهابية أو المسلحة» تعفي الحكومة، بجهاتها المعنية رسمياً بهذا الشأن «العسكرية والأمنية»، من مسؤولياتها

الكوارث التي يعيشها السوريون، وتحل عليهم تبعاء، لم ولن تنتهي على ما يبدو!

الضحايا والمصابين بنتيجة انفجار الألغام، المتروكة إهمالاً وتقصيراً، من مخلفات المعارك خلال سنوات الحرب؟

واجباتها تجاه المواطنين، وخاصة على مستوى ضمان أمنهم وسلامتهم وحياتهم! فإلى متى سيستمر تسجيل

والى متى سيستمر السوريون بدفع ضريبة التراخي واللامسؤولية الرسمية تجاههم، بل وعدم الاكتراث بحياتهم؟

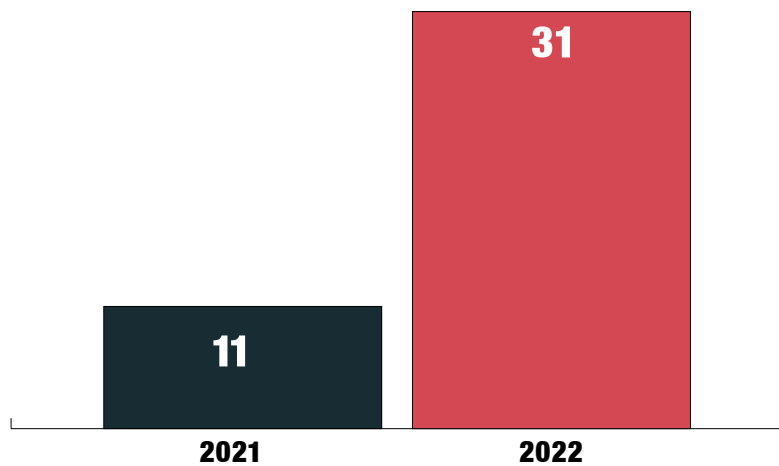


R5 عملة مجموعة بريكس الجديدة..



توسع التجارة البينية الثنائية بين روسيا والهند

«مليار دولار أمريكي»



بريكس+» مع استفادة الاقتصادات النامية من الإمكانيات الكبيرة في التجارة المتبادلة عبر الابتعاد عن الدولار.

التكوين الداخلي لـ R5.. والحماية من التقلبات

في البداية، يرى بعض خبراء الاقتصاد أنه ضمن تكوين سلة العملات الجديدة R5، قد يتم تحديد حصة الرنمينبي الصيني في البداية عند مستوى مرتفع نسبياً من أجل الاستفادة من وضع الاحتياطي المتقدم بالفعل للعملة الصينية. وقد يتم تخفيض هذه الحصة تدريجياً على مراحل في وقت لاحق بالتوازي مع إدراج عملات وطنية جديدة للأسواق الناشئة. وخارج اقتصادات مجموعة بريكس، قد يوجد بعض المرشحين المحتملين الذين يمكن تضمينهم بمرور الوقت في سلة العملات «R5+»، مثل الدولار السنغافوري أو الدرهم الإماراتي.. أو غير ذلك.

انتعاش ملحوظ في التجارة البينية بين دول البريكس، مع انتعاش التجارة الثنائية بين الصين والبرازيل «تجاوز 135 مليار دولار أمريكي في عام 2021 وأكثر من 150 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مسجلاً خمس سنوات من الأرقام القياسية المتتالية». البرازيل والهند «وصل إلى 11,5 مليار دولار أمريكي في عام 2021 «نمو أكثر من 60%» ويقترب من الهدف المحدد لعام 2022 البالغ 15 مليار دولار أمريكي». روسيا والهند «تجاوز 31 مليار دولار أمريكي في عام 2022، بزيادة تقارب 3 أضعاف مقارنة بعام 2021». الصين وروسيا «ما يقارب 190 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 147 مليار دولار أمريكي في عام 2021». حيث سجلت جميعها ارتفاعات قياسية في عام 2022 مع زيادات كبيرة على أساس سنوي. ومن المرجح أن تزداد حصة التجارة فيما بين بلدان الجنوب «وداخل دول

تشير الاتجاهات التي لوحظت في السنوات الأخيرة إلى انتعاش ملحوظ في التجارة البينية بين دول البريكس

خلال الشهور الأخيرة، حظيت مسألة إنشاء عملة جديدة احتياطية لدول البريكس بأهمية خاصة، ذلك بعد أن أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن إنشاء هذه العملة هو مسألة قيد المناقشة. ليعقب ذلك سلسلة من التصريحات الرسمية الروسية حول مدى أهمية إنشاء عملة احتياطية جديدة. وفي حين أن الإعلام يركز على إظهار النقاش حول إمكانية إنشاء هذه العملة الاحتياطية كما لو أنه مبادرة روسية فحسب، ينكب المحللون الجادون على دراسة الآثار المترتبة على مثل هذه الخطوة بالنسبة للاقتصاد والنظام المالي العالمي.

قاسيون

الخاصة «أي عملة احتياطية تستند إلى سلة من العملات الرئيسية».

وهذه العملة الجديدة ستحمل اسم «R5 أو R5+»، حيث استند اسمها إلى الأحرف الأولى من أسماء عملات الدول الأعضاء في مجموعة بريكس «ريال برازيلي، روبل روسي، روبية هندية، رنمينبي صيني، راند جنوب إفريقي».

عملة بريكس: داخل وخارج الدول الأعضاء في المجموعة

بطبيعة الحال، يعمل الإعلام الغربي - والعديد من منصات السوشال ميديا التي تدور في الفلك ذاته - ليل نهار للحديث عن «درجة المخاطر والهشاشة واستحالة تنفيذ مشروع R5». وتعامى بشكل مقصود عن تسليط الضوء على الفوائد التي ستعود ليس فقط على اقتصادات بريكس بل والأسواق الناشئة بشكل عام، وكذلك عن توضيح الطرائق الفعلية التي سيتم بموجبها إطلاق العملة الاحتياطية لمجموعة البريكس.

وتم تقديم الكثير من الحجج والادعاءات المتعلقة بعملة R5 مثل إن بريكس لا تشكل منطقة عملة مثالية وإن كثافة التجارة البينية بين دول البريكس يجب أن تكون أعلى بكثير من أجل السماح بإنشاء عملة مشتركة.

لكن هذه الحجج كلها تتلاشى أمام الأرقام الحقيقية، حيث تشير الاتجاهات التي لوحظت في السنوات الأخيرة إلى

إذا كان هناك تغيير كبير في الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الماضية تجدر الإشارة إليه، فهو التراجع التدريجي للايمان بالتفوق غير المحدود للدولار الأمريكي. حيث يخرط المجتمع الدولي بشكل متزايد في مناقشات حول التغييرات المحتملة في تكوين النظام المالي العالمي، والبعض يفترض سيناريوهات تتراوح بين «نظام ثنائي القطب يهيمن عليه الاحتكار الثنائي للدولار الأمريكي واليوان الصيني» وسيناريوهات مختلفة متعددة الأقطاب، بما في ذلك إنشاء عملة احتياطية لمجموعة بريكس، الأمر الذي يتحول اليوم إلى مركز المناقشة العالمية.

تمت صياغة المقترحات الأولية حول إنشاء عملة احتياطية جديدة تعتمد على سلة من عملات دول بريكس منذ عام 2018. وكانت الفكرة آنذاك هي إنشاء سلة عملات تتكون من العملات الوطنية لدول البريكس، بالإضافة إلى بعض العملات الأخرى لاقتصادات الدول التي تدور في فلك «بريكس+». وكان اختيار العملات الوطنية لدول البريكس يرجع إلى حقيقة أنها كانت من بين العملات الأكثر حضوراً في الأسواق الناشئة. وظل النقاش يدور حتى الوصول إلى العملة الاحتياطية الجديدة لدول البريكس، وهي عملة حقوق السحب

ونهاية إمبراطورية الدولار الأمريكي

50%

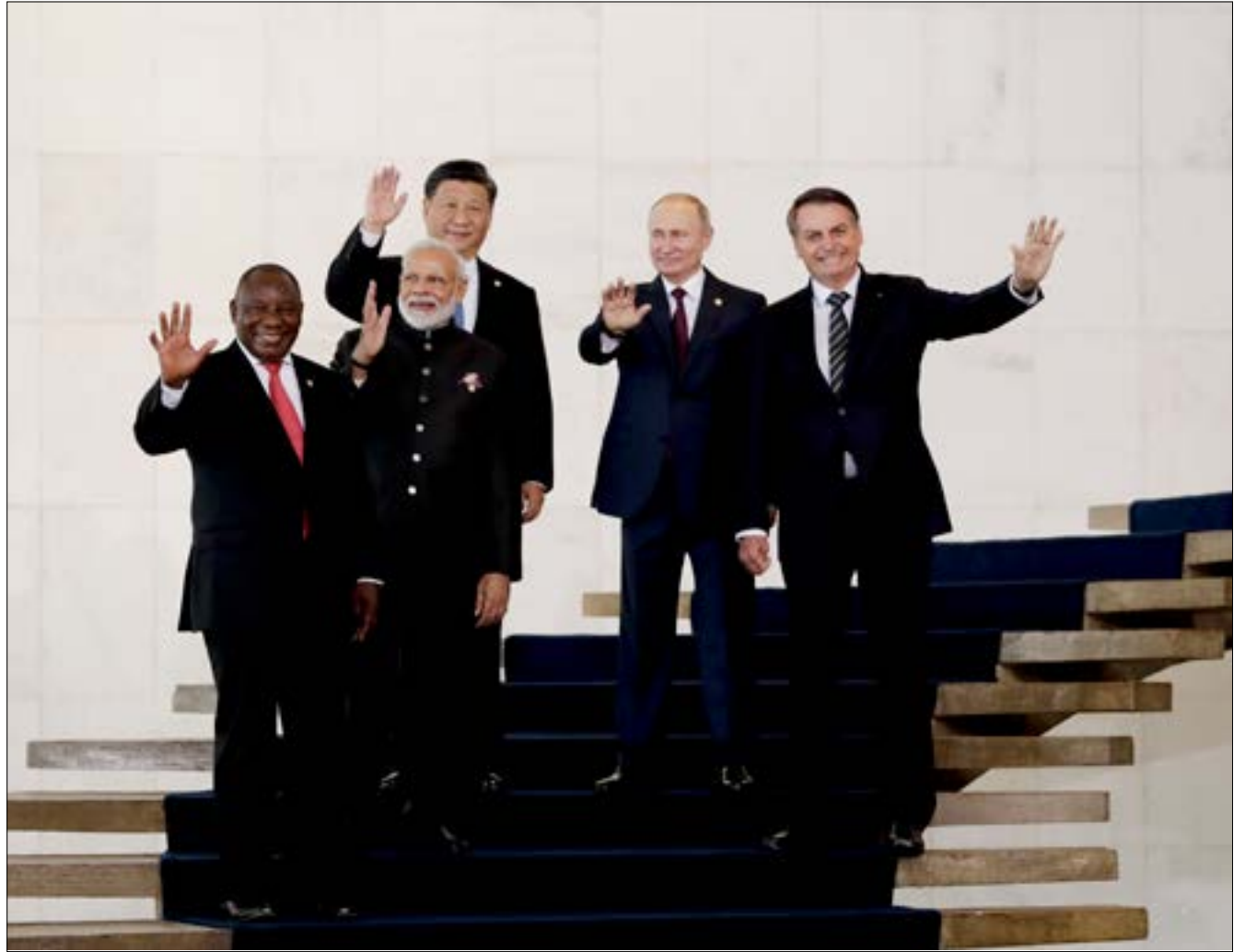
وفقاً للعديد من الباحثين، فإنه بحلول الفترة بين 2035-2040، من المرجح أن تسيطر مجموعة البريكس على نصف الاقتصاد العالمي

31,5%

بالأصل تشكل منظومة بريكس بالحد الأدنى ما يقارب 31,5% من الاقتصاد العالمي. هذا دون أن نأخذ بالحسبان إمكانات التوسع المتاحة

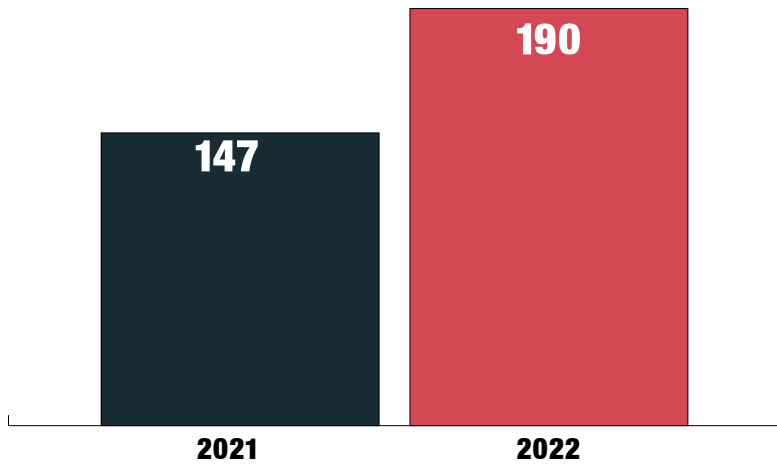
190 مليار \$

وفق البيانات، نمت التجارة البينية بين روسيا والصين لتصل إلى حوالي 190 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بـ 147 مليار في 2021



توسع التجارة البينية الثنائية بين الصين وروسيا

«مليار دولار أمريكي»



الصدد، فإن ظهور عملات احتياطية إضافية من اقتصادات الأسواق الناشئة سيعمل على توسيع إمكانات تنويع حيازات الاحتياطي والحد من نقاط الضعف المرتبطة بالاعتماد على نطاق ضيق من العملات. وبالتالي، يمكن أن يصبح مشروع R5 أحد أهم مساهمات الأسواق الناشئة في بناء نظام مالي دولي أكثر أماناً.

شارة البدء في آب المقبل 2023

عملة بريكس الجديدة الواعدة لديها فرصة كبرى لتصبح عملة عالمية بشكل مباشر، فبالأصل تشكل منظومة بريكس بالحد الأدنى ما يقارب 31,5% من الاقتصاد العالمي. هذا دون أن نأخذ بالحسبان إمكانات التوسع المتاحة لتطال عدد كبير من الدول الأخرى «السعودية، تركيا، إيران، مصر، الجزائر، الأرجنتين.. إلخ»، وكذلك تسارع النمو

المشترك لاقتصادات الدول المشاركة. وفقاً للعديد من الباحثين، فإنه بحلول الفترة بين 2035-2040، من المرجح أن تسيطر مجموعة البريكس على نصف الاقتصاد العالمي. وهذا سيرفع بالطبع، من فرص استخدام عملة المجموعة في التسويات الدولية. وهذا بالتوازي مع سعي هذه الدول لرفع وزن عملاتها المحلية أيضاً. وإدراكاً لهذه الحقيقة، فإن أعضاء مجموعة البريكس الحاليين «المستقبليين» يريدون أن تتحول العملة الجديدة إلى واقع في أقرب وقت ممكن.

ستعقد قمة بريكس المقبلة في جنوب إفريقيا في شهر آب 2023. وتم الإعلان بالفعل عن مناقشة مبادرة إنشاء عملة جديدة بالتفصيل خلال القمة. لكن النقاش لن يدور حول مقترحات جديدة، بل مقترحات جاهزة يتم العمل عليها الآن ليصار إلى إقرارها والبدء بتطبيقها في القمة المقبلة.

الصدد، فإن ظهور عملات احتياطية إضافية من اقتصادات الأسواق الناشئة سيعمل على توسيع إمكانات تنويع حيازات الاحتياطي والحد من نقاط الضعف المرتبطة بالاعتماد على نطاق ضيق من العملات. وبالتالي، يمكن أن يصبح مشروع R5 أحد أهم مساهمات الأسواق الناشئة في بناء نظام مالي دولي أكثر أماناً.

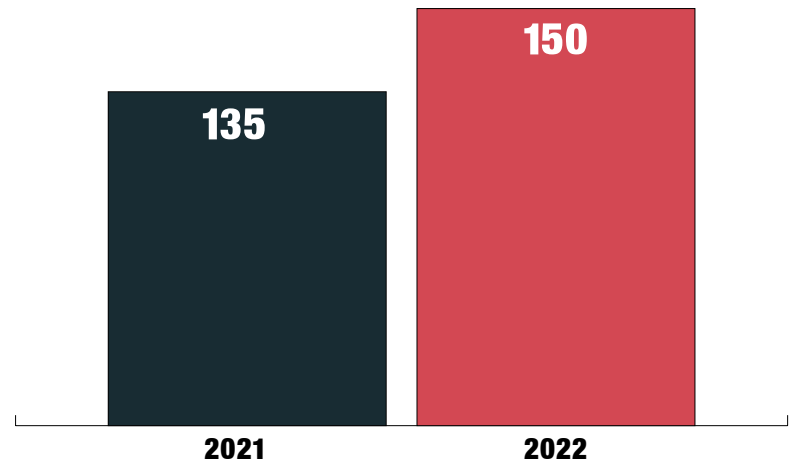
شارة البدء في آب المقبل 2023

عملة بريكس الجديدة الواعدة لديها فرصة كبرى لتصبح عملة عالمية بشكل مباشر، فبالأصل تشكل منظومة بريكس بالحد الأدنى ما يقارب 31,5% من الاقتصاد العالمي. هذا دون أن نأخذ بالحسبان إمكانات التوسع المتاحة لتطال عدد كبير من الدول الأخرى «السعودية، تركيا، إيران، مصر، الجزائر، الأرجنتين.. إلخ»، وكذلك تسارع النمو

النقاش لن يدور حول مقترحات جديدة، بل مقترحات جاهزة يتم العمل عليها الآن ليصار إلى إقرارها

توسع التجارة البينية الثنائية بين الصين والبرازيل

«مليار دولار أمريكي»



حجم التسويات في الاقتصاد العالمي. ويمكن توسيع نطاق هذا الدور تدريجياً من مجرد خدمة تسويات التجارة الخارجية إلى تدفقات الاستثمار عبر «العالم النامي».

وتماشياً مع مفهوم R5، يمكن أن يكون أحد الأماكن الممكنة لتعزيز استخدام العملات الوطنية والعملة الاحتياطية لمجموعة بريكس هو إنشاء منصة لبنوك التنمية الإقليمية التي تكون اقتصادات بريكس أعضاء فيها. ويمكن لمثل هذا المنبر أن يضع حافطة من مشاريع الربط أو مشاريع التكامل التي يمكن تمويلها بالعملات الوطنية. وإذا نجح إطلاق العملة الاحتياطية الجديدة فمن شأنه أن يضيف تغييراً جذرياً على النظام المالي العالمي. حيث تعاني العديد من البنوك المركزية في الاقتصاد العالمي من نقص ملحوظ في العملات الاحتياطية وفي القدرة على إدارة حيازاتها الاحتياطية. في هذا

من المعروف أن إحدى المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام عملات الأسواق الناشئة في الاحتياطيات هو التقلب الشديد لهذه العملات. لهذا، ستسمح آلية سلة العملة الاحتياطية لمجموعة بريكس بالحد من بعض هذه التقلبات من خلال حساب وسطي حركة سعر الصرف للعملات التي تتبع اتجاهات السوق المختلفة.

نظام مالي دولي أكثر أماناً للحد من مخاطر الدولار

المسألة الأهم هي أن نطاق استخدام العملة الاحتياطية الجديدة في الاقتصاد العالمي سيكون كبيراً بالنظر إلى الإمكانيات الفعلية الهائلة للتخلص من الدولار الأمريكي.

يمكن للعملة الاحتياطية الجديدة لدول بريكس أن تعمل - بالتوازي مع الدور الأقوى الذي تؤديه عملات بريكس الوطنية - لتولي حصة أكبر من إجمالي

الأمولة تدمر الابتكار: شركة سيسكو مثالا



بعد أن وصلت الولايات المتحدة إلى الريادة العالمية في أنظمة الاتصالات والإنترنت على مدى العقدين الماضيين، تخلفت عن المنافسين العالميين— بما في ذلك الصين— في البنية التحتية للاتصالات، وتحديدًا الجيل الخامس وإنترنت الأشياء. هذا الفشل بالتزامن مع التوترات الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي يخلقها، ليس سببه نقص الاستثمار الحكومي الأمريكي في المعرفة المطلوبة لإحداث ثورات تكنولوجية، وليس بسبب قلة الطلب المحلي على المعدات والأجهزة والتطبيقات التي يمكن أن تستفيد من هذه البنية التحتية. المشكلة هي في إهمال الشركات التجارية الرئيسية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها للمتطلبات، كي تتولى زمام المبادرة في القيام بالاستثمار في عملية التعلم المطلوب لتوليد منتجات متطورة للبنية التحتية للاتصالات.

■ ماري كارينتر ووليام لازونيك
ترجمة: قاسيون

من معدل دوران الموظفين في سوق العمل، شديد الحركة، المعروف في وادي السيليكون، للسيطرة على ابتكارات شركات المؤسسات الناشئة بسرعة، واصلت الشركة سياسة اتبعتها منذ إنشائها وهي النمو عبر الاستحواذ. ما بين العام المالي 1994 وصولاً إلى العام المالي 2001، تمكنت سيسكو من إتمام 71 عملية استحواذ، واكتسبت سمعة هائلة في قدرتها على خلق نظام لإدماج الموظفين الجدد من الشركات المستحوذ عليها في عملية التعلم الهيكلي لديها.

في عام 2000 أنمت الشركة سبع عمليات استحواذ كبيرة الحجم، جعلتها تتحدى شركات الاتصالات الأقدم، مثل: أكتايل وإيريكسن في مجال سوق معدات البنية التحتية. وحتى تتمكن من مجاراة هذه النقلة في كونها بائعاً رئيسياً للمعدات عالية الجودة والمعقدة لمقدمي خدمات الاتصالات، استحوذت في العام نفسه على معمل تصنيع يمتد على مساحة 110 هكتار، وذلك من أجل تجميع واختبار معدات البنية التحتية. بدأت الشركة باستقطاب المهندسين الكبار من شركات كبيرة، ما أدى إلى توظيفها 2500 شخص في مصنعها الجديد.

الانتقال الحتمي إلى الأمولة

في أول عملية طرح أولي للاسهم في بورصة ناسداك في شباط 1990، أصبحت أسهم شركة سيسكو جزءاً لا يتجزأ من نمو الشركة. تمكنت الشركة من تطبيق عملية

التوسع من 70 مليون دولار في الإيرادات و254 موظفاً في 1990، إلى 22,3 مليار دولار في الإيرادات و38 ألف موظف في عام 2001. كانت الشركة تعتمد بشكل كبير على أسهمها كعملة تجميعية وتعويضية. تم دفع 89% من ثمن عمليات الاستحواذ التي أجرتها ما بين 1994 و2001 بمقدار 43,2 مليار دولار عبر الأسهم، وكانت في السنوات الأخيرة من التسعينيات تتمتع بميزة تمويلية كبيرة لسعر سهمها المرتفع عندما تقوم بعمليات الاستحواذ.

كما تم تضمين جميع موظفي الشركة تقريباً في برنامج خيارات الأسهم واسع النطاق. ومع مضاربات السوق التي أصبحت الدافع الرئيسي لسعر سهم شركة سيسكو، تم تقدير المكاسب الوسيطة التي حققتها للموظفين حول العالم— باستثناء المدراء التنفيذيين الخمسة الأكبر ذوي المداخل الأعلى— هي 139500 دولار على طول 18 ألف موظف في 1999، و291000 دولار عبر 27500 موظف في 2000، و105900 دولار على طول 36 ألف موظف في 2001.

في 1999 حصل المدير التنفيذي للشركة على مكاسب من خلال ممارسة خيارات الأسهم بقيمة 120,8 مليون دولار، وفي عام 2000 وصلت المبالغ إلى 156 مليون دولار لتشكل 99% من كامل مستحقاته في هذين العامين. ثم ما بين 2001 و2003 لم يحصل المدير التنفيذي إلى على دولار واحد، كراتب، ولم يمارس أية خيارات أسهم، لكن بالرغم من سقوط أسعار أسهم الشركة، منح مجلس الإدارة للمدير التنفيذي خيارات أسهم جديدة، وفيرة وبأسعار منخفضة بشكل كبير. وما بين 2004 و2007 تخطى 55,1 مليون دولار من خيارات الأسهم.

لقد سقط سهم شركة سيسكو في عام 2001 مع تلاشي المضاربة، وذلك بالرغم من أن عائدات سيسكو قد ازدادت إلى 200 مليار دولار في 2001، بزيادة قدرها 18% عن العام السابق 2000. أدى ذلك إلى فقدان الشركة ميزة

استخدام أسهمها كعملة تجميعية، وبدأت منذ 2004 تستخدم النقود من أجل إتمام عمليات الاستحواذ. أثر هذا على العائدات بشكل كبير، ولكن الكارثة بدأت مع القرار في أيلول 2001 حيث أعلنت عن 3 مليار دولار تتفق على مدة عامين من أجل برامج إعادة شراء الأسهم، لتتضم بذلك إلى الكثير من الشركات الأمريكية التي أرادت الحفاظ على عائداتها بعد انهيار سوق الأسهم.

في العقد ما بين 2001 و2011 أنفقت سيسكو 71,6 مليار دولار وهي تشتري أسهمها، وذلك يعادل 126% من دخلها الصافي، لتوزع 47 مليار دولار أرباح الأسهم على حاملي الأسهم في 2011. بين 2012 و2021 أعادت شراء أسهمها بقيمة 72,5 مليار دولار: 81% من دخلها الصافي، ووزعت أرباح الأسهم في 2022 بقيمة 11,8 مليار دولار.

إن الشركات المسجلة في سوق أسهم S&P 500، بما في ذلك سيسكو كواحدة من العشرة الكبار، سجلت رقماً قياسياً في الإنفاق على إعادة شراء أسهمهم بلغ 850 مليار دولار في عام 2021. وفي عام 2022 فاق هذا المبلغ 900 مليار دولار. إن الإيديولوجيا المدمرة وغير المنطقية التي تنص على أنه من أجل «الفاعلية الاقتصادية» يجب توجيه عمل الشركة بهدف تعظيم ربح حاملي الأسهم، تعيق الشركات الأمريكية عندما يتعلق الأمر بالمنافسة العالمية في خصوص مجالات التكنولوجيا الحساسة. كان تطور شركة سيسكو مثالا صارخاً على كيفية تحول الابتكار إلى أمولة. ربما بدلاً من توجيه الاتهامات للشركات الصينية، ومحاولة التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية للمنافسة في مجال البنية التحتية التكنولوجية اليوم، كان على هذه الشركات أن تستثمر أموال

■ بتصرف عن:

Losing Out in Critical Technologies:
Cisco Systems and Financialization

خطوة جديدة استكمالاً لتخصيص التعليم الجامعي!



أقر مجلس التعليم العالي بتاريخ 2023/3/5 السماح للجامعات الخاصة بافتتاح ماجستيرات التأهيل والتخصص، مع التوصية بألوية وجود التخصصات والبرامج التي نحتاجها حالياً، واعتماد الشروط والمعايير نفسها الواجب توافرها في مرحلة الإجازة، وذلك بحسب ما ورد على بعض وسائل الإعلام.

■ مراسل قاسيون

لا شك أن القرار أعلاه يمكن اعتباره إيجابياً بالنسبة لطلاب الجامعات الخاصة، فطلاب هذه الجامعات كانوا يعانون من مشكلة استكمال تحصيلهم العلمي بمرحلة الدراسات العليا، التي يتم التسجيل عليها في الجامعات الحكومية وبموجب مفاضلات خاصة بهذا الشأن، وذلك على اعتبار أن النسبة المخصصة لخريجي الجامعات الخاصة تعتبر ضئيلة «بحسب بعض الطلاب»، لكنها بالمقابل تتناسب مع أعداد الطلاب الخريجين من هذه الكليات، بالمقارنة مع أعداد الطلاب الخريجين من الجامعات الحكومية، وذلك بحسب ما هو مفترض.

بالمقابل، يمكن توصيف القرار أعلاه على أنه خطوة إضافية في تخصيص التعليم العالي، وهذه المرة على مستوى مرحلة الدراسات العليا!

فالدخول على خط الدراسات العليا من قبل الجامعات الخاصة، ولو كان حالياً من خلال السماح بمنح درجة الماجستير فقط، ووفقاً للضوابط والشروط التي تم الإعلان عنها أعلاه، لكنه سيكون عتبة جديدة للضغط من أجل السماح لها لمنح درجة الدكتوراة أيضاً، وفي المستقبل القريب!

أمام هذا الواقع المستجد لا بد من الإشارة إلى أن مسيرة التخصص المستمرة في التعليم

الجامعي، وصولاً إلى الدراسات العليا بمرحلة الماجستير الآن، تعني فيما تعنيه ضمناً مزيداً من الفرز الطبقي وتعزيزاً له! فإذا كان التعليم الحكومي العام ملاذاً لأبناء الفقراء من أجل استكمال تحصيلهم العلمي، فإن مسيرة التخصص التي تسير على قدم وساق، بالتوازي مع إضعاف وتراجع التعليم الحكومي، تعني أن أبناء الفقراء يفقدون رويداً وتبعاً هذا الملاذ، فيما يتمكن أبناء الأغنياء وأصحاب الثروات من استكمال تعليمهم بكل يسر وسهولة، فالفرز الطبقي على مستوى التحصيل العلمي يتعمق عاماً بعد آخر، مع ما يتبع ذلك من فرز أعمق وأقسى وأعنف في سوق العمل!

وبهذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التعليم الحكومي العام نفسه أصبح في جزء هام منه مأجوراً، من خلال أنظمة التعليم التي أقرت فيه خلال العقود الماضية باسم «الموازي»

التخصص في التعليم وبحسب ما تسير عليه الأمور لا تعني إثبات الجدارة من خلال المنافسة بين الحكومي والخاص بل تعني المزيد من إضعاف الحكومي مقابل المزيد من التسهيلات للخاص

المفتوح- الافتراضي»، مع تزايد نسبة الموازي المأجور على حساب تراجع نسبة العام من المقبولين في الجامعات الحكومية، ومع زيادة الرسوم المفروضة لقاء التعليم في أنظمة التعليم الحكومي المأجور، ما يعني المزيد من الفرز الطبقي، بين من يملك ومن لا يملك بالمحصلة!

فالتخصص في التعليم، بمراحله المختلفة، وبمسمياته وأنظمتها المعمول بها، وبحسب ما تسير عليه الأمور في البلاد، لا تعني أبداً إثبات الجدارة من خلال عوامل المنافسة بين قطاعي التعليم الحكومي والخاص، بل تعني المزيد من إضعاف الحكومي العام مقابل المزيد من التسهيلات للقطاع الخاص والمأجور، فلا تنافس ولا منافسة بهذا السياق كتبرير لسياسات التخصص المعمول بها! مع العلم أن غالبية الكادر التدريسي في الجامعات الخاصة هم أنفسهم الكادر التدريسي

في الجامعات الحكومية، ما يعني أن جزءاً هاماً من عوامل المنافسة غير موجود، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لولا ضعف الأجور في الجامعات الحكومية لكان وضع الجامعات الخاصة أسوأ بكثير على مستوى المنافسة بهذا الجانب الهام!

بقي أن نشير إلى أن الجامعات الخاصة في البلاد هي شركات مساهمة غايتها أولاً وأخيراً تحقيق المزيد من الأرباح فقط لا غير، بغض النظر عن مستوى ما تقدمه من علم، وما يكسبه طلابها من معارف وخبرات علمية وعملية، فما يعينها هو ما يمكن أن تكسبه من ميزات تفسح لها المجال لزيادة أرباحها، بما في ذلك السماح لها بمنح درجة الماجستير الآن، وضغطها المتوقع مستقبلاً من أجل السماح لها بمنح درجة الدكتوراة، فالغايات الربحية هي المحرك الأساس في ذلك دائماً وأبداً!

حقوق ومطالب ووعد متقهقرة



في السوق السوداء، بالكميات الكبيرة المتاحة فيها، على الرغم من أنها محصورة افتراضاً بشركة سادكوب، فقد أصبح من المنسيات بالنسبة للمواطنين، على اعتبار أن الحكومة على دراية تامة بما يجري في هذه السوق، التي تعمل شبكاتنا علناً، وعلى مرأى ومسمع كل أولي الأمر!

وبظل الاستمرار بسياسات تخفيض الدعم الجائرة، يبدو ألا مفر أمام المحتاجين من اللجوء إلى السوق السوداء لتأمين احتياجاتهم، مع الرضوخ لكل عوامل الاستغلال والنهب فيها، وبما يضمن المزيد من الأرباح لمصلحة القائمين عليها! أما الحديث عن مصدر توفير المادة

وكم الإنتاج، وربما لا مانع من اتخاذ إجراءات تخفيفية أخرى مستقبلاً على هذه التخصصات، سواء كم أو سعراً! والأمر على هذا النحو من الجور الرسمي لا يعني الحث بالوعد، بل يعني قضم المزيد من الحقوق! وأمام هذا الواقع البائس والظالم،

أيضاً!

فعلى الرغم من انتظام توريدات المشتقات النفطية خلال الفترة الماضية، بما في ذلك توريدات الغاز، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على المواطنين، لا بالنسبة لأسطوانات الغاز المنزلي، ولا بالنسبة لمارزوت التدفئة، ولا بالنسبة للبنزين، بل ولا على مستوى ساعات التزود بالطاقة الكهربائية!

ليتبين مجدداً، أن تباعد الفترة بين مواعي استلام أسطوانات الغاز، وصولاً إلى 120 يوم، لا علاقة له بالتوريدات أو بكم الإنتاج، ولا بأية ذريعة أو مبرر يمكن أن تساق بهذا الشأن، بل له علاقة مباشرة بسياسات تخفيض الدعم المعتمدة حكومياً، وإجراءاتها المستمرة!

فالمخصصات المدعومة للأسرة من أسطوانات الغاز المنزلي يجب ألا تزيد عن 4 أسطوانات سنوياً على ما يبدو، ولو كانت هناك إمكانية لزيادتها توافاً مع حجم التوريدات

■ مراسل قاسيون

لكن واقع الحال أثبت مجدداً عدم تحقيق الوعد الرسمية، فالمدة الفاصلة بين مواعي استلام أسطوانة الغاز المنزلي بقيت على حالها من الطول، وما زالت تتراوح بين 100-120 يوم، والنتيجة، أن المعاناة من نقص المادة ارتفعت، والاضطرار للجوء إلى السوق السوداء استمرت وتفاقمت!

وقد أصبح مطلب تخفيض مدة استلام أسطوانة الغاز المنزلي بالنسبة للمواطنين، أو مطلب تنفيذ الوعد الرسمية المقطوعة بهذا الشأن، مطلباً متقهراً أمام المطالب الأكثر إلحاحاً على إثر كارثة الزلزال! وعلى ما يبدو أن الكارثة تم اعتبارها ذريعة جديدة بالنسبة لبعض الجهات الحكومية، ليس على مستوى التخل من وعودها فقط، بل على مستوى المزيد من تراجعها وترهلها، والتخلي عن مسؤولياتها

صدرت وعود رسمية بشأن الغاز المنزلي نهاية العام الماضي ومطلع العام الحالي، بأن المدة الفاصلة بين مواعي استلام بموجب البطاقة الذكية سيتم تقليصها وصولاً ربما إلى 60 يوماً، وقد استبشر المواطنون من مستحقي الدعم خيراً بهذه الوعود في حينه!

الكوارث الطبيعية تمتحن الرأسمالية والاشتراكية (2)



تنوّع مناهج التفكير في تحليل مخاطر الكوارث على البشر وكيفية الوقاية منها ومعالجتها، وإذا استبعدنا المناهج الخرافية والأسطورية، طرح العلماء عدة منهجيات، منها نموذج «الضغط والتحرير» PAR الذي اقترحه عالم الكوارث «بن ريسنر»، ويستند على تفكير واقعي مادي بأن البشرية إزاء الكوارث تكون بين «طرفي كماشة»: أحدهما يتمثل بقوة موضوعية طبيعية وتاريخية تضغط على الناس، وبالتالي تقع المسؤولية في تفريغ كربة الكوارث أو «تحرير» الضغط على الطرف الآخر الذي إما أن يسهل سحق الناس أو إنقاذهم: وهو سلوك النظام السياسي-الاقتصادي والدولة والمجتمع، ليس فقط بعد «وقوع» الفاس بالرأس» بل لا بد من الاستعداد والوقاية، وفي هذا تكشف الرأسمالية عن تخلف واستهتار قاتلين.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

يتحدّث ريسنر في كتابه «في الخطر - المخاطر الطبيعية، وتعرّضية الناس، والكوارث» (2003)، أنه عندما تؤثر الأخطار الطبيعية على الناس «المعرّضين للخطر»، فإنّ ضعفهم متجذّر في العمليات الاجتماعية والأسباب الكامنة التي قد تكون في نهاية المطاف بعيدة كثيراً عن حدث الكارثة الأنّي نفسه.

ويوضح بأنّ أساس فكرة «إصلاح الإدارة الحكومية» هو الإقرار بأنّ الكارثة تنجم عن تقاطع قوتين متقابلتين: تلك العمليات التي تولّد الضعف والعرضة من جانب، وحدث الخطر الطبيعي من ناحية أخرى.

الأسباب الجذرية

وفقاً لريسنر: «الأسباب الجذرية الأكثر بعداً هي مجموعة مترابطة من العمليات العامة واسعة النطاق داخل المجتمع والاقتصاد العالمي». وعندما نقول «بعيدة» نقصد واحداً أو أكثر من المعاني التالية: بعيدة مكانياً تنشأ في مركز سلطوي اقتصادي أو سياسي بعيد - بعيدة زمانياً في التاريخ الماضي - أو بعيدة بمعنى أنها عميقة للغاية، ومرتبطة بالافتراضات الثقافية والأيدولوجية والمعتقدات والعلاقات الاجتماعية.

ويسجّل لصالح ريسنر طريقة تفكيره المادية، حيث اعتبر أهمّ الأسباب الجذرية المؤدية للضعف وإعادة إنتاج الضعف، هي «العمليات الاقتصادية والديموغرافية والسياسية». فهي «تؤثر على تخصيص وتوزيع الموارد بين مجموعات مختلفة من الناس». إنه بتعبير آخر يتحدث عملياً عن مشكلة كيفية توزيع الثروة في المجتمع كعامل جوهري في إضعاف أو تقوية البشر ضد الكوارث. كما لم يهمل تأثير عوامل البنيان الفوقي، فأشار إضافة إلى «وظيفة الهياكل الاقتصادية» إلى وظائف البنى الاجتماعية والسياسية، والتعاريف القانونية وإنفاذ الحقوق والعلاقات بين الجنسين وعناصر أخرى من النظام الأيديولوجي.

كما أكد على أنّ «الأسباب الجذرية تعكس ممارسة وتوزيع السلطة في المجتمع»، لافتاً

إلى أنّ العرضة تكون أكبر لدى المهمّشين اقتصادياً كسكّان العشوائيات الحضرية، أو بيئياً في النظم الإيكولوجية الساحلية أو الغابات المعزولة أو الأراضي القاحلة أو شبه قاحلة، والمعرضة للفيضانات...إلخ.

الضغوط الديناميكية

الضغوط الديناميكية «الحركية» هي العمليات والأنشطة التي «تترجم» أو «تنقل» تأثيرات الأسباب الجذرية زمانياً ومكانياً محوكة إياها إلى «ظروف غير آمنة». فالحديث هنا عن التجليات الملموسة الأكثر معاصرة أو فورية، المتمظهرة في أنماط محدّدة اقتصادية واجتماعية وسياسية. يقول ريسنر: «على سبيل المثال، الرأسمالية هي نظام اقتصادي وأيديولوجي عمره 500 عام على الأقل، بينما الليبرالية الجديدة هي الشكل الخاص الذي اتخذته العلاقات الرأسمالية منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. في الثمانينات فرضت سياسات التكيف الهيكلية النيوليبرالية على العديد من البلدان الأقل نمواً... سياسات يُنظر إليها بوصفها مسؤولة عن تدهور الخدمات الصحية والتعليمية التي تشير في لغتنا إلى أنها سبب جذري للضعف».

ويشير إلى أهمية التمتع بتغذية جيّدة وصحية من أجل «القدرة على الصمود» بمواجهة الصدمات الخارجية، وأنّ «هناك علاقة مهمة بين التغذية والمرض، والتي غالباً ما تظهر بعد تأثير الخطر، خاصة عندما يضطر الناس إلى البحث عن ملاذ وإلى التماس الوثيق مع بعضهم. يعاني الأشخاص المصابون بسوء التغذية المزمن من ضعف في جهاز المناعة ويصابون بسهولة أكبر بأمراض مثل الحصبة أو الزحار».

دور الهجرة من الريف للمدينة

الهجرة من الريف إلى الحضر ضغطٌ ديناميكي آخر في العديد من البلدان الأقل نمواً، والتي تعاني من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المتأصلة في الأسباب الجذرية. قد تكون مثل هذه الهجرة «نتيجة لفقدان الأراضي التي يستخدمها المزارعون والرعاة الفقراء، وسياسات التسعير التمييزي للمحاصيل التي ينتجها المزارعون الفقراء بكميات صغيرة، وبلّرة الفلاحين [تحويلهم إلى بروليتاريا - عمال بأجر]. وقد تؤدي الهجرة الخارجية إلى تآكل المعرفة المحلية التي قد تعمل على الوقاية من الكوارث وفقدان المهارات اللازمة للتكيف في أعقاب الكارثة».

ما هي «الظروف غير الآمنة»؟

الظروف غير الآمنة هي الأشكال المحدّدة التي يتم فيها التعبير عن ضعف السكان في الزمان والمكان بالاقتران مع الخطر. تشمل الأمثلة الأشخاص الذين يتعيّن عليهم العيش في مواقع خطرة، وعدم القدرة على تحمل تكاليف المباني الآمنة، والافتقار إلى الحماية الفعّالة من قبل الدولة «مثلاً عندما تكون قوانين البناء غير فعّالة أو يشوب تطبيقها الاستهتار والفساد»، والاضطرار إلى الانخراط في سبل خطيرة لتحصيل الرزق «كالصيد في المحيطات في قوارب صغيرة، والصيد الجائر، أو الدّعارة مع ما يصاحبها من مخاطر صحيّة، أو التجنيم عن الذهب على نطاق صغير في الأمازون وشرق إفريقيا، أو الحراجة على نطاق صغير». الحصول على الحد الأدنى من الاستحقاقات الغذائية، أو الاستحقاقات المعرضة لاضطراب سريع وشديد هي أيضاً ظروف غير آمنة. ويختلف هذا المستوى بين المناطق الكبيرة والصغيرة والاسر والأفراد. من المهم النظر في نمط

الوصول إلى الموارد الملموسة، مثل النقود والمأوى والمخزون الغذائي والمعدّات الزراعية والموارد «غير الملموسة» كشبكات الدعم والمعرفة المتعلقة بالبقاء ومصادر المساعدة والروح المعنوية والقدرة على العمل في سياق أزمة.

الاستعداد ليس «تقنياً» بحتاً

لا ينبغي أن يؤخذ أي عنصر واحد منفرداً، ولا سيما المحدّدات التقنية لضعف الناس، وبمعزل عن النطاق الكامل للعوامل والعمليات التي تشكّل هذا الموقف. يتمثّل الخطر الآخر في أنّ التركيز على جوانب الضعف في الأجهزة أو المعدّات الصلبة («hardware») سوف يصرف الانتباه عن الاهتمام الذي يجب إعطاؤه للمحدّدات السياسية والاقتصادية للضعف: فمعظم الناس معرّضون للخطر لأنّ لديهم سبل عيش غير كافية، وهم ليسوا مرّنين في مواجهة الصدمات، وهم في الغالب فقراء. إنهم فقراء لأنهم يعانون من علاقات محدّدة من الاستغلال والمساومة غير المتكافئة والتمييز داخل الاقتصاد السياسي، وقد تكون هناك أيضاً أسباباً تاريخية لوجود منازلهم ومصادر رزقهم في مناطق فقيرة الموارد.

وفي كثير من الحالات يتعلّق الحدّ من الضعف بالتعامل مع قضية الفقر المركبة في المجتمع. وهذا هو سبب الحاجة إلى وجود صلة واضحة بين التأهب للكوارث والحدّ من الضعف وعملية التنمية نفسها «تحسين سبل عيش الناس ورفاههم وفرصهم»، حيث تتقاطع الثغرة التي تنشأ من الظروف غير الآمنة مع خطر مادي «كحدث محفّز» لتخلق كارثة، ولكن يحتاج تفسيرها في حد ذاتها من خلال تحليل العمليات الديناميكية والأسباب الجذرية التي تولّد الظروف غير الآمنة.

لعبت النيوليبرالية
كشكل خاص
للعلاقات الرأسمالية
دوراً تخريبياً لقدرة
المؤسسات
والمجتمع على
التعامل مع الكوارث

«قمة العقبة»: هل تحولت إلى مثال جديد على حجم التراجع الأمريكي؟



رغم التحضيرات الكثيفة والتمثيل الواسع للقوى المشاركة في قمة العقبة، التي عقدت في 26 من شهر شباط الماضي على الأراضي الأردنية، أثبت الواقع عجز هذا الحدث عن التأثير الفعلي في مجرى الأحداث داخل الأراضي المحتلة، وهو ما ينبغي التوقف عند دلالته، لا لتفسير فشل القمة فحسب، بل لمحاولة رسم صورة أولية لشكل المرحلة القادمة.

■ علاء ابوخرّاج

الانتقادات الكثيرة التي رافقت التحضيرات لهذه القمة لم تكن أقل من تلك الأصوات التي هاجمت نتائجها، وفي الوقت الذي يبدو من المنطقي أن يكون الشارع الفلسطيني أكبر المحتجين على هذه الخطوة، يبدو أن الصهاينة المنقسمين غير قادرين على صياغة موقف رسمي واضح مما يجري.

ماذا جاء في البيان الختامي؟

أصدر المجتمعون في مدينة العقبة الأردنية بياناً عقب انتهاء القمة، التي أعدتها وخططت لها الولايات المتحدة، وشاركت فيها السلطة الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وحضر القمة وفد رسمي مصري وآخر أردني، هذا بالإضافة إلى مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى. وجاء في البيان: «أكد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على التزامهما بكافة الاتفاقات السابقة بينهما، وبالعزم للتوصل إلى سلام عادل ومستدام. وأكد الجانبان مجدداً على ضرورة الالتزام بخفض التصعيد على الأرض، ومنع المزيد من العنف»، هذا بالإضافة إلى إقرار «كافة الأطراف الخمسة بأهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم، دون تغيير، في الأماكن المقدسة في القدس أولاً وفعلًا»، وأشار البيان أيضاً إلى تأكيد «الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على استعدادهما والتزامهما المشترك بالعمل فوراً على وضع حد للتدابير أحادية الجانب لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر. ويشتمل ذلك على التزام إسرائيل بوقف مناقشة أية وحدات استيطانية جديدة لأربعة أشهر، ووقف منح التصاريح لأية بؤر استيطانية لسته أشهر».

تصريحات صهيونية معاكسة!

ما أن انتهت هذه القمة حتى بدأت أصوات بعض القوى في الحكومة الصهيونية القلقة بالهجوم على نتائجها، فأعلن وزير الأمن الداخلي، الصهيوني إيتمار بن غفير أن: «اتفاقات القبة ستبقى في القبة ولن تغادرها»، وفي السياق نفسه هاجم بتسليل سموتريتش- وزير المالية وزعيم اليمين في الائتلاف الحاكم- البيان الختامي، وتحديداً البند الذي تحدث عن ضرورة تجميد الاستيطان، وإيقاف إصدار تصاريح لأية بؤر استيطانية جديدة لمدة محددة من الزمن. وأعلن سموتريتش بشكل واضح أنه: «لن يكون هناك تجميد بناء وتطوير الاستيطان، ولا يوم واحد»، وأضاف في «تغريدة» على موقع تويتر: «ليست لدي أية فكرة عما تحدثوا أو لم يتحدثوا عنه في الأردن». مؤكداً أن المستوطنات خاضعة لسلطته المباشرة. حتى أن نتنهاو نفسه أعلن أن حكومته مستمرة في شرعنة البؤر الاستيطانية بالضفة الغربية، ما يشبه إلى حد كبير انسحاباً رسمياً من الالتزامات التي جرى التوقيع عليها قبل أيام. وهو ما دفع الإدارة الأمريكية أن تطلب توضيحات من حكومة نتنهاو حول المواقف الأخيرة التي يجري تداولها.

الانقسام مجدداً

إذا ما جرى النظر إلى هذه المسألة من زاوية الأزمة الداخلية التي تعصف بالكيان، لظهر بوضوح أن ما يجري أمر متوقع، ففي الوقت الذي ترى قوى داخل الكيان ضرورة إيجاد آلية ما لخفض التصعيد، وترى في التنازلات الشكلية التي ذكرت في البيان الختامي، ثمناً بسيطاً لتهدئة الأجواء لفترة

من الزمن، تبدو قوى أخرى التي يمثلها أشخاص كـ بن غفير وسموتريتش مصرّة على سلوكها الاستفزازي، ولا ترى أية ضرورة لتقديم أي تنازل، حتى لو كان شكلياً ومؤقتاً، إلى تلك الدرجة التي لا يشعر هؤلاء بحجم المشكلة التي قد تنتج من التوصل من تعهدات الحكومة الرسمية بعد ساعات من التوقيع عليها. فرغم أن تعهدات الكيان كانت دائماً حبراً على ورق، ولم يصدق الشارع الفلسطيني أيّاً من وعوده، لكن التوصل الصهيوني من هذه الالتزامات وبهذا الشكل العلني، يستهدف بشكل أساسي الأجندة الأمريكية، وهو ما يمكن أن يضيف لعنات جديدة على دولة الاحتلال.

«ثقل» أمريكي ولكن!

من المعروف أن قمة العقبة كانت جزءاً من مخطط أمريكي في محاولة لإعادة ترتيب الملف، وتحسين قدرة واشنطن المتراجعة على التحكم فيه، فالجانب الأمريكي كان ممثلاً بكل من مستشار الأمن القومي جاك سوليفان، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، ورئيس المخابرات المركزية وليام بيرنز، بالإضافة إلى كبير مستشاري الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط بريت مكغورك، ويمكن النظر إلى زيارة وزير الدفاع الأمريكي إلى المنطقة في الإطار نفسه، هذا بالإضافة إلى أن واشنطن مارست ضغطاً جدياً على السلطة الفلسطينية للحضور، وكذلك الأمر بالنسبة للأردن ومصر، ما يجعل لتصريحات المسؤولين الصهاينة بعداً خطيراً بالنسبة لواشنطن،

تعهدات الكيان
كانت دائماً حبراً على
ورق ولم يصدق
الشارع الفلسطيني
أيّاً من وعوده لكن
التوصل الصهيوني
من هذه الالتزامات
وبهذا الشكل العلني
يستهدف بشكل
أساسي الأجندة
الأمريكية

فهو تعكس حجم التناقضات التي تضرب العلاقات الأمريكية- الصهيونية من جهة، ومن جهة أخرى يشكل خروج مسؤولين صهاينة لإعلان موقف كهذا، يبين أن العلاقة بين الإثنين تدخل طوراً جديداً، ولن تكون صراعاتهم التي تطورت في السنوات الماضية قابلة للاحتواء كالسابق. من جهة أخرى، تضع الأحداث التي أعقبت القمة أسئلة كبرى حول الوزن الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فانخراط أرفع المسؤولين الأمريكيين في تنظيم حدث كهذا، والذي يعد خطوة من خارطة متكاملة تعدها الإدارة الأمريكية لم يكن كافياً لتعاطي المدعويين بالجدية الكافية، وهو مثال جديد على تراجع الإمكانيات الأمريكية في منطقتنا، فإذا كانت واشنطن غير قادرة على ضبط سلوك تابعها الأساسي في المنطقة، حتى بعد كل هذا التنسيق والحشود الدبلوماسية والأمنية، ولا ينظر لها الشعب الفلسطيني كوسيط أصلاً، فهذا يعني أن مستقبل النفوذ الأمريكي في القضية الفلسطينية أخذ في التراجع بشكل أكثر تسارعاً من السابق، وهو ما يفتح الأفاق لا أمام القوى الدولية الأخرى للعب دور بديل فحسب، بل يعطي الشعب الفلسطيني فرصة تاريخية لتوجيه ضربات موجعة للكيان، فنشاط المقاومة المتصاعد في الضفة يمكن أن يمهد لسيناريو شبيه بسيناريو «الانسحاب الإسرائيلي» من غزة، والذي يمكن أن يكون شرارة انفجار داخلي جديد، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفوارق الكبرى بين وضع الكيان في ذلك الوقت ووضعه في وقتنا هذا.

يجري الحديث بشكل مكثف عن أن المسؤولين الأمريكيين قدّموا خطة أمنية- عسكرية من شأنها تاريض عمل مجموعات المقاومة الشعبية الجديدة داخل الضفة، ويشار تحديداً إلى أن مهمة تصفية هذه النزعة الشعبية ستكون على عاتق السلطة الفلسطينية التي ستعد مجموعة أمنية جديدة، على أن يتم تدريبها في الخارج- ربما في الأردن- وهو ما من شأنه أن يجعل سلطة أوسلو في مواجهة الفلسطينيين مجدداً، ويجعل من كافة الدول المشاركة في هذه المخططات شريك في هذه الجريمة بنظر الشارع الفلسطيني والعربي.

تسريبات هيرش تسرع من تفاعل التناقضات داخل ألمانيا



إثر التفجير الإعلامي الذي قام به الصحفي الأمريكي سيمور هيرش بتحقيقه المنشور حول تفجيرات خط أنابيب السيل الشمالي في بحر البلطيق، وما نتج عنه من تداعيات سياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والعلاقات فيما بينهما، سارع المستشار الألماني أولاف شولتس والرئيس الأمريكي جو بايدن لعقد اجتماع خاص لهما في البيت الأبيض، أظهر خلالهما إعلامياً حالة من «الانسجام التام» بين البلدين، لكن، ما السياق الذي جاء به وما الغاية فعلياً منه؟

■ يزن بوظو

لم تكن ألمانيا بعيدة عن حالة الانقسام السياسي الداخلي فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأزمة الدولية، والمتغيرات الجارية والعلاقات مع الولايات المتحدة المتراجعة، وإن لم يكن هذا الانقسام ظاهراً بالمعنى السياسي المباشر بعد، لرسم حدوده على مستوى أحزاب أو شخصيات بعينها، إلا أنه كان من الواضح قبل تفجير أنابيب السيل الشمالي، وبشكل أكثر وضوحاً قبل بدء المعركة في أوكرانيا، ميل برلين نحو التعاون والانفتاح بشكل أكبر مع روسيا اقتصادياً، وعلى الجهة الأخرى وفي الوقت نفسه، كان يبرز التيار الآخر من خلال المواقف العدوانية تجاه روسيا كل حين، والتي كان من أبرزها ما جرى حول السياسي الروسي الكسي نافالني سابقاً. وخلال هذه الفترة كانت العلاقات مع واشنطن تعمقها الخلافات وتدهور بوتيرة شبه ثابتة، وكان أحد أبرز عناوين هذه الخلافات هو مشروع السيل الشمالي 2.

تغير الكفة لصالح واشنطن

مع وصول شولتس كمستشار ألماني جديد، وتغير الحكومة عملياً، بدأت تظهر أولى ملامح التغير بالمواقف تجاه موسكو وواشنطن، فانخرطت ألمانيا بشكل فاعل في الحملة الغربية التي سبقت الحرب الأوكرانية، ثم وما أن بدأ القتال حتى تورطت برلين بسياسة العقوبات، واندفعت لتقديم السلاح إلى أوكرانيا، وتأجيج الصراع حسب التعليمات الأمريكية، مما أوصل العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى بعد

كل التقدم السابق. وانعكس ذلك على مشروع السيل الشمالي الذي كان يتقدم ببطء تحت الضغوط الأمريكية، حتى توقف تحت ذرائع بيروقراطية رغم جاهزية المشروع للتشغيل. ورغم حاجة ألمانيا لهذا الغاز الرخيص، إلا أنها انصاعت للمطالب الأمريكية التي كانت ترى في هذا المشروع داعماً للعلاقات الألمانية-الروسية، تلك التي حرصت واشنطن على ضربها وإعاقة تطورها، وصولاً إلى التهديد المباشر بإنهاء مشروع السيل الشمالي، وعلى لسان عدد من المسؤولين الكبار بما فيهم الرئيس بايدن، والذي كان كفيلاً بوضع واشنطن بقفص الاتهام بعد تفجير خطوط الأنابيب.

تسريبات هيرش والتناقضات الداخلية
بصرف النظر عن معرفة بعض دوائر الحكم الألمانية أو ضلوعها بأي شكل كان من عدمه بتفجيرات أنابيب السيل الشمالي، إلا أن التقارير الصحفية أو التحقيقات فضلاً عن البديهيات السياسية جميعها باتت تؤكد أن الولايات المتحدة كانت العقل المدبر، والمخطط، والمنفذ للعملية، ومن المعروف والبديهي كذلك الأمر، أن هذه العملية أضرت بالدرجة الأولى وبشدة ألمانيا نفسها، سواء بالأثر المباشر فيما يتعلق بالطاقة خلال الشتاء، أو استراتيجياً من الناحية الاقتصادية، وأرغمتها على البقاء في الفلك الأمريكي بشكل أكثر تبعية من السابق، وهي نتيجة ترضي تلك الأطراف التابعة لأمريكا والمربطة معها داخل جهاز الدولة الألماني.

لكن أنتجت تسريبات هيرش ردود فعل

داخلية بطبيعة الحال، والأهم منها، هو تسريع وتيرة وحدة تفاعل التناقضات في ألمانيا سواء حول السيل الشمالي، أو العلاقات مع الولايات المتحدة، أو الموقف من دعم أوكرانيا بالمال والسلاح. فميل الكفة سابقاً من التقارب مع موسكو نحو التقارب مع واشنطن يتهدد الآن بهذه التأثيرات نحو اتجاه معاكس. يبين المزاج العام في ألمانيا، أن الأغلبية تتخذ موقفاً رافضاً لدعم أوكرانيا بالأسلحة، ومن التأثيرات المذكورة سابقاً توسع هذا الرفض بشكل أكبر وأكثر علانية، حيث حول الألمان في الـ 25 من الشهر الماضي حملة نظمها احتجاجيون لدعم كييف في برلين إلى حركة احتجاجية تطالب بوقف إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا، وفي اليوم التالي نظم آلاف النشطاء احتجاجات قرب قاعدة «رامشتاين» الأمريكية في راينلاند بالاتينات في ألمانيا مطالبين بإغلاقها، وسط هتافات «أغلقوا القاعدة، ارحلوا إلى بلادكم» وطالبوا بتسريع محادثات السلام حول أوكرانيا.

وإن لم يكن ما سبق كافياً لتوضيح هذا المزاج وتأكيده، فخلال كلمة لشولتس أمام البوندستاغ بعد أيام من التظاهرات المذكورة سابقاً، قال: «إننا نعلم أن المواطنين الألمان لا يؤيدون إرسال الأسلحة لأوكرانيا.. لكننا ندعم أوكرانيا للدفاع عن نظام الأمن الأوروبي» وهي نفس الكلمة التي أعلن خلالها عزم برلين

شراء مقاتلات إف-35 ومعدات وأسلحة أخرى لرفع القدرات العسكرية الألمانية. إن هذه الحركات الاحتجاجية وهذا القول، وبالمجمل هذا التحرك السياسي الذي جرى بالتوازي مع تسريبات هيرش، تعكس بدرجة أولية وظاهرة تفاعل تلك التناقضات داخل ألمانيا.

اجتماع شولتس وبايدن

ضمن هذا السياق، جرى الاجتماع الخاص بين شولتس وبايدن، للتخفيف من وطأة الضغوط على الحكومة الألمانية الحالية، وللحفاظ على ميل الكفة لصالحها من جهة، وإرسال رسالة إعلامية لبقية الدول، مفادها أن التسريبات الأخيرة لم تضر بالعلاقات بين البلدين من جهة أخرى، لتلك الدرجة التي أكد فيها شولتس استمرار دعمه وإمداداته لأوكرانيا، وإثناء بايدن بقوله «لقد أطلقتم تغييرات تاريخية داخل البلاد - زيادة الإنفاق الدفاعي، وتنويع مصادر الطاقة والابتعاد عن الطاقة الروسية.. أعلم أن الأمر لم يكن سهلاً، لقد كان صعباً للغاية بالنسبة لكم!»

رغم ذلك، لا يعني هذا السرد بأية حال استنتاج أن شولتس ينتمي لطرف ما محدد ضمن التناقضات الداخلية الألمانية، فهو وإن ظهر على هيئة حليف لواشنطن، إلا أن هذا الأمر قد يتغير بتغير تفاعلات القوى الداخلية.

تفاعل التناقضات الجاري داخل ألمانيا سوف يبرز التيارات المناهضة لواشنطن من التابعة لها بشكل أكثر وضوحاً خلال الأيام المقبلة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تسريع تغير الكفة تلك، والذي من المرجح أن تكون أولى ملامحها دفع برلين بشكل جدي لعقد مفاوضات سلام حول أوكرانيا، فبنفس الوقت الذي أكد به شولتس دعمه للأخيرة، ضجت مسألة تعزيز القدرات الدفاعية داخل ألمانيا بشكل يناقض فكرة إرسال السلاح، فكان تصريح وزير دفاعها بوريس بيستوريوس في الأول من آذار، بأن الجيش غير قادر على حماية البلاد، وملفتاً قبل ذلك بيومين قول مدير شركة الصناعات الدفاعية الألمانية Rheinmetall AG: «كان لدينا منظومتنا [دفاع جوي] كاملتان، باستطاعتها حماية برلين، لكنهما موجودتان حالياً في أوكرانيا».



انتجت تسريبات هيرش ردود فعل داخلية بطبيعة الحال والأهم منها هو أنها سرعت وتيرة وحدة تفاعل التناقضات في ألمانيا سواء حول السيل الشمالي أو العلاقات مع الولايات المتحدة

الهند وروسيا عزم متجدد لبناء عالم متعدد الأقطاب



يبدو واضحاً أن الهند بوزنها الكبير تعتبر نقطة للتجاذب بين الغرب والشرق، والواضح أيضاً: أن موقع الهند في أي صراع من هذا النوع يمكن أن يكون حاسماً، وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تأثيرها في الأحداث السياسية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، فهل لا تزال الهند اليوم في موقع متأرجح أم أنها حسمت السمات فعلاً؟

■ عتاب منصور

الأنابيب في إشارة إلى تفجيرات أنابيب السيل الشمالي.

اتفاقات جديدة لبناء عالم متعدد الأقطاب ربما يكون الحدث الأبرز في مستوى العلاقات بين البلدين، هو الإعلان مجدداً عن عزم البلدين بناء عالم متعدد الأقطاب، ففي لقاء بين وزراء الخارجية، أكد لافروف ونظيره الهندي سورامانيام جايشانكار، تمسك موسكو ونيودلهي بالتنسيق على الساحة الدولية، وحلبة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية. وخصوصاً بالذکر الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعتي «بريكس» والد 20». وأشار البيان الذي صدر عقب اللقاء، أن روسيا والهند ملتزمان «بتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، قائم على مبادئ العدل والديمقراطية والقانون الدولي».

هذا بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على الوتيرة الحالية للحوار بين البلدين.

■ مستقبل هذه العلاقات

العلاقة بين البلدين تشهد تطوراً متسارعاً، وهو ما لم يعد من الممكن إنكاره، ولا شك أن الوتيرة الحالية تسمح بحل الكثير من المسائل في داخل روسيا نفسها، فمسألة العلاقة بينها وبين الشرق ورغم أنها كانت تشهد تحسناً ملموساً، إلا أنها لم تكن موضوع إجماع داخل جهاز الدولة الروسي ويجري اليوم تحول حقيقي

عاد هذا الموضوع إلى الواجهة مع انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة العشرين، الذي استضافته نيودلهي، والذي احتلت الحرب الأوكرانية خلاله حيزاً كبيراً، وخصوصاً بعد المحاولات الغربية المحمومة لتحويل أنظار معظم المحافل الدولية في هذا الاتجاه.

لم يكن مستغرباً بالطبع أن تحافظ الهند على موقفها المحايد مما يجري في أوكرانيا، وتحديداً أن نيودلهي تترأس مجموعة العشرين لهذه الدورة، ويرى رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي: أن الأجدى هو تركز الوثيقة النهائية بشكل أساسي على مكافحة الإرهاب، وتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، وتغيير المناخ. وخصوصاً أن الأجواء بين روسيا والهند تبدو إيجابية وسريعة التطور، ما يجعل انخراط الأخيرة في الأجنحة الغربية في مواجهة روسيا مناقضاً لمصلحتها بشكل واضح. وفي هذا السياق، وضّح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: أن مصلحة موسكو تدفعها باتجاه الهند والشرق عموماً، فقد أكد أن بلاده لن تعتمد بعد الآن على شركاء الطاقة الغربيين، وستعتمد في سياسة الطاقة على شركاء موثوق بهم، بما في ذلك الصين والهند. وأضاف الوزير الروسي، أن بلاده لن تسمح للغرب بتفجير المزيد من خطوط

لا يزال جهاز الدولة في الهند إلى حد ما متأثراً بالضغط الغربية في بعض المسائل وقد تكون الخلافات والتنافس بين الهند والصين أحد العوامل المؤثرة في هذا الخصوص

المسألة وتحاول صب الزيت على النار في أية مناسبة، وخصوصاً بعد انخراط الهند في دول مجموعة QUAD التي أنشأتها الولايات المتحدة بهدف الضغط على الصين.

العلاقات المتينة بين روسيا والهند ووجودهم إلى جانب الصين في مجموعة دول بريكس، كفيل بحل الخلافات بين العملاقين الصيني والهندي، وخصوصاً أن الخطوات التالية للمجموعة من شأنها أن تأخذ شكل خطوات عملية ذات منفعة متبادلة للجميع، ما يمكن أن يلعب دوراً جديداً في حل الخلافات الأخرى.

في هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى تبدو الأمور في الهند متشابهة إلى حد ما، فالعلاقات مع الغرب كانت حاضرة بقوة، وعلى الرغم من أنها كانت دائماً ذات عائدة منخفضة، إلا أنها لا تزال قائمة بشكل من الأشكال، ولا يزال جهاز الدولة في الهند إلى حد ما متأثراً بالضغط الغربية في بعض المسائل، وقد تكون الخلافات والتنافس بين الهند والصين أحد العوامل المؤثرة في هذا الخصوص، فرغم أن المسائل العلاقة بين البلدين يمكن حلّها ومن غير المرجح أن تأخذ أشكلاً عنيفة، إلا أن واشنطن تستثمر بشكل جدي في هذه

زيارة غوتيريش للعراق و«تسوية الأزمات الإقليمية»



الانتخابات، قبل 3 أيام من زيارة غوتيريش. علماً أن هذه المسألة الخلافية ما بين دوائر أو دائرة واحدة لا تعني الكثير بالنسبة للشعب العراقي، طالما أن منظومته لا تزال قائمة أساساً على دستور بريمر وآلية المحاصصة.

بحسب المحافظات، وهو المعمول به حالياً، أو اعتبار العراق دائرة واحدة، وهو التعديل الذي يسعى إليه الإطار التنسيقي، وتطور هذا الخلاف إلى درجة تظاهر مئات من العراقيين بالقرب من المنطقة الخضراء لمنع تعديل قانون

والاقتصادي، برز موضوع خلاف جديد بين القوى السياسية العراقية، وتحديد التيار الصدري والإطار التنسيقي، إثر سعي الأخير إلى تمرير تعديل على قانون الانتخابات في مجلس النواب العراقي، يتعلق باعتبار العراق دوائر متعددة

محمد شياع السوداني، أكد الأخير «تجاوز» بلاده للأزمة السياسية قائلاً: «العراق تجاوز أزمته السياسية، وتركزت جهوده على التحديات الاقتصادية والبيئية [...] ليصبح العراق اليوم مفتاحاً لحل الكثير من أزمات المنطقة، والقيام بدور إيجابي في تسوية الأزمات الإقليمية»، وبحث الجانبان العلاقات بين العراق والأمم المتحدة، والتعاون في ملف النازحين، ومكافحة الفساد، ومواجهة تحديات المناخ، ودور العراق بتخفيض التوترات في المنطقة.

إلا أن العراقيين أشاروا إلى وجود تناقض بين تصريحات السوداني والواقع في بلادهم، فمن جهة ما تزال خلايا تنظيم داعش الإرهابي فاعلة في عدد من مناطق بلادهم، ومنها كان الهجوم الأخير الذي شنه في محافظة ديالى على قوة من الحشد الشعبي في الـ 25 من الشهر الماضي، أي قبل 5 أيام من زيارة غوتيريش، واستمرار الأنشطة العسكرية التركية شمال البلاد، ومن جهة أخرى ما تزال الأوضاع الاقتصادية والمعاشية تمضي إلى مزيد من التدهور. وفضلاً عن الجانبين الأمني

زار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش العراق يوم الثلاثاء الماضي لأول مرة منذ 6 سنوات بهدف «التأكيد على التزام الأمم المتحدة دعم جهود العراق لتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة لجميع العراقيين» وفقاً للمتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك.

■ ملاذ سمح

فور وصوله إلى الأراضي العراقية، وخلال استقبال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين له، قال غوتيريش: إن «هذه زيارة تضامن. تضامن مع الشعب والمؤسسات الديمقراطية في العراق، وتضامن معناه أن الأمم المتحدة ملتزمة تماماً في دعم توطيد مؤسسات البلاد» ومعرباً عن «ثقلته بأن العراقيين سيتمكنون من تجاوز الصعوبات والتحديات التي يواجهونها بفضل حوار مفتوح وشامل». وخلال لقائه رئيس الوزراء العراقي

العولمة الأمريكية «النسخة 2,0» لا مشترين لها



«إنها العولمة النسخة 2,0»، هذا ما قالتها الممثلة التجارية للولايات المتحدة كاثرين تاي أثناء إشارتها إلى السياسة التجارية والاقتصادية الجديدة للولايات المتحدة». وكما قيل، ف «العولمة النسخة 1,0» كانت تعاني من محدودية ستكون «العولمة 2,0» قادرة على تخطيها لصالح واشنطن. في شهادة سابقة أمام مجلس الشيوخ في آذار العام الماضي، وصفت تاي «العولمة 2,0» بأنها «سياسة تجارية متركزة حول العمال» - سياسة يفترض بأنها تضع العمال في مركز التجارة وتسعى إلى تعزيز المعايير العمالية. في الواقع فإن ما يسمى «العولمة 2,0» يعبر عن جهد منسق ومركز من قبل الولايات المتحدة لإعادة كتابة الأنماط التجارية على إقرار في خطة رسمية ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المنشورة في تشرين الأول 2022. تسلط الوثيقة الضوء بشكل خاص على الفكرة وتقول: على الرغم من الفوائد التي لا تعد ولا تحصى التي قدمتها العولمة للولايات المتحدة، فإنها تحتاج إلى بعض «التعديل».

■ سلمان راضي شيخ
ترجمة: قاسيون

وفقاً للوثيقة فالسبب الرئيسي للحاجة إلى التعديل هو ظهور الصين «بوصفها منافساً لنا وواحداً من أكبر شركائنا التجاريين». إذا ما يسمى بالتعديل يعني بشكل صريح بأنه تنسيق السياسة ضد الصين، لأنه يفضل ربط البلدان المستهدفة بالولايات المتحدة بطرق تعطي الأمريكيين ميزة لا مبرر لها، وتضع الولايات المتحدة في موقع يسمح لها بحماية مصالحها الوطنية والعالمية على حساب من تسميهم بحلفائها.

حتى تتمكن الولايات المتحدة من فعل ذلك، فهي تريد إنهاء حقبة اتفاقات التجارة الحرة التقليدية والبدء بحقبة جديدة من التجارة عبر نوع جديد مما تسميه «الترتيبات الاقتصادية»، والتي تشمل وفقاً للوثيقة «الحقوق العامة لجميع الأفراد - السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية». تقدم الوثيقة هذه الرؤية باعتبارها تقدمية في مقابل الرؤية «الأقل حرية» التي تتبناها دول أخرى. لكن في الواقع فإن هذا النموذج الاقتصادي الجديد يشمل طيفاً من مجموعة من الحقوق ذات التعريف الغامض التي يجب على السياسة الاقتصادية الأمريكية أن تتبناها مع أنها ليست جزءاً من الاقتصاد وتندرج تحت الطريقة التي تعمل فيها الأنظمة السياسية حول العالم. بشكل يتعدى الاقتصاد، فالإطار

الاقتصادي «الجديد» للأمريكيين هو مجرد وسيلة أخرى لتبرير التدخلات طويلة المدى في البلدان المستهدفة لتمكين الأمريكيين من تشكيلها على الصورة التي تناسبهم، وهو الأمر الذي يبدو بأن «العولمة 1,0» قد فشلت في تحقيقه، بدليل أن البلدان مثل الصين لا تستمر فقط في الصعود وتحدي الهيمنة الأمريكية، بل أيضاً باتت قادرة على القيام بذلك دون الاضطرار للتخلي عن نمطها الخاص في السياسة.

لكن في الوقت الذي تريد فيه الولايات المتحدة أن تفرض نموذجها على العالم، يمكننا عبر نظرة متأنية إلى المظاهر الرئيسية لهذه الإرادة، مثال الإطار الاقتصادي الهادي - الهندي «IPEF» أن نكتشف أن وزن هذه الخطط والسياسات إعلامي أكثر منه حقيقي لافتقاره للجدية والالتزام والاستمرارية والمصادقية.

الإطار الاقتصادي الهادي-الهندي: دراسة حالة

الإطار الاقتصادي الهادي - الهندي «IPEF» ليس معاهدة. عدم قدرة الإدارة الأمريكية الحالية على حشد الدعم العام له ضمن المؤسسة الحاكمة جعلتها تقدم ال «IPEF» بوصفه مجرد اتفاقيات تنفيذية مع بلدان شريكة. علاوة على ذلك، هذه الاتفاقيات لن تكون قابلة للتطبيق بشكل قانوني دون الموافقة من مجلس الشيوخ الأمريكي، الأمر

الذي يبدو متعزراً. يعني هذا ببساطة أن هذه الاتفاقيات - وهي التي تحمل لقب «نموذج العولمة الجديدة» - ليست أكثر من اختبار يمكن إلغاء مفاعيله في المستقبل من قبل أي رئيس.

بالنسبة للدول التي تستهدفها واشنطن في اتفاقياتها في المحيطين الهادئ والهندي من أجل مواجهة الصعود المستمر للصين، هذه تذكرة صارخة بالطريقة التي قامت فيها إدارة ترامب ببساطة بسحب واشنطن خارج «الاتفاقية العابرة للأطلسي». هل يمكن لرئيس أمريكي قادم، سواء أكان جمهورياً أم ديمقراطياً، أن يفعل المثل؟ هذه تذكرة صارخة أيضاً على عدم الانساق السياسي وعلى الأزمة المستمرة التي تعاني منها مؤسسات الحكم الأمريكية. بدءاً من «المحورة لآسيا Asia Pivot». يبدو أن سياسة إدارة بايدن الخاصة هي استمرار للانقطاعات التي تعبر بشكل خطير عن عدم قدرة السياسة الأمريكية على تكوين والالتزام بأي شيء جوهري وطويل الأجل.

لذلك فإن دول المحيطين الهندي والهادئ متشككة في المدى الذي ستصل إليه - وفقاً لتسمية السفير الأسترالي المعين حديثاً في الولايات المتحدة - «الإستراتيجية الكبرى» للولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، والتي تفتقر إلى عنصر اقتصادي واضح محدد بوضوح. جادل السفير الأسترالي أكثر بأن السياسة الاقتصادية والتجارية الأمريكية الحالية كانت ضارة لجهود كبح التأثير الصيني في المنطقة لأن واشنطن لا تهتم بحلفائها ومستعدة للتضحية بمصالحهم بسهولة وعدم إعطائهم شيئاً بالمقابل، أو كما صاغها بنفسه: «سعيدة برمي بعض حلفائها لتدهسهم الحافلة». ليست واشنطن معتادة على هذا النوع من التعليقات اللفظة من دولة يفترض أنها صديقة ومرتبطة بخطط الأمن الأمريكي عبر ميثاق AUKUS. يجب أن يتم النظر وهكذا سلوك على أنه تذكير بأن سياسة الولايات المتحدة التي لا ترقى إلى مستوى اتفاقية تجارية

جوهريّة مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيها، من غير المرجح أن تأتي بالثمار والمكاسب التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها.

ما هي المشكلة في الخطة «الجديدة» التي جعلت حلفاء الولايات المتحدة غير مرتاحين؟ إذا ما تغاضينا عن واقع أن الاتفاقيات «الجديدة» لا يمكن تنفيذها قانونياً من حيث المبدأ ولا تملك الأساس للاستمرارية، فهي أيضاً لا تقدم لدول المحيطين الهادئ والهندي أية مزايا وصول إلى سوق الولايات المتحدة أيضاً. فإن «IPEF» بالنسبة لهذه الدول ليست أكثر من شكل جديد من الحماية التي تفرضها الولايات المتحدة. بالنسبة لهذه الدول فإن ما تعرضه الولايات المتحدة عليهم ليس خاوياً فقط من السياسة الاقتصادية القابلة للحياة، بل إن ما يقدمه في واقع الحال ليس ملائماً لهم.

علينا أن نضع في اعتبارنا ما يلي: ربما تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ اليوم واحدة من أكثر المناطق تكاملاً في العالم. إن اتفاقية «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» التي تم إبرامها مؤخراً، و«الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ» قيد التفاوض اليوم، هما من أكبر اتفاقيات التجارة الحرة التي تشكل التجارة والاقتصاد في المنطقة. يمكننا من هنا أن نفهم بأن الولايات المتحدة تحاول أن تبني اتفاقيات «غير تقليدية» لمنطقة لا تحوي الكثير من المشترين!

ونظراً لعدم وجود مشترين جديين لما تقدمه الولايات المتحدة، فمن المرجح أن يبقى الوجود الأمريكي في المنطقة محدوداً، غير قادر على فعل أي شيء جدي لقطع الشبكة الكثيفة لاتفاقيات التجارة الحرة متعددة الأطراف التي تحدد جغرافيا التجارة في المنطقة.

■ بتصرف عن:

The US wants to Impose a New Economic Paradigm on the World

هل اليابان مستعدة لقطع رقبتهما تضحية للولايات المتحدة؟



لا يتطلب الاقتصاد الياباني نبياً أو كرة بلورية لإخبارك بما ينتظره في المستقبل القريب جداً، لقد أصبح الاقتصاد الياباني القنبلة الموقوتة للاقتصاد العالمي. والغريب أن كل الرعد الإعلامي للنبؤات «الخبراء المزعومين» بشأن سقوط الاقتصاد الصيني الذي استمر منذ ما يقرب عقداً من الزمن، قد فاتهم الحديث عن التحليل الحقيقي وليس الأماني، التحليل المرتبط بالقنبلة الموقوتة: اليابان.

■ سينيا تشونغ ترجمة: قاسيون

في التقرير الصادر في تشرين أول العام الماضي جاء: «تخطى ضعف الين مقابل الدولار أدنى مرحلة له منذ 32 عام مع اتساع الهوة بين بنك اليابان المركزي والاحتياطي الفدرالي الأمريكي... رفع الفدرالي سعر الفائدة عدة مرات لمجابهة التضخم، بينما أبقى بنك اليابان على سياسته النقدية شديدة المرونة لدعم الاقتصاد».

دفعت سياسات الاحتياطي الفدرالي النقدية المفرسة، إلى جانب بقاء التوقعات بالتضخم، عائد سندات الخزنة الأمريكية القياسي إلى 4%. في هذه الأثناء يواصل بنك اليابان المركزي الإبقاء على عائد السندات الحكومية اليابانية لتكون قريبة من الصفر. هذه الفجوة في العائد تدفع المستثمرين للاستثمار بالدولار بدلاً من الين، ما يمارس ضغطاً هبوطياً قوياً على قيمة العملة اليابانية.

قرر بنك اليابان الحفاظ على سياسته شديدة المرونة، وحذر حاكمه من مخاطر الهبوط على الاقتصاد وأشار إلى استعداده لقبول ضعف الين. بحلول منتصف تشرين الثاني أفادت التقارير بأن الاقتصاد الياباني انكمش للمرة الأولى خلال أربعة أرباع، والتضخم وضعف الين ضرب البلاد. أشار الحاكم إلى أن اليابان قد عانت من قوة الين المفرطة، وأشار إلى أن تأثيرات الضعف المفرط للعملة يمكن تحملها أكثر من عملة قوية.

وضعت هذه السياسات ضغطاً على بنك اليابان، حيث ازدادت أسعار الغذاء بنسبة 3.6%، فأعاد حاكم البنك المركزي التأكيد بأن البنك سيستمر بالتسهيل النقدي بهدف دعم الاقتصاد الياباني وبالتالي تحقيق هدف الاستقرار إعادة التضخم إلى 2% مصحوباً بزيادة في الأجور. لكن كما علق المحلل أليكس كرينر: «إن استحضرت

كميات غير محدودة من العملة لاستثمار الدين الحكومي الجامح، وحافظت على أسعار الفائدة منخفضة دون مستويات السوق، فمن المؤكد أنك ستفجر العملة».

لكن كل هذا وما يتبعه من تهاو للاقتصاد الياباني مرتبط باجتماع «اللجنة الثلاثية» في طوكيو في تشرين الثاني الماضي. واللجنة الثلاثية هي هيئة غير حكومية تم تشكيلها في 1973 من قبل دافيد روكفيلر وبرجنسكي ومجموعة من المصرفيين الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين وعدد من المسؤولين العامين. مهمة اللجنة تعزيز التعاون الوثيق بين الدول التي شكلت هيكل الإمبراطورية الغربية القائم على ثلاثة أعمدة.

كان الهدف هو ببساطة العمل على «تفكيك الاقتصادات المنافسة» كإيديولوجيا رئيسية للمجموعة، ولكن كما هو واضح اليوم فإن على المشاركين فيها أن يتوقفوا عن كونهم ساذجين ويعلموا بأن اللجنة اليوم هدفها تفكيك اقتصاداتهم هم لصالح إدامة سيادة سيد الإمبراطورية. كان اجتماع الثلاثية نهاية العام الماضي هو الأول الذي يسمح بحضور الإعلام، ليبدأ الاجتماع بكلمة السفير الأمريكي لليابان: «الديمقراطية ضد الاستبداد... ستشهدون بأن هذا العام هو نقطة انعطاف في نجاح الديمقراطية»، ومن المثير للاهتمام أن المبعوثين الآسيويين لم يكونوا سعداء.

نقلت مؤسسة نيكاي التي حضرت الاجتماع بصفتها الإعلامية: «لقد تمت دعوة الإعلام ليشهدوا بداية التصعد الذي قد ينشأ بين آسيا والأجزاء الأخرى من المنظمة. قال ماساهيسا إيكيدا، عضو في اللجنة التنفيذية للجنة الثلاثية: نشعر أن السياسة الأمريكية تجاه آسيا، خاصة تجاه الصين، كانت ضيقة الأفق وغير مثمرة. نريد من الشعب في الولايات المتحدة أن يدرك وجهات النظر المختلفة في آسيا».

لم يعجب الحديث الأمريكي الجميع، فكما علق

أحد المسؤولين اليابانيين السابقين الذي كان حاضراً: «ما الذي يقوله السفير.. علينا أن ننخرط مع الصين. إن أجبرنا الدول على اتخاذ جانب، فدول جنوب شرقي آسيا ستختار الصين. المفتاح الرئيسي في عدم إجبارهم على الاختيار». مسؤول مالي ياباني آخر كان حاضراً وقال: «أشعر بالإحراج والإحباط لأرى عدم إشراك الصين»، ليعزز مسؤول فيلبيني كلامه بالقول: «ما النفع من الحديث عن آسيا دون مشاركة أكبر دولة إقليمية فيها?».

التضحية في اليابان على مذبح «التجارة الحرة»

بحلول الثمانينيات من القرن الماضي، كانت اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وكانت رائدة تصنيع منتجات تكنولوجيا الاستهلاك لصالح الغرب، بمن فيهم الولايات المتحدة. كانت اليابان قادرة بسبب استثمارها في أدوات الأتمتة على الإنتاج أسرع وأرخص من الولايات المتحدة التي كانت متفوقة في النوعية.

وبعد أحداث طويلة خسرت فيها الشركات الأمريكية، وعلى رأسها انتل، المنافسة مع اليابانيين، فرضت الإدارة الأمريكية في 1987 رسوماً جمركية بقيمة 100% على بضائع يابانية بقيمة 300 مليون دولار، إضافة إلى اتفاقية بلانزا 1985 التي أعادت تقييم الين الياباني، واتفاقية أشباه الموصلات التي منحت أسواق الذواكر الأمريكية دفعة إضافية كانت بحاجة إليها. كانت الاتفاقية، والتي شملت إضافة إلى الولايات المتحدة واليابان ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وأدت إلى تخفيض قيمة الدولار الأمريكي ضد الين الياباني والفراكن الألماني لتعزيز قدرات التنافس والصادرات الأمريكية. كانت اليابان مجبرة على الدخول في اتفاقية بلانزا كي تتجنب فرض رسوم جمركية عليها والاستمرار بالسماح لها بالدخول إلى السوق الأمريكية.

أدى رفع قيمة الين إلى إدخال الصناعة اليابانية في الركود، وكاستجابة قام بنك اليابان المركزي بتسهيل سياسات الإقراض لديه وتخفيض سعر الفائدة. وكما هو المتوقع، كان يجب توجيه هذه الأموال الرخيصة إلى

الاستثمارات المنتجة، ولكن بدلاً من ذلك ذهبت إلى المضاربة على الأسهم والعقارات والأصول. أدى هذا إلى أن اليابان التي يشكل حجمها 26/1 من حجم الولايات المتحدة، قيمة الأراضي فيها أكبر بأربعة أضعاف. إن قيمة حيّ 23 في طوكيو يفوق قيمة كامل أحياء كندا. توالى المشكلات الاقتصادية في اليابان، ومعها التغييرات لملائمة السوق الأمريكية، وصولاً إلى 2001 حين تمت عمليات تغيير هيكلية برعاية البنك المركزي الياباني الذي تحول لمؤسسة مستقلة في 1998.

كانت السياسة اليابانية في وقته: افعل أي شيء ولو كان خلق أزمة من أجل التغيير الهيكلي. تم بث رسالة أن لا نمو اقتصادياً دون إصلاح هيكلية بجميع الوسائل من أجل التهديد لنقل الاقتصاد الياباني ليصبح مائلاً ومناسباً كلياً للاقتصاد الأمريكي. نقلت المراكز الاقتصادية من البنوك إلى أسواق الأسهم. لإغراء المودعين بسحب أموالهم من البنوك إلى سوق الأوراق المالية المحفوفة بالمخاطر، قام الإصلاحيون بسحب الضمان عن جميع الودائع المصرفية، مع خلق حوافز ضريبية لاستثمارات الأسهم.

اليوم بات الاقتصاد الياباني بين مطرقة الواقع الاقتصادي الذي قد يجعله ينهار، وسندان التبعية للسوق الأمريكية وللسياسات المالية الأمريكية. وكما قال ريتشارد فيرنر عن الأمريكيين: «لقد نجحوا في جميع الأشياء. إن نظرت إلى قائمة أهدافهم، فقد قاموا بتدمير وزارة المالية، ثم قاموا بتفكيكها، ودفعوا نحو استقلال البنك المركزي عبر تغيير قانون البنك الوطني، وهندسوا تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد من خلال التحول من التصنيع إلى الخدمات، والانفتاح، وإلغاء الضوابط الرقابية، والتحرير، والخصخصة... حققوا كل شيء». إن استمرار السيد الأمريكي بتحقيق كل شيء يعني دون شك انفجار قنبلة اليابان الموقوتة.

■ بتصرف عن:

Is Japan Willing to Cut Its Own Throat
?in Sacrifice to the U.S. Pivot to Asia

الزلازل في تراث بلاد الشام

تعرّضت بلاد الشام بين القرنين الأول والثالث عشر الهجريين «القرن 7 إلى 19 للميلاد» لنحو 79 «زلزلة» ذات أضرار مؤثرة، استناداً إلى عددٍ من النصوص التراثية في المنطقة.

■ إعداد: ناجي النابلسي

وفيما يلي بعض الزلازل التي تناولها كتابُ لتراث منطقتنا، بحسب البحث الذي قام به خالد يونس الخالدي من قسم التاريخ والآثار في «الجامعة الإسلامية» في غزة بفلسطين، معتمداً على نحو 25 مرجعاً، ونشر في سلسلة الدراسات الإنسانية بمجلة الجامعة «المجلد 13، العدد الأول، ص67-92، كانون الثاني 2005».

سورية وفلسطين

ضربت مدينة حمص في شتاء سنة 15هـ/ 636م زلزلةٌ هدمت الكثير من دورها. وضربت فلسطين زلزلةٌ قوية سنة 38هـ/ 658م، تلتها أخرى سنة 29هـ/ 659م. وفي سنة 43هـ/ 663م تعرّضت الشام إلى زلزلة لم يصلنا من أخبارها غير أنها أدّت إلى خراب قلعة رعبان «مدينة بالثغور بين حلب وسميساط قرب الفرات». وسنة 94هـ/ 712م كانت «الرجفة بالشام»، ولا تتوفر معلومات عنها سوى ما ذكره القلقشندي في معرض حديثه عن الوليد بن عبد الملك 86هـ/ 705-714م حيث يقول: «وفي أيامه كانت زلازل عظيمة أقامت أربعين يوماً».

ومن أمثلة تأثير المعتقدات الدينية في وعي الناس بشأن تأويلهم ظواهر الطبيعة، وخاصةً عندما لا تكون التفسيرات العلمية لها قد ظهرت أو توطّدت بعد، يقول صاحب «الجواب الكافي» حول زلازل حدثت في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز «99-100هـ، 717-718م»: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الأمصار، أما بعد، فإنّ هذا الرّجفُ شيء يعاقبُ الله عزّ وجلّ به العباد. وقد كتبتُ إلى سائر الأمصار يخرجوا في يوم كذا وكذا في شهر كذا وكذا، فمن كان عنده شيء فليصدقْ به فإنّ الله عزّ وجلّ قال: قد أفلح من تزكّى وذكر اسم ربّه فصلّى، وقولوا كما قال آدم: ربّنا ظالمنا أنفسنا وإنّ لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننّ من الخاسرين».

وضربت بلاد الشام في رمضان سنة 130هـ/ أيار 748م زلزلةٌ عنيفةٌ قتلت «عشرات الآلاف من الناس، وتهدّمت الكثير من الكنائس خاصةً في صحراء بيت المقدس». وذكر المنبجي أنها أصابت ساحل فلسطين وخسفت الكثير من الأماكن «وفقد فيها من الناس مائة ألف ونيّف». وتهدّم بسببها أيضاً قسم من المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وظل الهدم قائماً حتى جاء العباسيون وقام الخليفة المنصور بترميمه.

من زلازل دمشق

في سنة 232هـ/ 846م حدثت زلزلةٌ في دمشق وحمص وأنطاكية، هدمت كثيراً من الدور وقتلت العديد من السكان. وفي شهر ربيع الآخر من سنة 233هـ/ تشرين الثاني 847م «رجفت دمشق رجفة شديدة لارتفاع الضحى، وانتقضت منها البيوت وتزايلت العظيمة، وسقطت عدّة منازل وطاقات في الأسواق على من فيها، فقتلت خلقاً كثيراً من الرجال والنساء والصبيان، وسقط بعض شرافات المسجد الجامع وتصدّعت طاقات القبة في وسط الجامع

مما يلي المحراب، وانقطع ربع منارة الجامع، فهرب الناس بالنساء، وهرب أهل الأسواق إلى مصلى العيد يبكون ويتضرعون ويصلون ويستغفرون إلى المغرب، ثم سكن ذلك فرجعوا، فأخذوا في إخراج الموتى من تحت الهدم. وذكر بعض من كان في دير مران أنه كان يرى مدينة دمشق وهي ترتفع وتستقر مراراً، وقال أهل قرية من عمل الغوطة عن الرجفة أنها انكفأت عليهم، فلم ينج منهم إلا رجل على فرسه، فأتى أهل دمشق فأخبرهم، وأصاب أهل البلقاء مثل ما أصاب أهل دمشق من هدم المنازل في ذلك اليوم وذلك الوقت، وسقطت الحجارة من سور مدينتها، وسقط حائط لها عرضه ذراع في ستة عشر ذراعاً، وخرجوا بنسائهم وصبيانهم فلم يزالوا في دعاء وضجيج حتى كفّ الله عنهم برحمته، وعظمت الزلازل بأنطاكية ومات من أهلها خلقٌ كثير وكذلك الموصل، ويقال إنه مات من أهلها عشرون ألفاً».

وقال القاضي أحمد بن كامل في تاريخه أن تلك الزلزلة قتلت من دمشق «معظم أهلها» ولم يقل «بعض أهلها»، ثم قال: «وكانت الحيطان تنفصل حجارتها من بعضها مع كون الحائط عرض سبعة أذرع، ثم امتدت هذه الزلزلة إلى أنطاكية فهدمتها، ثم إلى الجزيرة، فأخربتها، ثم إلى الموصل، يقال إنّ الموصل هلك من أهله خمسون ألفاً، ومن أهل أنطاكية عشرون ألفاً».

في الجبال والسواحل

في شوال من سنة 245هـ/ كانون الثاني 860م كانت «بأنطاكية زلزلة قتلت خلقاً كثيراً وسقط منها ألف وخمسمائة دار، وسقط من سورها نيّف وتسعون برجاً، وسمعوا أصواتاً هائلة لا يحسنون وصفها من كوى المنازل، وهرب أهلها إلى الصحارى، وتقطع جبلها الأقرع، وسقط في البحر فهاج البحر، في ذلك اليوم، وارتفع منه دخان أسود مظلم منتنٌ وغار منها

نهرٌ على فرسخ منها فلا يدري أين ذهب». وتحدث العديد من المؤرخين عن زلازل وقعت في بلاد الشام سنة 245هـ/ شباط 860م، فقال الطبري: «زلزلت بالس والرقّة وحران ورأس عين وحمص ودمشق والرّها وطرسوس والمصيصة وأذنه وسواحل الشام، ورجفت اللاذقية فما بقي منها منزلٌ ولا أفلت من أهلها إلا اليسير، وذهبت جبلة بأهلها». وقال ابن الأثير: «فتزلزلت ديار الجزيرة والثغور وطرسوس وأذنة، وزلزلت الشام فلم يسلم من أهل اللاذقية إلا اليسير، وهلك أهل جبلة».

من الشام حتى الأندلس

وقعت في بلاد الشام زلزلة عظيمة يوم الخميس، 2 شوال سنة 267هـ/ أيار 881م، ضربت في الوقت نفسه كلاً من مصر وبلاد الجزيرة والأندلس والمغرب. وبحسب الناصري «تهذمت منها القصور، وانحطت منها الصخور من الجبال، وفرّ الناس من المدن إلى البرية من شدة اضطراب الأرض وتساقطت السقوف والجدران وفرت الطيور من أوكارها وماجت في السماء زماناً حتى سكنت الزلزلة وعمت هذه الرجفة جميع بلاد الأندلس سهلها وجبالها وجميع بلاد العدو من تلمسان إلى طنجة ومن البحر الرومي إلى أقصى المغرب»، إلّا أنه لم يمت فيها أحد بحسب المصدر. وفي سنة 331هـ/ 942م «حدث بدمشق زلزلة عظيمة سقط منها زهاء ألف دار، ومات تحت الردم خلقٌ كثير، وخسفت قرية من قرى بعلبك، وخرج الناس من منازلهم إلى الصحارى». وفي سنة 393هـ/ 1002م «زلزلت الشام والعواصم والثغور، فمات تحت الهدم خلقٌ كثيرة».

سمك الزلزال يصطاد الناس

من الروايات عن زلزلة الرملة سنة 425هـ/ 1033م قول ابن تغري بردي أنها: «هدمت

ثلث مدينة الرملة، ونزل البحر مقدار ثلاثة فراسخ، فنزل الناس يصيدون السمك فرجع عليهم فغرق من لم يحسن السباحة»، ويقول ابن العماد الحنبلي: «وزلزلت الرملة فهدم نحو من نصفها وخُسِف بقرى وسقط بعض حائط بيت المقدس، وسقطت منارة وجامع عسقلان وجزر البحر نحو ثلاثة فراسخ، فخرج الناس يتتبعون السمك والصدف، فعاد الماء فأخذ قوماً منهم».

قلعة شيزر

في سنة 552هـ/ 1157م هُزّت زلزلة بلاد الشام، ومن بين ما هدمته قلعة شيزر، التي كان قد انتزعها علي بن منقذ من يد الصليبيين سنة 474هـ/ 1081م. وبحسب ابن أبي جرادة في معرض ترجمته لصاحب قلعة شيزر محمد بن سلطان بن منقذ: سقطت القلعة على أخيه وأولاده وزوجته الخاتون أخت شمس الملوك يعني بنت بوري بن طغتكين، فسلمت المرأة وحدها دونهم... وكان شرف الدولة غائباً، فحضر بعد الزلزلة، وعاین ما فعلت بشيزر وأخيه. وشاهد امرأة أخيه بعد العز في ذلك النلَ فعَمَل [شعراً]: ليس الصباح من المساء بأمثل، فأقول لليل الطويل ألا انجلي/ شلت يد الأيام إن قسيها، ما أرسلت سهماً فأخطا مقتلي/ لي كل يوم كربة من نكبة، يهمني لها جفني وقلبي يصطلي/ لو عابنت عينك قلعة شيزر، والستر دون نسائها لم يسبل/ لرأيت حصناً هائل المرأى، غدا متهلهاً مثل النقا المتهلhel. ولا تخلو مآسي الزلازل من اجتماع تناقضات الأحران مع الطرائف، إذ يحكى أنّ صاحب شيزر محمد بن سلطان بن منقذ «كان قد ابتنى داراً وزخرفها، وجلس فيها، وعنده أولاده وبنو عمه وحاشيته وهم يتفرجون على قرد عندهم، فجاءت الزلزلة وهدمت الدار عليهم، فلم ينج منهم غير القرد».

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبود	0933796639	حمّاة	أنور أبوحماسة	0933763888			
السويداء	واثل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 06/03/2023» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«المفهوم المادي للتاريخ»

في مؤلفه «سيرة مختصرة وعرض للماركسية» كتب لينين في العام 1914 وتحت عنوان «المفهوم المادي للتاريخ»:

// أدرك ماركس خلو المادية القديمة من المنطق وعدم اكتمالها وطابعها الوحيد الجانب. فاقتنع بأنه يجب «جعل علم المجتمع منسجماً مع الأساس المادي وإعادة بنائه استناداً إلى هذا الأساس». وإذا كانت المادية بوجه عام تفسر الوعي بالكائن وليس بالعكس فهي تتطلب عند تطبيقها على الحياة الاجتماعية للإنسانية تفسير الوعي الاجتماعي بالكائن الاجتماعي. يقول ماركس: «إن التكنولوجيا تبرز أسلوب عمل الإنسان تجاه الطبيعة أي العملية المباشرة لإنتاج حياته وبالتالي الظروف الاجتماعية لحياته والأفكار أو المفاهيم الفكرية التي تنجم عن هذه الظروف» «رأس المال» المجلد الأول» وقد أعطى ماركس صيغة كاملة عن الموضوعات الأساسية للمادية في تطبيقها على المجتمع البشري وعلى تاريخه وذلك في مقدمة كتابه: «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» قال: «إن الناس أثناء الإنتاج الاجتماعي لحياتهم يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية مستقلة عن إرادتهم. وتطابق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية.

ومجموع علاقات الإنتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقه حقوقي وسياسي وتطابقه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي. إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري بصورة عامة. فليس إدراك الناس هو الذي يحدد معيشتهم، بل على العكس من ذلك معيشتهم الاجتماعية هي التي

تحدد إدراكهم. وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة أو مع علاقات الملكية - وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك - التي كانت إلى ذلك الحين تتطور ضمنها. فبعد ما كانت هذه العلاقات أشكالا لتطور القوى المنتجة تصبح قيوداً لهذه القوى. وعندئذ يفتتح عهد الثورة الاجتماعية. ومع تغير الأساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل بهذا الحد أو ذاك من السرعة. وعند دراسة هذه الانقلابات ينبغي دائماً التمييز بين الانقلاب

المادي لشروط الإنتاج الاقتصادية - هذا الانقلاب الذي يحدد بدقة العلوم الطبيعية - وبين الأشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية أو بكلمة مختصرة الأشكال الفكرية التي يتصور فيها الناس هذا النزاع ويكافحونه. فكما أنه لا يمكن الحكم على فرد وفقاً لفكرة التي لديه عن نفسه كذلك لا يمكن الحكم على عهد انقلاب كهذا وفقاً لوعيه. فينبغي تفسير هذا الوعي بتناقضات الحياة المادية والنزاع القائم بين قوى المجتمع المنتجة وعلاقات الإنتاج.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في الصورة المرفقة أعلاه، اجتماع شعبي كبير في مدينة دمشق، تم تسليم جائزة ستالين للسلام إلى فضيلة المجاهد الشيخ محمد الأشمر وفق احتفال من قبل الشعب السوري ووفود حركات السلام في لبنان والأردن والعراق. عن جريدة الأخبار 25 آذار 1956 .



العراق يتسلم مجموعة من آثاره في سويسرا

تسلم وكيل وزارة الخارجية للشؤون متعددة الأطراف والقانونية العراقية قطعاً أثرية في سويسرا من قبل الرئيس العلمي للهيئة المتخصصة للنقل الدولي للثقافة، وجرت مراسم تسليم القطع الأثرية، في مقر المكتب الفدرالي السويسري للثقافة في العاصمة السويسرية. وتضمنت القطع الأثرية خنجرين من البرونز ورأسى رمح تعود لفترة 1000 سنة قبل الميلاد، فضلاً عن 20 قطعة نقدية قديمة من فترة الخلافة العباسية. ويعد العراق مهذا للعديد من الحضارات القديمة كالسومرية والآشورية والبابلية وغيرها.



حول قواعد القانون الدولي

في حماية الممتلكات الثقافية من الاعتداءات

تعرضت قلعة دمشق المسجلة على قائمة التراث العالمي منذ عام 1979، والمعهد التقني للأثار والمتاحف، والمعهد التقني للفنون التطبيقية، لعدوان إسرائيلي في 19 من شباط الماضي. فما هي القوانين الدولية التي تحمي الأعيان الثقافية من الاعتداءات؟ تعرف اتفاقية لاهاي لعام 1954 بحسب المادة الأولى منها الممتلكات الثقافية، بأنها الممتلكات المنقولة أو الثابتة التي تتمتع بحد ذاتها بقيمة فنية أو تاريخية أو بطابع أثري، وكذلك المباني والممتلكات المخصصة بصفة رئيسية وفعالية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية، والمراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية، وكذلك الآثار التاريخية والأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، إضافة إلى الممتلكات الثقافية المرتبطة بالمواقع الطبيعية. وحددت المادة 53 من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف لعام 1977 والمادة 16 من البروتوكول الثاني، الممتلكات الثقافية بالآثار التاريخية والأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، وقد استعملت عبارة «الشعوب» بدلاً من «الدول» لكونه ثمة تراث قد يتجاوز حدود البلد الواحد كحال مدينة القدس المحتلة. وهي تشكل رمزاً وهوية وتاريخاً للشعوب وتحمل مكانة مهمة ليس فقط في الوعي، إنما أيضاً في اللاوعي عند كل شعب.

الثقافة واجب من الدرجة الأولى



من التقرير الذي ألقاه فرج الله الحلو في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي في سورية ولبنان الذي عقد بتاريخ 31 كانون الأول من عام 1943 والأول الثاني من كانون الثاني عام 1944

حاجتنا إلى الثقافة

تزايد مع نمو قوة الحزب

إننا نلاحظ بغبطة وفخر أن حزبنا قد نما وتقدم، وأن المستوى العام السياسي والثقافي قد ارتفع في منظمات حزبنا بالنسبة إلى ما كان عليه من قبل، ونلاحظ أيضاً بسرور وإرتياح أنه قد بدا في الحزب ملاك من القادة لا بأس بهم، استطاعوا في كثير من الأحوال، أن يجدوا بأنفسهم الاتجاه السياسي الصحيح الذي يجب أن يتخذوه في المعارك الوطنية. ولكننا لسنا هنا لتغنى بانتصاراتنا ولنطري نجاحاتنا. إننا هنا لندرس طريق عملنا وتنظيمنا، ونواحي نشاطنا. ونضالنا فنزيد الصالح منها إنقائاً وعناية، ونعالج منها ما هو غير صالح وغير مجد.

إننا هنا قبل كل شيء لندرس نواحي الضعف في عملنا وتنظيمنا، ولنجد العلاج الصالح. ونحن من عادتنا ألا نخفي عيوبنا ونقائصنا وإن خفيت بنفسها عن غيرنا. إننا ننتقد أنفسنا ونظهر بشجاعة وإخلاص نواحي ضعفنا وتقصيرنا وبهذا نستطيع أن نتلافى بنجاح نواحي الضعف والتقصير.

صحيح أن حزبنا قد ارتفع مستواه السياسي والثقافي ولكن لا يزال هذا المستوى، في كثير من المنظمات دون الدرجة المطلوبة، وأقل من الواجبات الوطنية الخطيرة الموضوعة أمام حزبنا أو التي تضعها الحياة كل يوم أمام حزبنا. إن بعض منظماتنا لم تتمكن إلى الآن من رفع مستواها السياسي والثقافي إلى مستوى النفوذ الذي يتمتع به حزبنا في الأوساط السياسية والوطنية والأوساط المثقفة. ولو استطاعت هذه المنظمات أن تجعل قوتها التنظيمية في مستوى النفوذ السياسي لتمكنت من النمو والتقدم أضعاف ما وصلت إليه.

والمعروف عن حزبنا أنه الهيئة السياسية الوحيدة التي تعني بتثقيف أعضائها ثقافة سياسية عامة، وتسعى إلى توسيع اطلاعهم ومعارفهم. وقد تمكن حزبنا من تثقيف عدد كبير من أعضائه فأصبحوا في منظماتهم قادة مرموقين يتمتعون بعطف من الشعب وحب واحترام. وقد رأينا، نتيجة ذلك، نمو في هذه المنظمات حتى باتت في كثير من الأحيان قطباً سياسياً تجتمع العناصر الوطنية وتسير الجماهير في نضالها تحت رايته.

الثقافة واجب حزبي من الدرجة الأولى

ولكن هذه ليست حال جميع منظماتنا. وليس يكفي أيها الرفاق، أن يكون الشعب مقتنعاً بإخلاص الشيوعيين وصدق وطنيتهم

وشجاعتهم وتفانيهم في النضال من أجل وطنهم وحرية وهنائه حتى يقبل بالسير معهم والالتفاف حولهم وتحت لوائهم. وينبغي أيضاً أن يرى الشعب في الشيوعيين أناساً ذوي اطلاع وثقافة وبراعة ومعرفة كافية في جميع الشؤون والمشكلات التي يواجهها الشعب في حياته اليومية ونضاله السياسي والاقتصادي. لذلك فالثقافة في الحزب الشيوعي هي من أكبر الواجبات الوطنية على القادة الشيوعيين نحو أنفسهم ونحو المنظمات التي يتولون أمرها. وينبغي أن يدرك جميع رفاقنا أن الثقافة في الحزب ليست عملاً طارئاً ولا هي من الحملات السياسية التي يقوم بها الحزب في مرحلة معينة من حياته ونضاله، بل هي عمل مستمر دائم منظم طويل الأمد. وليس في الحزب عضو واحد في غنى عنها. وتتطلب الثقافة في الحزب، ولا سيما من القادة والمسؤولين، جهداً شخصياً كبيراً وصبراً وطول أناة، وجلداً لا حد له. ولا ريب أن الكثيرين من رفاقنا يدركون حقاً أهمية الثقافة السياسية والنظرية في الحزب، والحياة نفسها وظروف نضالهم كانت لهم خير حافز على طلب الثقافة والمعرفة. ولكننا نلاحظ، مع الأسف، في صفوف حزبنا رفاقاً وبعض الأحيان قادة لم يدركوا بعد حق الإدراك ضرورة الاهتمام بالثقافة ولم يعطوا القسط الذي تستحقه أنفسهم مطالعة الكتب والمطبوعات التي تصدرها لجننتنا المركزية. ومن المؤسف حقاً أن نقول إن الكثيرين أيضاً يطالعون «صوت الشعب» ولكنهم لا يعنون العناية الكافية بدروس افتتاحياتها ومقالاتها الهامة الدولية والوطنية.

يجب أن نعرف بلادنا وتاريخها

أيها الرفاق

إننا بحاجة إلى رفاق مسلحين بالمعرفة والثقافة والاطلاع، إننا بحاجة إلى حزب مطلع مثقف عارف، إذا كنا نريد أن نقوم بواجبنا الوطني الخطير، إذا كنا نريد أن نصبح حقاً طليعة الحركة الوطنية الصاعدة، إذا كنا نريد فعلاً تحقيق الاتحاد الوطني الصحيح في سبيل الاستقلال الوطني الصحيح.

وليس يكفي الشيوعيين أن يعرفوا نظريتهم العلمية، وأن يعرفوا مستواهم السياسي، بل ليس يستطيع الشيوعيون أن يفهموا ويهضمو نظريتهم العلمية، إذا لم يكن لهم معارف عامة وثقافة عامة. ولا يستطيع الشيوعيون أن يرفعوا مستواهم النظري السياسي، إذا لم يدرسوا أحوال وطنهم وتاريخ شعبهم، يجب أن نعرف بلادنا، أن ندرسها بكل بقعة من بقاعها، بجميع مميزاتها وخصائصها، بثروتها وجمالها وبكل ما حببها الطبيعة من منح غالية غزيرة.

ويجب أن ندرس تاريخنا في ضوء نظريتنا العلمية، لأن هذه النظرية لا تساعدنا على وضع سياسة صحيحة لحزبنا وعلى إيجاد الحل لمشكلاتنا وقضايانا الوطنية فقط، بل تعيننا على فهم تاريخنا العربي وثقافتنا العربية، وعلى إحياء أجمل ما في تراثنا، واكتشاف جميع النواحي الإيجابية الطيبة في تاريخ شعبنا، هذه النواحي التي ما زالت الأيدي الغربية تعمل على طمسها ومحوها وإخفائها.

ويجب أن ننفض غبار الأجيال عن مخلفات

شعبنا الديمقراطية، يجب أن ننقب عن كل أثره الثقافية وثروته الفكرية، ويجب أن نبعث أمجاد آبائنا العرب وبطولتهم في نضالهم التحريري خلال الأجيال الطويلة مهما كانت أشكال ذلك النضال مهما تنوعت مظاهره.

ولا يستطيع الشيوعيون أن يؤدوا رسالتهم السامية في خدمة شعبهم وتحرير وطنهم، إذا لم يعرفوا تاريخ نضال آبائهم وأجدادهم وإذا لم يشعروا أنهم من الورثاء الشرعيين لهذا التراث الغالي الذي خلفه الآباء والأجداد.

إننا بحاجة إلى قادة شيوعيين يجمعون إلى التجربة السياسية والإخلاص والإقدام والتفاني، الثقافة السياسية والثقافة العامة، وبذلك يصبحون جديرين بالواجب الخطير الملقى على عاتقهم.

إننا بحاجة إلى قادة من هذا النوع يستطيعون أن يجعلوا قرارات الهيئات العليا في الحزب وشعاراتها، قرارات وشعارات الحزب كله، والجماهير كلها. إننا بحاجة إلى قادة، يعرفون ويدركون أن الخطة السياسية في الحزب لا يمكن فهمها، ولا يمكن بالنتيجة تطبيقها تطبيقاً صحيحاً مجدياً، إذا نظر إليها أعضاء الحزب كخطة آتية من فوق، لا كخطتهم أنفسهم. فكلما ازداد الشيوعيون الذين يدركون أن سياسة الحزب وقراراته وشعاراته، هي لهم ومنهم، ازداد حزبنا قوة وكفاءة في القيام بواجبه، كطليعة للحركة الوطنية وقائد للنضال الوطني. ولكي يتم ذلك يجب رفع المستوى السياسي والثقافي العام للحزب بصورة مستمرة وبدون كلل أو ملل.



كلما ازداد

الشيوعيون الذين

يدركون ان سياسة

الحزب وقراراته

وشعاراته هي

لهم ومنهم ازداد

حزبنا قوة وكفاءة

في القيام بواجبه

كطليعة للحركة

الوطنية وقائد

للنضال الوطني



حزب الإرادة الشعبية

عودة قاسيون الورقية من جديد

قيمة الاشتراك
السنوي للأفراد

300000

قاسيون

2023

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية